

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

اهل اثنی

۶۹



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب رساله علمیه (مکرمات معلوکه و غیره)

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی ( ۹۳ ) از کتب اهدائی بکتابخانه

کتاب



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۰۴۲۷

التحقیق و هیئت و اصول الاسلام منها تلوه فی حق و باطل  
اوشک فی نقد کفری غیر محل النظر الاول معرفت اند  
بکفر فی اثبات و معرفت صفاته النظر فی انوار و کفر فی البلاد  
النهار و ما نرى من عجایب الخلق فی ارض و سماء و السموات  
سائر الجادات و سائر جمیع ضربات الحیوانات و غیر من  
فان فی تفسیرها و قلب احوالها براهنا و اخترا علی حد  
وانها لیس الا صانع موجود واجب الوجود فی ذاته غیر  
الموجود اذ یمکن ان یذبح الی رب حی قادر عالم مخصص  
لحدی الصفات من حیث الذل بل هی عن الذل خلت قد ندر عاده  
لجمیع کفده را و علم عالم جمیع معلوما است و جمیع معلوما  
و المقتدر بالسنه الی الذل و قدر مستلزم لکفر ما یقتضی  
الحسد کالجحیمه و کرضیه و کصدیه و المشیه و الووئیه  
الصبریة و ورود کحوادث الخلو و الاتحاد و الاختصاص  
للمکان و جهة و زمان و المزیاج و الذل و الذم و الفرج  
الحسن و مقصود عموم قلده فی التزییه و ثبوت الكلام

فصل ۴

التحقیق و هیئت و اصول الاسلام منها تلوه فی حق و باطل  
اوشک فی نقد کفری غیر محل النظر الاول معرفت اند  
بکفر فی اثبات و معرفت صفاته النظر فی انوار و کفر فی البلاد  
النهار و ما نرى من عجایب الخلق فی ارض و سماء و السموات  
سائر الجادات و سائر جمیع ضربات الحیوانات و غیر من  
فان فی تفسیرها و قلب احوالها براهنا و اخترا علی حد  
وانها لیس الا صانع موجود واجب الوجود فی ذاته غیر  
الموجود اذ یمکن ان یذبح الی رب حی قادر عالم مخصص  
لحدی الصفات من حیث الذل بل هی عن الذل خلت قد ندر عاده  
لجمیع کفده را و علم عالم جمیع معلوما است و جمیع معلوما  
و المقتدر بالسنه الی الذل و قدر مستلزم لکفر ما یقتضی  
الحسد کالجحیمه و کرضیه و کصدیه و المشیه و الووئیه  
الصبریة و ورود کحوادث الخلو و الاتحاد و الاختصاص  
للمکان و جهة و زمان و المزیاج و الذل و الذم و الفرج  
الحسن و مقصود عموم قلده فی التزییه و ثبوت الكلام

فصل ۴

۲۱۰۴۲۷  
کتابخانه مجلس شورای اسلامی



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: رساله حکیم اصرار بر معلوم و حق

مؤلف: ...

موضوع: ...

شماره اختصاصی: ( ۹۳۳ ) از کتب الهدای بکرم زاده

شماره ثبت کتاب: ۲۱۰۴۴۷

جمهوری اسلامی ایران

التحقیق و محققه و اصول الاسلام منها ثلاثه في حق محمد و آلها  
 اوله في حق محمد في غير محل النظر الاول معرفته و  
 ثانيا في اثباته و معرفه صفاته النظر في الاول و الثاني و الثالث  
 الثالث و ما تسمى من محاب الخلق في ارضين و السموات  
 من البر والحداد و ما تسمى من جميع صروب الحيوانا و غير من  
 فان في تصنيفها و نقلها احوالها بها ناهيا و اختلا على حد  
 و انما بها الى صانع موجود واجب الوجود في ذاته غير  
 الموجود اذ يتم ان لا يتم البر في حق فاد ر عالم مخصص  
 لهذه الصفات من حيث الذات بل هي عين الذات فكل قد تارة  
 لجميع كقوله و اعلم عالم الجميع معلوما لا متوجها جميعا  
 و المقدر بالاسم الى الذات و قد تم مستلزم لتفريق ما يقص  
 المحل كالجسم و كعرضيه و كصديقه و المستلزم و الرويد  
 البصري و ورود كحوادث و الحول و الاتحاد و الاختصاص  
 بل ان وجهه و زمان و المزار و كلفة و الدم و الفرج  
 الحزن و مقتضى عموم قلده في ان يكونه و ثبوت الكلام و

فحة ۴

۲۱۰ ۴ ۴۷

الامر والهم والفقير والجهل والملوك والملوك والنزاع  
 النفس والجمع لصفاء الكمال ومنها العدل وحيي بيانه و  
 مقتضى العلم الذي يتوجه بجميع كلياته فثبت له صفة الوداد  
 وهو العلم بغير انكشاف الخاص و من الجوارح المقتضية  
 المحل و بذلك صح وصفه بالسمع والبصر و الخوا و ذلك  
 قبل عينه كما انه يعبر عن القدره في ان ينادي و الوحي في  
 شواذاته لا يلقى صدوره و ذلك اذ قال المحل كمنه او  
 عن هو و حركي لذات ابدى فيض جميع كماله و ليس سوى  
 القادر الختار و الملك الحي من فضل اودها من معرفه  
 كنه خبره و تخاصر الافهام عن اذ ان حقيقه ملكه  
 تبارك الله رب العالمين و ملكي ان تبارك الله الصفات  
 ليعبر الوباء و متواتر الروايات فانه بعد اثبات ان  
 الصفات ليعبر الوباء و متواتر الروايات فانه بعد اثبات ان  
 عدله من طريق العقول المبني انان باقي الاصول و  
 المنقول و انما العلم بالصفاء تفصيلا بل في معرفته و

جامع

جامع لصفاء الكمال منزه عن صفات النفس الثاني من صفات  
 يلزم على هذه الامتنان على اعلم انما بان انما  
 و المعروضه طاعته علينا و الواجب من بين الناس  
 من قد عظمه الله من كافه اذ ناس محمد بن عبد الله  
 بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصيه بن كلاب  
 مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر  
 كنانه بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار  
 بن معد بن عدنان و امه آمنه بنت وهب و ربي في انما  
 ذلك لزوم و هو الحق في الذي ينقطع معاذ الخلف  
 ولا يبق للناس على الله حجة كاد عليه صرح العقل و لم  
 يظهر لنا حجة بعد اوجابا عليه و قد انقضت مع كل  
 من ادعى النبوة قد قضت الله و البطل معجزة و بان سحر  
 و اضداده ليدل على ان الناس في هرج و مرج و يغلب  
 الباطل على الحق و لم تزل شرعية الغر و تله الا و  
 و تزداد خطي و كيف يرضى العقل والعقل بان الله

المكلفين

المعاصي



هذه الامم معصومين على باطلهم فيما بلغ من الزمان الى ما  
 ما ينبت على الغفلة في سنة ولا يوشكهم ولا يحجزهم ولا يرد  
 على الحق معذورون بل اذن المعجزات وسعوا كما من بعد  
 عهد عن زمن النبوة فانه لا حلق الا باتباع ونقل الله  
 ولو كلفهم زائدا على ذلك الحان فليعلموا ان لا يطابق ولا  
 المعجزات ولو نشئت النبوة لبطلت نبوة الانبياء ولو ان المعجزات  
 زمن النبوة لم يوشكهم باتباع الاخبار والخطا للموتيرة لما و  
 الاقرار من باخر من اذ لم السابعة عن انبياءهم فينبغي لهم  
 ثم كيف نشئت عندنا نبوة الانبياء السابقين لمعجزاتهم  
 تفتت نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله على ان معجزاته اقوى ظهورا  
 واقوى صفة من ذلك مدد او فرعة او من عملها  
 اشتقاق القر وتقليد النعام وخبر من يحجزه وسبح بحمده  
 تكلم الحق والبايع والخبر بالعباد المحض من المعجزات  
 وتكلم القليل كالزجاج وليس بشاه ام معبد وطى البعد  
 بالشيخ الى غيره لكى لى بكنا الله معجزا مستمرا على الدهر

حيث

حيث بارئنا العباد وطاولت معارضة حق العباد في  
 فجزا عن ذلك ووقفوا على ذلك وكانوا بين صاف  
 ومقر من ان الثاني من اصول الاسلام المعاد الحجة  
 ولكن في حصول المقتضى بحكم العقل وجوبه اذ لو دخل  
 المعاد لضاع عمل العالمين وضاعت حقوق المظلومين  
 مع ان الله تعالى الامور بعائنه على الظالمين ولما ولى الله  
 الاستقبة افضل الانبياء اذ ليس في الدنيا ما يصلح  
 مع ان خباياها على الفجار لمعبد راعى عندنا عن الاخبار  
 وعون ذلك كحسام لا تظا هي المباشرة للطاعة والادب  
 على ان في محكم الايات وشهادة الانبياء الذين صرحوا  
 المعجزات كفاية في اثبات المطلوب بهذه الاصول الثلاثة  
 اصول الاسلام من انكر او تردد في واحد منها في غير  
 ضحك النظر فقد كفر الرابع وهو اصول الميثاق  
 الامامة وبلغ هذه الامم الاقرار بالامامة الاخذ  
 عشر وعصمهم ووقف طاعتهم وبغض في اثبات ذلك حكم

سورة النجم

العقل بان يوجب على الله ان يملطف على عباده بان يحق  
 يوشكهم الى طريق الهدى ويوقهم عن سبل الضلال والردى  
 معصوم والفضل الاصل وان كان لو وان كان ظاهر  
 بينهم يا من هم وبناتهم الا ان يحفظ لشيء الظالمين كما يقع  
 لعيسى وادريس وادريس على ان كتاب الله في المشا  
 المحل الذي لا يوصل الى فهم عتيق من المراتمة الالهيون وال  
 لصل الاصل وكيف يجعل الله للمؤمنين كما يدبره ويدبر  
 الجوارح وهو الخلق ببدء الناس في هدم ودمج وكيف  
 يوجب الله تعالى الوحي على النبي لئلا يتخلل الموارث  
 تضع كحق ولا ينص لهذه الخلائق من تدبرهم  
 وكيف يوجب نبوة محمدا وآلوه وكيفيه التجهيز والصلوة  
 والعسل والكفر والفرق ببدء هذا العمل العظيم في  
 الايات الباهرة والخطا للموتيرة ما يقع عن طبع الحق  
 واعرض عن هذه الحقائق انما ما دل على تقدم اتباع  
 على الله لقوله تعالى ولو كان مع كساد فيقول الله انما انا

الله

الله ورواه والذين امنوا وقد عرفوا من الله انهم  
 بالاصافين والذين امنوا على الله وقد ادى الامامة  
 فوجي المكون معذورون ولا يوجب لوليه النص  
 هي الامامة والفضل فيها والاقران مع الله تعالى  
 رسول الله عليه وآله مضافا الى المعصية بالامامة والى  
 الامامة لا يكون لغير المعصوم لقوله تعالى لا يات الامم  
 ليس كاصح من بعض المعصومين ولا من غير المعصوم لاسم الله  
 نفسه والمعاد بالعدل الامامة كما يدبره سبق اذ يدور قوله  
 اني لهدى الخلق ان يتبع امن لا يهدي الا ان يهدي  
 وقد قال ابن عباس ان الله ما ورد اية في القرآن وفيها ما  
 الا وعلى اصلها واما الاخبار فلا يمكن حصرها كغير العبد  
 وهذا الميزة الطاهر الموحى في جز الخرافة وهذا الميزة  
 وهو ان يبين لميزته وروى من مؤمنه وفي خبر اخر  
 معناه لميزته يوشك من مؤمنه وغير ذلك من الاخبار  
 لقول النبي صلى الله عليه وآله وعلى مع الحق وقوله تعالى

في الحق



لا تسلك الناس طريقا وسلك على غيره فاسلك طريق علي  
 وقد اتى الخلاف لنفسه ضرورة وخطبة المختارة كما سبق  
 ونحن نأخذ بحجة في ذلك وقد صدق الله ورسوله وعونه  
 احواله واخلاقه وعلمه ومعاجزه واخباره بالمعجيات وحل  
 المشكلات في قضايا لا ابا احسن لها وشيئا عند مشيئة الله  
 لا سيف الاذ والفار ولا في الاذ على كفاية في الدلالة على  
 ولكن ما نسب الى رسول الله نسب الجبر على الله لا معصوم  
 اتفاقا ولا لياقة للقوم لهذا المنصب بعد بعض هذه  
 وعلى اللغة البنية في الرقعة والدره وطلب اجزاء بيت  
 وعصب ذلك والعوالي وعدم معرفة الشريعة فانهم قالوا  
 اقلوني فلست بحكيم وعلى منكر في غيره ذلك وامامنا في  
 الاية الاثني عشر فيهم عمره النبي صلى الله عليه وآله  
 والمتكلم فيهم والهم مقرون مع القرآن ومع شهادتهم  
 امير المؤمنين فيهم وطلبهم معجبا ونصبهم فيهم وكسبهم فيهم  
 واحد بعد واحد بعد اثبات امامة امير المؤمنين فيهم ثبت

وقال في كتابه  
 اقلوني في  
 من قال

امامهم

امامهم ويكفي في اثبات امامتهم ما رواه العامة فضلا عن  
 متواتر ان خلفاء رسول الله اثني عشر وليس سواهم وروى  
 في عدة اخبار النص عليهم واحدا واحدا باسم الله وعلى  
 في خبر مقطوع به من شأنا ولم يعرف امام زمانه فان امتد  
 وهو صريح في ان الامامة من الاصول وليس في مذهبها  
 وظاهر في دعاء الامامة الى الاخر والاول وقوله بالان  
 على ان القائل على ذلك كالفرض على الجبر على جميع  
 معترفون بان الامامة اثني عشر لم يولدوا على باطل مع  
 البصيرة بحكم بالان كما هو على طوائف طوائف القوم ولهم  
 شعبة وانما كان القوم يطلبونهم للقتل وكما كان  
 الرضا واولاده لم تكن مذهبهم على فروع الزيدية مع  
 انهم كانوا يعمون ان كل من خرج عن المذهب اذ ربه  
 فهو على باطل والاستناد الى الاجتماع ظاهر الضاد ثم لا  
 يخفى على من عصى هواه واطاع مولاه ونظر بعين البصيرة في كل  
 في حقيقة كثيرة ان طريقة القوم تأسسوا واختراع وشيئا

مذاهب الفقهاء  
 سلك

وانتباه اعانهم عليها بوضع قياس والاجماع وقد سلكوا  
 الدين سلك الملوك والامارة وساروا على عادة الدولة  
 والوزارة وتوارثوا ما عزم عن كبرهم وخلقها اولهم  
 لاخيرهم وقد سلكوا على غير الحادة النبوية وابعدوا عن  
 توارثها العثمانية عن العباسية عن الاموية وما يورث ذلك  
 ذلك وقعدت كجمل وصفتي وما جرى في كبداء على رجا نذ  
 النبي فيهم وحق واما اصحابنا الامامية فقد حفظوا وصية  
 واستمعوا الصلة النبوية الذين امور اجدتهم والمحافظة  
 طاعتهم فتفكر في حقيقة المذهبين وتأمل فيما سلكوا من  
 الجاد بيني والاول الاثني عشر اولهم على بن ابي طالب ثم  
 وامر فاطمة بنت اسد الثاني من بعده ولده الحسن والثاني  
 من بعده اخوه الحسين واما فاطمة الزهراء والرابع من  
 بعده ولده علي بن الحسين وامر شاذان الخامس من بعده  
 ولده محمد الباقر ثم وامر عبد الله بن الحسن السادس من  
 بعده ولده جعفر الصادق وامر عروة بن القاسم السابع

من

من بعده ولده موسى الكاظم والكاظم وامر عبيد الله الثامن من بعده  
 ولده علي بن موسى الرضا وامر امام النبي كتاسع من  
 بعده ولده محمد مجتهد محمود وامر الخليل العاشر من بعده  
 علي الهادي وامر سماعة الحادي عشر من بعده ولده الحسن  
 وامر حليمة الثاني عشر من بعده ولده القائم محمد  
 الحسين وامر رجب وهم الصرة الطاهرة وفضائلهم  
 والحرفي من فيهم الخامس وهو من اصول الايمان العبد  
 ان الله تعالى لا يجوز عليه الظلم والاحلال ما لا واجب ويكفي في اثبات  
 غنا به عن الظلم وجمع بصفا الكمال وتنزه عن ذم الخصال  
 وقد ذم الظلم واهله وامر بفعل الافعال الموصية فيهم  
 عن الاخلاق الروية على الله لوجان عليه الظلم لم يبق في  
 بالانبياء ولا اعتماد على الطاعة ولا تفاوت بينها وبين  
 التبع وهذا انهم كانوا ماضين بخرج منكم عن بقية المؤمنين  
 وان حب الدنيا من المليون فيكم ماله ودمه بذلك  
 المطلب الثاني في نبذ من احصواكم بتقليد على الامام

صاحب الزمان  
 صاحب



أخذ الأحكام الشرعية العرفية تطهيرة أو وضعية في عبادة  
أو معاملته مع فقد ترتب آثارها الشرعية عليها وأخذ  
صواعيقها الخفية من الرعية والنفوس والعرفية مفاصلها  
أو مصاديقها مع اشتباه من المجهل المطلق في الجامع لشرائط  
الاعتناء عالم تولى من الضرر شرطا أو القطع بما كان أهلا  
للقطع بها وبطل في هذا الباب بل هو طريق الاحتياط  
حيث لم يكن وقطع الأعوام مع التقصير في المقدار لا غير به  
وليس من القطع ولا الجمل مع عدم تقصير في الشك والافتقار  
اعتباره ولا دفع العادة من الجاهل جهلا بسببا أو مركبا  
بحكمها اعتبارها أو بحكمها أو شرطا الدخول والخارج  
أو باعتبارها أو اعتبارا أو تقصيرا على الشك في الأخير وإنشأ  
في الأخير منها وكيف في العلم على صحة عمله وإن جهل فاعمل  
الأحكام المطلقة ولا تترك التمييز بين الأجزاء والشرائط  
لا التمييز بين الواجب بالوصالة والواجب بالبيع ولا بين الواجب  
الداخلي والخارجي ولا التمييز بين الجواز والوجوب والندبة

ولا

ولا بين شرط الصحة وشرط الكمال ولا التمييز بين  
وعنه وكيف في الجواز وشرط أن يعلم أم لا بأمره وفي  
لأنه إن يعلم أم لا بتجنيبه وبالزوم العقلية في ذلك ولا  
العلم بما يوقف الاحتياج عليه في الإنشاء كالحكم الجمل  
تقدم العلم بالاحتياج إليه فيجوز القول على المسند ولو  
بذلك فرض العلم والافتقار إلى الاحتياط وتقليد العمل  
بالأمانة على الشك في الأخير شرطا وجودية العمل  
لا علمية فقط ولا وجودية وعلمية معافاة بتقينا وتبين  
لك في الواقع فسد العمل سواء وافق الواقع أم لا ولو تيقن  
عدم مهام عمل عافاة أو أمانة أو في عمله وجودها صح  
ولو طرأ على المجهل جنونا أو غما أو قوا أو غيرها ولا يعلم  
بعدم المقلد أو عدم المحكم ولا يعلم بمدونه فالأقوى  
عدم لزوم الزعامة ونية التقليد لست بشرط في صحة  
العمل والنشأ في أصل التقليد قبل العمل به على عدمه ومع  
شك فيه بعد العمل به على الصحة وشك فيه في إنشاء العمل

على الأقوى

بأنه

بمباشرة

المرتبط ببعضه وبين وجهان والأحوط الأعادة والعالم  
بالتقليد والعمل الشك في المسند منها ينبغي على الصحيح علم  
أحدهما أو عدمه وعلى كل حال فلا يجوز عليه حكم التقليد في جميع  
علا الأختية وهذا يجب علمه لثبته فله ولو علم أنه قد علم  
زمان يتحقق فيه التقليد في المسئلة الخاصة ثم طرأ فيه شك على  
البقيين يستأنف تقليد ذلك الحكم أو ينقصه أو يسهل طريق  
نفيه السابق أو ذكره وترد فيه أو علم بعدم قابلية وفي صحة  
ما مضى من عمله في الصوة الأخيرة أشك ولو تبدل اعتناء المجهل  
باعتناء صحيح ما مضى من عمل مقلد به وجب علمه العمل ولا  
تفقد به إلا آثاره الخفية ولا آثاره الحسية على الدوام المزمرة  
على ما مضى من الحكم وإن زار هذا كان اعتناءه السابق قد  
أصاب فيه على مقتضى الأخذ من الأدلة وإن كان غير خطافي  
الأخذ وفي أصل المأخذ وفي دلالة الدليل وقد علموا ذلك  
لزم الزعامة على الأقوى وإن تبدل اعتناءه لقطع بالخلاف  
فإن قطعوا العمل في الحكم أو في المدرك مع حاله الصاب في الحكم  
على

على الشك في أعادة أو أو فلا تختص الأعادة به والأحوط  
الأعادة ولا يجب على العامي الاعتناء في مسائل الاعتناء ولم  
طريق مغرغ للذمة وهو الأخذ بالمتيقن من تقليد أفضل  
الموجودين قطعا التاثير فيه شرائط الاعتناء بطريق القطع  
كاعلم على الناس نعم حيث لا يمتنع من أحدهم يرجع إلى أهله  
في التقليد ومسائل الاعتناء وتقليد العمل به زمانا تقدم  
وعنه على الأقوى ويجب على المقلد مع العلم أن تقليد المجهل المطلق  
الفاضل إلى العمل الضابط التاثير فيه هذه كصفا بالطرق  
ولا واسطة أو بغيرها قطعية فلا يجوز تقليد المجرب ولا المفضول  
ولا المسب ولا الأخذ بالطرق الحسية لا الظنية الزعمية  
ولا الرجوع إلى كتابه أو إلى طهارة أو عن أدلة أو من مجتهد آخر  
والأقوى عدم جواز تقليد المجرب وجواز تقليد المفضول  
مع عدم العلم بالخلاف وبينه وبين الفاضل وعلمه بالخلاف  
ذلك لا يسوغ جواز العمل به والأحوط تقليد الفاضل  
مع عدم البطل وفضيلة العلم مقدمة على فضيلة التقوى

بما بين



ومكان الأخلاق ومع الشاوي بين كنهين لا اختلاف  
بالأفضلية وعدم العلم بالاختلاف لا يحتاج إلى التقليد  
المخير في الأول والثاني ولا يجب معرفة الفاضل في  
غير مقام العلم بالاختلاف بينه وبين المفضول ويجب في مقام  
العلم بالاختلاف من غير فرق بين أحدهما فاضل فيهما وعدم  
تخصيص أو عدم إحصاء من الأصل على الأقوى والمجوز في  
من كان أقوى ملكة لأكثر اطلاعاً ولو قلنا فاضل  
الرجوع إلى المفضول وكان من مذهب المفضول عدم  
تقليد مع وجوه الفاضل لم يقدح ذلك في جواز تقليد  
سواء قلنا في هذه المسئلة أم لا وهو ما سبق تقليدنا  
على تقليد باغ المسائل بل ولا على الأقوى ولا يجوز تقليد  
المجتهد الميت ويجب على من قلنا في حيوة مام بكن صبيحاً  
مجتهداً مائة على شريعة عبادة فانه يفتي في ذلك على السواء  
فيه البقاء على التقليد وإن كان من مذهب عدم جواز البقاء  
على التقليد سواء قلنا في ذلك أم لا ولا يجوز العمل  
إلى

إلى المجتهد حتى وإن كان أفضل إلا أن يكون مذهب هذا  
الذي قلناه في حيوة جواز العمل ومطاً إلى الأفضل  
أو جواز في هذا المقام مخصوص وقد قلنا في ذلك  
فانه يجوز له ذلك على الأقوى كما سبق مقلد على تقليد  
فيما بعد الموت تبقى فوائده في شغل عام كأوصياء الأيتام  
مقولي الأوقاف ونحوها من المناصب الشرعية ولو كان  
فانهم يجوزون بوجوه ولا يشترط في تحقق التقليد العمل بل  
يكفي الأخذ للعمل على ولا المدار على الأخذ مخصوصاً  
الكتاب ونحوه من المجتهدية العمل بالسنة التقليدية أو يكون  
مذهب مجتهد ذلك وقد قلنا فيه واخذ الكتاب بطلان  
الشيء وأنه يقع على تقليد ولو بعد موته في جميع الكتب  
على الأقوى ولو قلنا مجتهد في زمن حيوة بان التقليد  
بالكتاب مثلاً جازاً من مجرى ذلك في حق تقليد المجتهد  
فيكون اخذ كتابه تقليداً له وإن لم يكن ذلك من مذهب  
صاحب الكتاب فهو من تقليد المجتهدية المستند إلى

ولو قلنا بما لا يورث العمل بفتواه وكان من مذهب التقليد  
مثلاً وقد قلنا فيه أو لم يقدح ومذهب المجتهدية الذي قلنا فيه  
تقليد الأخذ للعمل على المدار في التقليد على ما عند  
أو الميت وجازان الأقوى الثاني ومع عدم العلم بكن  
الميت في التقليد فإن كان قد عمل مقلد بفتواه فلا كلام  
تقليد عند الجميع والأخذ بعد عدم جواز جميع التقليد  
عليه من لزوم البقاء ونحوه ولا يلزم المقلدان بعد وفاته  
مجتهد في مقلد لا يشترط ذلك في صحة تقليد في  
العمل بالحكم الخاص ومناصفة المجتهد في فعله مع عدم العلم  
بالوجه وعدم نية التقليد بين من التقليد ولا يجوز العمل  
عن تقليد مجتهد الميت فيما قلنا فيه مذهب ولو قلنا المجتهد  
في أحكام خاصة ولم يعملها بعينها واشتبهت في محصور  
يجوز العمل في جميعها إلى غيره أو لا وجهاً والأقوى  
الأول والأحوط الثاني أما إذا اشتبهت بغير المحصور  
قطعاً ولو افتاه المجتهد لطلب فهم المقلد وبما فهم  
الخاص

الخاص وقلنا فيه كان من التقليد بالملق والعام على  
ولا يجوز العمل في فرد آخر إلى غيره على الأقوى ولو كان  
الحال لم يكن من التقليد في شيء وجاز له العمل ولو افتاه  
بالخذ بالأحوط فإن كان بطريق الوجوه وجب البقاء  
عليه وإن كان بطريق الله لم يجز مع الإطلاق عمل  
الأنه ولشأن التقليد لا يفتح في وجوه البقاء علم مع  
ولو قلنا مجتهداً فليس وقد اخذ في بعض الحكم السابق  
فصل بلزوم البقاء على تقليد الثاني أو يرجع إلى الأول وجاز  
والأصح الثاني وعلى تقديره فعل بلزوم الأعداء  
مطراً ولا وجهاً والأحوط الاعتداد ولو قلنا مجتهداً  
في محله من الحكم ثم ما المجتهد فقلنا مجتهداً آخر لا يجوز  
البقاء على التقليد في أحكام مصادرة ثم ما الثاني وجز  
إلى ثالث بذهب إلى البقاء على التقليد فضل بر جعة  
التقليد الأول أو ببقية على التقليد الثاني وجهاً والأقوى  
الأول والأحوط الجمع بين التقليدين في القول بالاعتداد

من علم

جميعاً



لا وجه لها وعمل المقلد صحيح بالنسبة الى الغرض والى مساوية  
تقليد محمد والى غيره وان لم يوجد له العمل فيجب تقليد  
محمد آخر التمام به وهو ذلك وان اخل بشرط وجوب  
عند محمد على اشكال وتسمية حكم واحد لمحمد في التلق  
المستد في ذلك ليس بالمجيد ولا يصح المعاملة الشخصية  
بين المقلدين المختلفين في الحكمة وصحة وفساد او عفا  
الى عمل احدهما بغير قنوى محمد وبطلان العقد من طرف  
المتقدم بطلان من الجانبين اذا خالف تقليد الكوكل او  
اختاره تقليد الكوكل او اختاره لنزول العمل على تقليد  
المقلد او اختاره مع العلم به وعلم يعلم الموكل بعلمه  
حصول الوكيل بتقليد الكوكل او اختاره بعمل الوكيل على  
تقليد او اختاره ولا يجب عليه الاستفسار فامع علمه بتقليد  
الموكل او اختاره وعلم علم يعلم الموكل بعلمه فاشكال  
والحوط العمل على تقليد الكوكل او اختاره واما الوكيل  
فانه يعمل على تقليد او اختاره مع علمه على اذقوى والقوى

م الوكيل

وعلمه بطلان

عدم

عدم اشتراط وجود المقلد فيجب المقلد والتقليد  
المقلد به فلو قلد محمد او محمد بن متوافقين ففقد  
لذا يجب ان تقليد الجميع ولا يجوز له العمل الى غيرهم  
عند احدهم فعمل به مع الباقي اقليل مع العادل او  
بغير وجوه اقواها الاول ولو قلد الفاضل والمفضو  
الموافقين في الحكم بناء على عدم جواز تقليد المفضو مع  
وجود الفاضل فان في تقليد المفضو وجه في تقليد الفاضل  
ولا يشترط معرفة المقلد المقلد فلو نسب وعلم بالتقليد  
جاء ولو علم ان بعض المقلدين الاحياء ذاهب الى حكمه  
ولم يعين المقلد طراز وشروط تعينه وتعيين الحكم  
المقلد به فلا يجوز تقليد احد الموددين اثنين متوافقين  
في الحكم ولا تكفي في صحة العمل بمجدة الموافقة حالها مع العلم  
بالحكم ولا تقليد من اخطأ في تقليد محمد بن ابي محمد  
ان قلد احدهم واخطأ بتقليد الباقي فهو مقلد لمن  
قلده مخصوص والذكان مقلد للجميع فلا يجوز له العمل الى

في الحكم



عنهم وان يتبين لهم مع موافقة افعالهم للاحتياط الا ان  
 هذا لا ينافي مع التقليد ولو كان فيه تقليد لا ينافي مع  
 المجموع غير في الحقيقة في الحكم ولكن من التقليد وتقليد المتب  
 تقليد المحققين في الواحدة على انه تقليد للمبتدئين او  
 تقليد لما لا خلاف فيه من الحكم والاحكام والاعادة فلهذا على  
 تقليد في بيان الحكم فان كان المقصود اشارة والامر بالسعي  
 والاطلاق ولا ينافي بان تقليد معتد به في مسائل معتد  
 مع عدم تناقض في جواز ذلك معطوف على السيرة فلا يحتاج الى  
 تقليد ولا يجوز للمقلد ان ياخذ الحكم من مجتهد والموضوع من  
 مجتهد آخر ليس عند ذلك الموضوع موضوعا لذلك الحكم او  
 حكم مجتهد على ذلك ليس عند من اقر المحكوم عليه بذلك الحكم ولا  
 يكفي في التقليد علم المقلد بحسب سيرة ذلك المجتهد بالمجتهدين  
 افع لا في ذلك بل لا بد من العلم بالاجتهاد الفعلي في خصوص  
 او جواز تحت عموم او اطلاق شامل له او ثبوت في طريق  
 الاولوية او تنقيح المناهض ونحو ذلك ولا بد في التقليد اما  
 الرشد

او خذ طريق الشفاء او بطريق الهدى الصراط مستقيما او متعديا  
 لا مفسدا او مع قيام الغرض ونقص الحاق وراية المجتهد  
 او امام في اقل من الضعيف وحسين وتوثيق وارسال  
 واخبار وقطع ووقف وعينه ذلك ولو حصل التعارض في  
 النقل والبيان لا يخلو من التناقض ونحوها اخذ بالراجح  
 من الاخرية والاكثرية والاعتدالية والاطمئنية ونحوها  
 بل من التقليد بما علم تكن قطعية ومع تناقض في كل وجه  
 والنقض فان الحضار لم يبق في ذلك ولم يزم معه اخذ بالحكم  
 تخير فيها على الاقوى والاطرحها معا واخذ بغيرها من الطرق  
 الشرعية ومن حلة الطرق الشرعية بالتقليد اخذ الكتاب  
 المجتهد الموضوع للفقهاء السلام من الغلط فيما اوجب القبول  
 الاقوى مباشرة مع قابلية هذه المسألة مع شرفها  
 ولو تعارض الشفاء والكتاب في اقلها قد علم الشفاء  
 ناقله وفي تقديم الكتاب على ناقل الشفاء كلفه قوله لو  
 اختلفت كتب المجتهد واختلفت شفاهاة او حصل الاختلاف



بينما اخذ بالموخر ومع جهل تاريخها او تاريخ احدهما بطل  
عليهما معا وتلك المظنة في حكم الكتاب كما تكفي في حكم الخطا  
ولو علم عدله في بعض الاحكام يقع على تقليد السابق مع  
الحصر ومع كسبه لا يخبره ان علم عدله عن حكم مخصوص  
يطبق على غيره على مذهب معتد وبنيب الاحتياط بالاتباع بين  
العلم الذين قوة الطعام وشهادة العدلين والممارسين  
كان من اهملها وحكمها كما لم يسلم الاحتياط وخبر العدل  
الواحد مع فائدة الظن على اذ قوي ومن كان احتياطه محل  
نظر وكان عدله في قوله على الصحة وجاز الاحتياط في  
وعينها في الفتوى والقضاء فمحصو المظنة بقوله اشكال  
ولو خالف الفقه في دعواه فشارك في خبره من اذا السند  
لغفد تحيد ومنع كنفية من الوصول اليه وعدم الكتاب  
الواسطة او تفسر الوضو اليها او كون المحدث في ضوء النظر  
في التقليد لا يبعد ذلك وكان الاحتياط طريق المستبعد  
مضيا وجبا لا خذ به ومنه نضر فخر ولا اعاد والوجه

علم

عليه الصحة ان لو سئل عن عسر او مشقة ولو بعد المكان  
مع قابلية في الجملة على ان يجيب من اذلة وان لم يكن من اهل  
ذلك فليس الاحتياط في التقليد كيف كان بل لم يزل  
بقوله عسر او مشقة ثم الاضطرار بينهم وهكذا في  
بد في الضبط والاعتماد كما رجوه السيد ورسالة الافا  
ورسالة الاولاد طالب ثراهم ونحوها وبعد الى كتب التهذيب  
والمحقق ونحوها مباشرة او بالواسطة فان فقدت كماله  
والواسطة جمع الى بعض ثقات العارفين فيا يفوق الاعرف  
فالاعرف بذلك فضا او بالواسطة فان فقد ذلك فجمع  
الى الضوابط الحديثة والسنن الثابتة ولا يسقط التكليف  
واشتهر علم عقابن احكامه المطلب الثاني في فروع الدين  
واصولها خمسة الصلوة ويتبعها الطهارة وكسوم ويتبعه  
الاغتناء والزكاة ويتبعها الحنن والحج ويتبعه العمرة  
الحجاء ويتبعه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واعظمها  
الصلوة فقد ورد ما مضى من انه لا شيء بعد تركها



اعظم من ترك الصلوة وانما عمو الأعمال اذا قبلت قبلها  
 سواها واذا ردت ما سواها والحق بغيرها في تمام  
 المقصد الأول في الوضوء وما يتعلق به وفيه بيان  
 في بيان ما يتربط به وهو شرط في الصلوة الواجبة والمندوبة  
 واجزاؤها المنية وسبب السهو في الطواف الواجب من كل  
 القرآن ويدخل فيها اسم فرعون وابليس وقارون ونحوها  
 وحروفها ومن حروفها في الحروف في المدة  
 دون الحركات والسكناء ولا يجب على اسم الله وصفاته  
 والحوط ذلك واما اسماء الانبياء والاوصياء فلهما  
 ما لم يدخل في كناية القرآن فانه كان الفضل بل الحروف  
 تركه في الصميم لا وليس في اللفاظ المشتركة بين هذه  
 وعملها بغيرها فبما قصد الكاتب في ذلك منسوخ مع الآيات  
 لا باس بالمرء والاولى من الحروف احتسابه وبقوله منع  
 مدلول القرآن على الخاء مخو بحكم المكتوب على القراء  
 وفيما كتبه الهمزة او وجد على نحو الكناية اسكرا واو قرب  
 المنع في الحذف والتميز وفي المنقوشة على ابدان  
 الحروف

الحروف للمقطعة والمكتوبة بالياء في النظر  
 انما يشد اشكاله والاقرب بالمنع في الجمع الذي في الحروف  
 المقطعة في ابتداء الكناية التي قد توجب بها الأعضاء  
 من اجل ذلك من المبداء المتشرك في المنع والحوط  
 احتسابه من الشعر وفي غيره فانه روي في القوي المنع  
 لا باس من اسماء السوء فعلا الويا وحصولها وكذا  
 واما صلوة الجماعة وشيخ ان يتركها في الصلاة  
 اعتاد الجمع والجمعة في الطواف الواجب فيها الوضوء  
 وبما في الوضوء الا في الحرف الذي دخل في العرائض  
 الرضع اوله وارة على طهاره سابعة كالوضوء  
 واحتسابه في اوله فلهذا الاستباحة اوله واجبا كان  
 ندبا قبل دخول الوقت وبعد الاستباحة بالوضوء  
 كوضوء الجنب الى قبره صادف الحرف من الحروف اوله  
 في بيان اجزائه وهي ستة ثلث عند ذلك مسحا او قولي  
 غسل الوجه باجر الماء عليه ولو غصفا بغيره



الكفة وحواها ولا يجب غسل ما بين منها إلا ما كان منياً  
 المقيدة ولا يجوز ترك ما ظهر متباً من فضاء الشعر  
 متبياً به إلى النقص وما جرى عليه امتداد ما بين طرفي  
 مجموع الأظفار والوسط عرضاً وبطرف موضع وسط  
 الامتداد على وسط الفصاح واجابته على الوجه  
 ينقل إلى النقص فما دخل تحتها داخل في الوجه وما خرج  
 خارج عن الوجه ينسب إلى الوجه وما خرج عن الحد من الصلح  
 ونحوه خارجة ولا يجب إصاها إلى ما تحت الشعر المتب  
 في الوجه كثيراً وخفياً بل يكفي غسل ظاهره عن غسل  
 ولا يجوز غسل ما تحتها عنه وإنما الملتصق من الزمان عليه  
 من غسل ما تحتها ويلزم شيقا الوجه بالمثل يجب لا  
 يقع مكان شعره بل يغسل ويلزم رفع ما بينه وصول  
 الماء أو نحو ذلك ولو شك في حجب وجب الانتباه إلى  
 ما تحتها ولو شك في أصل الخلق لم يجب الحجب على  
 الأخرى وإن لم يرد في المسئلة ولو لم يكن إلا خمار  
 وجهها

عادة

وجهها والأحوط فيها ذلك ويجب من ينبت من الأظفار  
 رد الماء في الأظفار في ما فوق جمع مع عدم نية الحصى  
 والأحوط تركه ولو تدلى ما عنيها فإنه يغسل ولو تدلى  
 نزل في فلا مانع ولو ريس وجهه في الماء أو ناول غسل  
 من الأظفار داخله وقد دخل الأظفار قبل ما تحتها أو باخر  
 كذا أو بقائه مع صفته زمان يتحقق فيه تقدم الأظفار على  
 غيره فلا بأس ولا يلزم الترتيب في الصواب الاختلاف  
 كان ذلك أحوط ولا بد من إدخال شيء من الخيط ليعلم  
 استحباب الوجه والملا في الخيط على مستوى الخلفه  
 يرجع إليه في كل مرة في الخيط ما يناسب العادة في الخيط  
 ولا يجب حجب خرق ولا ذلك الثانية غسل المبدأ  
 من فوق المرفق من تحت المرفق والمرفق مجمع عظم الزن  
 والعصا متبياً إلى أطراف الأصابع وحاله في البقية  
 الغسل وتواجد حال الوجه واستيطان الشعر هنا  
 أطوع مع عدم التكليف الخارج عن المادة ومعه

المقدمة



لزعم غسل المبرق والشعر معا والوجه تحت الاظفار  
 الا اذا خافوا المصاد عند اهل الصمري والملاذ وظهور  
 و بعد ما تقدم التقييم الثالثة غسل اليد اليسرى على يمين اليمنى الرابعة مسح  
 من الرأس شيئا من مضمرا ثم مسح الوجه من المسامع الى الخد  
 عن يمينها وعن يمينها من المخرج ثم مسح عنقه عن يمينه  
 شيئا من باطن الكعب اليمنى واليسرى والفرج والخصية بالليل  
 فبدأوا من هنا يعلم ان الاحتياط بتركه الاحتياط في الفرس  
 المسح من الاعلى والادنى في غسل اليد اليسرى بعد ما مسح باليد اليمنى ويجوز  
 المسح على النحر المعنوي والافضل المسح من الرأس الى  
 بقصص عن عرض ثلثة اصابع الخامسة مسح ظاهر القدم اليمنى  
 شيئا من باطن الكعب اليمنى واليسرى والفرج والخصية بالليل  
 فبدأوا على النحر المعنوي مستويا الطول من الخراف الى اصابع  
 الى الكعب الا حوطا ان يكون ذلك على جهة الاستقامة و  
 فغسل يافته القدم وهي معقد شراك النعل فلا يلزم  
 استحبابها عوضا ويجوز ان يتدبر بالاصابع وبالكعب

اقل وجب ان لا يذبح عن الاضغاث المسح لوجوبها  
 والاحوط تجفيفها ولو بقية من الماء حتى لا يجعل منها ما  
 وعن المسح بحيث يورثه بلل المسح وان كان الاقوى  
 على مدقاس المسح بها عرفا والاحوط استبدال المسح  
 مسح القدم لو حصل عليه شعر مانع مع عدم التماسك كالحاج  
 عن المائدة وما مضى في الاقوى ذلك السادسة مسح ظاهر  
 القدم اليسرى شيئا من باطن الكعب اليسرى واليمنى والفرج  
 فبدأوا فبدأوا من الليل الى الكعب على نحو ما ذكر في مسح اليمنى وكما  
 ثبت في موضع النعل وطمس من اللحم وديم او غدا ونحوها  
 بجري عليه لئلا يذبح منها في موضع كعقل فالخبر  
 من اعادة عدم التذبح عن العضو المسح وذو الاربعة  
 فغسل الوجه مسح على الاربعة طالم يعلم ان زيادة المسح فلا  
 يعتبر ان المذبح واليد من يغسلها انما كانت في موضع  
 ذيادة فغسل الاقوى المسح الثالث في شرائط وهي ستة  
 احدها طهارة واطهارة وابعثه وشترها بالاحد الحارة

المسح

باب

الماء



الذئب وسقط الماء وبدا لما يبالي بطلن المباشر ثانياً المباشر  
 بنفسه مع الاختيار فلو وضاه غيره أو شاد كره في الوضوء  
 لو جاز منه بطلان الوضوء لم يفسد في كونه لم يفسد شيئاً  
 فلا بأس وإن كره ولو صبغ العين على عضو فاجرى هو الماء  
 فأولاه غسل الأبالص فلا مانع فالحق عدم المانع من  
 الماء من وضوء وعطش على نفسه وعلى نفسه مؤقتة وتحت  
 ما وجب عليهم ولو وضوا في الماء هذه بطلان الوضوء المألو  
 وهي أن يغسل العضو شيئاً به قبل أن يجف تمام ما تقدم ذكره  
 بقية في من الأعضاء السابقة شيء من البلل وطلن الوضوء  
 لغير خاتمة الترتيب في الأعضاء ودور الأجزاء الأولى على  
 غيره في مقام الغسل بأن يقدم الوجه على اليد اليمنى واليد  
 على اليد اليسرى واليسرى على مسحة كراوس مسحة كراوس على القدمين  
 فلا ترتيب بينهما والأحوط الترتيب ولو اخل بالترتيب جاز  
 غداً إلى ما جعل من الترتيب في المصالح فلو اخل بالترتيب ولو  
 جاز من اليسار غداً عليه ثم أعاد الأخرى وصح الوضوء إذا

بلن م

رتقت الحباله سادساً التيمم وهو فصل من فصول الوضوء  
 أما إذا نزل أهل مكة والطلب طهونه أو عضو أو غفرانه  
 أو شراحتاً أو عطشاً أو جازاً لم يفسد الوضوء  
 أو خزاناً من سخطه من حيثية كذا أو طهناً أو طهناً  
 السلافة من الغداة بنا وبقا وأخرى يتي إذا كان في  
 وسيلة إلى حصولها أو لما رتب منها فلا بد من نية الوضوء  
 جملة فلو نوى كل جزء جزء على انفراد لم يصح على الوجه  
 إلا أن لم يخط فصل بينه فجميع إلى فصل واحد ولا يثبت  
 شيء وراء ذلك سوى التيمم لانه يتوقف عليها التيمم  
 كما إذا نذر وضوءاً مقصوداً للنداء وآخر مقصوداً للوجوب  
 وآخر مقصوداً بعبادة أخرى فالأولى بالوجوب التيمم  
 الوجه من الوجوه والنداء وأما على الترتيب فغيري من التيمم  
 يقبضه والأولى فصل رفع يده تحت أو قصد شيئاً باليد  
 فقط في دائم تحت ولو قدم نية التيمم وكان نية التيمم  
 ملحوظة بنفسها غير تامة فلا مانع من أن يوترق المقطع أو يوترق



فان كان انبعاثا او عارضا

فيه في انبعاث العقل فافانته القوة وفقد وان لم يفسد  
فيه امر مفيد للمحب الرابع في الاخذ بالنافعة للصوم  
وهي احدى عشر منها برقع حلقها الجرح الوضوء  
خروج البول والغائط والريح الى خارج من المعتد  
العقلية وهي ما يلحق بها الغفلة ولا يجزئها ولا يلزم في  
الوضوء لصلوة بعد غسل الفرج وتبديل الخبث بالاحسن  
كل ذلك بغير فاصلة والمنسوخة بالنسبة الى كل صلوة  
عندها الدم او ينقطع عندها ولو ترك صلواته جميع معتمدا  
ونقص بها ما يغني الدم الغفلة ولا يسيل الى خارج والنية  
بالنية الى غير صلوة الصبح وغير الاولى من الظهر  
التي لا يخرج عن الصلوة لتقطع عندها الدم او تحت عندها  
وتتوسط في جميعها الخروج من الموضع كصناد او ما صار  
ولا اعتبار بالخروج من غير المصعد والنوم الغالب على العقل  
قلبا او جالسا او مضطجعا وفي جميعها ان لا يعلل  
بغلب على حاسة السمع والبصر جميع ما يغلب على العقل

او

البقرة

او سكر او عار او نحوها ويكفي وضوء واحد لملازمتها  
تقدروا مستدام الخد كالمسحوس واليهما فجدتها والحق  
مع آخر رتبة وضوء لكل صلوة بعد كل طهرين محل ووضع  
وبناء رتبة بعد وضوء كل صلاة من غير فاصلة ولو لم  
لزم فترتها تسع لطفاة وصلواته تسع فاصلا ولو لم  
المسحوس المتين في سلة المسحوس كانه او كانه يظهر  
بنها على ما قاما والاحوط تحريم الوقت الذي يكون  
الخد في اقل رتبة منها برقع حلقها بالوضوء والفعل  
لا باحدهما وهي تحيض النفس من رتبة وضوءها  
بفسادها الكبر والوسطى بالنسبة لكل صلوة تقدرها  
الاحوط تقديم الوضوء عليها على الفعل وتحريم  
حكمه بالفعل فقط وهو محاربة فلهذا احدى عشر رتبة  
سواء وكلها نافعة للصوم ولا ينقص ما يخرج من الخبز  
مردم او طوبى او عصاة او نواه ونحوها مما لا يوجب  
او فافان لم يخرج شيء من النواقض مضاعفا لاجلها

المسحوس

الحدس



نقص لا يجوز في هذا النوع العلم فلو حصل به لا يعلم  
من المعنى وخرج في شك في مصاحبه العاقل لم فلا  
عبر به والشك هنا يخرج من الذكوى لا يستبرأ منه بول  
فيه يقوم مقام العلم ولو حصل شك وكان من ذابغ  
مخضين لم يحكم عليها في المبحث الخامس في الاستجاء  
بمنه انوارا حلها من انوار المعنى وفي العقل والقدرة  
البيضاء واللايتية ومن السحر انما يتجلى  
عن كل باطل في لياقة الغيرة والحوط شرها عن يده  
عمره على لا يسهل بعد الزجاجة والدة التي تجوز ان  
فيها وما حل في وجهها ثانيا ان لا يتقبل العقل ولا  
يستدبرها بل حال البول والعاقل بل حال قصد  
ذلك حاله مستقلا بالخرج والاستقرار او شيئا في  
كل حال محبة مع مستقبل القيام والمشي والجلوس  
الاضطجاع ونحوها كل محبة مع الرضا والرضا  
القلة بغير محبة سقط الحكم ولو كان محبوسا

خروج

مختلف

اجتناب

اجتنابا مجمع على الاقوى ولو استقبل العقل واما الذي  
لو يقع المنع ثانيا تحت الموضع المحرم كالمساجد فيها  
وتحت اماكن المعصية مملوكة او موقوفه خاصة او  
عامة مع منافاة عن غير الواقع اذ لم يكن من الصلوات  
اما لو كان منها في غير الغاصب ان صرح المالكه بالمنع  
اذا كان انشاء كليا فهو في تحريمه الا ان كان للملك  
كان عاديا في الحل محل لغرض الغاصب مع عدم العلم بالمنع  
والحوط في الغاصب المنع منه وكذا الموضع المشتركة  
بين المسلمين كالشارع والمشاريع والسوق لانه من المسلمين  
وانما الاستجاء من الاصله بالما خاصة في مثل البول  
الا قربا لا كقفا بالمره مع عدم ثبوت العمل عادة والحوط  
الزمان ولو يقطر بينه وبين الغسل بالماء مرة في اليوم  
والدور والمزور ونحوها في الغايه ما لم يصاحبه من الغرض  
نجاسة خارجية ولم يكن متجاورا للحلقة الذي تجاوزه ثانيا  
شرط كون حجر وتوضو طاهر من يد العبد النجاسة والحد

وعنها



كونه خافوا منه فقد شرط من الشروط تغيرها، وحرم الاستحباب  
 بالعظم والقد والاقوى عدم إزالة النجاسة فيها، وكذا يحرم  
 بالاشياء المحترقة كالقران وحائط الكعبة وكثرة نجاسة تر  
 الغيرة، ومنه صور سائر الاشياء، وما تقرر من كونه طاهر  
 الاستحباب بطا في ارض كربلاء، ما لم يتخذ على هيئة هي شعرة  
 للعبادة، ويحرم في غير كربلاء، اذا اخذ للاحترام، لا ليقصد  
 التوقل، والاحوط التحريم، وكذا الغصن والمطعم  
 تتولد عنه النجاسة، ما لم يبعث على التذلل، وبقي الدثم و  
 الاحوط غارة الاستحباب، بالاحلل، وبغيره، كالتل بالاحجار، و  
 فان زالت باقل من ثلاثة احجار، وجب اكلها، وان لم تزل  
 بالثلاث، فلا بد من الزيادة، حتى تزدل في حجر كبير، كحرقته  
 او بغيره، قبل كفي اعتبار النجاسة، والاحوط مع هذا، ان  
 العرفية عليها، متنها، ثلاثا، حتى يكون المسح بغيره منفصلا  
 مع عدم فلا حياط خاص بها، او سائر ما يمتنع انتفاض  
 طهارتها، وتوجب اشارة في اية النجاسة، لا يطهرها، <sup>بطلان</sup>  
 اذ

ح

اوله ثم يسبح بعد انقطاع البول لما بين حلقه، والى الماخذ <sup>الذكر</sup>  
 الا انهم يوصلون من اهل البيت، الى طهر ثلثا، ثم يشرط ثلثا  
 وقائده، انه لو خرج شيء من الذكر، لم يفسد، ان لم يزل، فحكمه  
 بطهارته، ولو نقص طهارته، ولو لم يزل، فحكمه نجاسة  
 وانقص طهارته، ولا يبرأ، على ما ذكره، وينبغي ان  
 والصبر في الحلة، بغير البول، والنجاسة، ولو غصن، فربما عرقا  
 فلا بأس بالنجاسة، في الوضوء، والوضوء، في وضوءه، او  
 احدها، الوضوء، النقي، وتتحقق نجاسة من نجاسة، او  
 من كان متبذرا، بينهم، وان لم يزل، على ما ذكره، او من كان  
 بعض المتبذرين، لا يفسد، بل يوجب الجرايم، والشرط في جواز النجاسة  
 عدم المكان، يخرج عن محلها، او كان اذ في محلها، كونه  
 الى مكان، لا نجاسة فيه، من المكان، حيث لا سطو، ولا سلقا  
 لهم في ذلك المكان، او اما سلقا، فيجب اليهم، والوصول الى اهلهم  
 وكذا الشرط عدم المكان، الخاص، بالملك، فلا يجب بغيره، الجار  
 في رجوعنا على الاقوى، فلو مسح على النجاسة، او غسل قد يبرأ، او سلقا

وضوءهم



في غسل الوجه من اسفله وفي غسل اليدين من اطراف الاصابع  
 واما في المرفقين في غسل النسيبة طاروا ورفعوا النسيبة  
 بعد غسل الصلوة للنجاسة عادية وكذا في غسل القدمين في  
 الوضوء قبل انقائه الا ان يكون ما يقع فيها مستقرا لا يقع  
 غسل ما في بعد ارتفاعها فان لا تفرق في العادة ولو  
 زالت بعد انقائه قبل الصلوة فلا يجب العادة على الوضوء  
 والاحوط العادة ولو دارا والمؤمنين مع تحفظهم في غسل  
 فالاحوط الاحتياط في تركه من نقيضه كسبحه والادوية  
 فانها وضوء قطع كسبحه او الغد من قبله وكذا في ذلك  
 انما ان يقع من غسل المسح او الغسل شيء في العادة ولو انقطع  
 العرض تمامه كان قطع البدن من فوق المرفق والغد من  
 فوق الكعب سقلا محكرا ولو قطع من نفس المفضل فالاحوط  
 الغسل لما اقل غسل الغسل والمسح لما اقل غسل المسح  
 لو تمك من غسل العضاء الباقية او مسحها المتبقية ساجد  
 باجرة لا يضر بها من يتقرب عند الحاجة عندنا لها في وضوء  
 الجبار

الجبار فان حصل في مواضع غسل او المسح جبر في غيرها  
 ولا يترك في الغسل اتصال الماء الى ما تحتها الا بالاحوط  
 لا بالوضع في الوضوء اما عدم المكان ازالة نجاسته عنه او  
 لحرق الضر عليه مع برطوبة اليد عليها ولا يلزم سببا  
 مع ما تيسر فلا يلزم استحبابا ما بين الخوض مما يستدل به  
 الوصول اليه والجرح والفرج للمعصية كما لا يخفى والمكثرة  
 معصية على مقدارها ومقدار ما قيل فيها والوضوء بها  
 ما لم يعم عدم الاخلال بغسل شيء من النجاسة وجواز النجاسة  
 في ذلك قد ما ذكرناه واما في المسح على البشرة والاحوط الجمع  
 بين الامرين والظاهر جري حكم الجاهل مع تحقق النية في  
 الخلق في الدوام والاطمئنان اما ما اذا في غسل الغسل او مسح  
 منها او من غيرها بحيث لا يترك ازالة ولو غسل اتصال النجاسة  
 مع صحة الخلق فالاحوط الجمع بينهما مع تحقق اسم الغسل في بين  
 انتم اما الوضوء اتصال النجاسة فمفضل عوضا عنه والاحوط  
 الجمع بين المسح عليه مع تحقق اسم الغسل وبين النية في جملته  
 الجبار



الجبهة فيها الوصل العضو والاعضاء وان كان الحوض المجمع  
 بين النبت ولا يخرج هذا الحكم في الوحد وجميع كذا عضواً بل يتبين  
 هذا النبت ويضع حرفة ظاهرة على النبت ان لم يكن بفعلها  
 شدة الحركه المحبضة وطوبه العضواً وهذا ان فخذ عليه  
 التعلق من ذلك فلا بأس ان اعلم التعلق من ذلك لا يستغنى  
 تخلص منه وان خفت وطوبه اليد فخطب طوبه المسح  
 من طوبه الاعضاء او النبت ولا يأخذ ما خرج عن حدود  
 وتكون جواز العذر من المسرسل ومحت شعر الوجه خفيفاً  
 كان اوله والحوط الاضمار على تخفيفه مما كان عليه  
 بقا بلل الوضوء سمع به وجهد المني السامع في ارتفاع الله  
 فان ارتفعت قبل الدخول في الوضوء وجب صواب المختار الوحد  
 الدخول قبل التمام فالحوط اعادته بالهستلزم الاعارة  
 الباقي على وفي الله السانقة والافاد في الاعادة  
 وانس وان ارتفعت بعد فعل الصلوة فلا يثبت في صحة الصلوة  
 وان زالت بعد الوضوء قبل الصلوة فالأقرب عدم الاعادة

وجواز

وجواز ان يترك في الصلوة والحوط الاعادة المقتضى  
 في الاعادة الواضحة للوحد وفيه ما احتاج في بيان  
 اعادتها وهي خمسة غسل المحض والاحتاضه والتفريق  
 غسل الخباية ومس الامعاء ولا يجب لها في غسل الاعضاء  
 المحض في حكم الاحتاض ولا في الثلاثة الاول لا يلزم  
 حتى ينام في ذلك المكان ينبغي وبني طول النبت الثاني  
 غسل الخباية ولا يفرغ الوضوء معه على ان يخرج الخباية  
 باقى الاعضاء فانه يجب بهذا الوضوء وحصل الخباية  
 احدها خرج الحية من الموضع المغطى بالاصل او العارض  
 في يوم او لغيره مع العلم بخلو من جسد او شدة في توبه  
 فلا بأس الا ما خرج قبل الاستبراء بالبول او ما تنفك  
 من الحزط والشر مع العجزه والحوط عدم قيامه مقامه  
 وشروط العلم بصحة من خلوا به من شخصي فلو حكم  
 بشي وحقيقه مع فخذ ومن علمها الشهوة الغالبه  
 الاخذ باليقوه اذا خرج من صحيح كسبه وهو اما ان يكون

النفا



ثانياً الوطى مع دخول الحنفية وان لم يند في العقل من جهة  
 اود هذا الخلاف اعد من الحنفية صغير كان الوطى والوطى  
 او كبيراً ومختلفاً فيما كان الوطى وقتاً والوقوع في  
 دخول كالمسح اجماعاً الحكوى بل العمل على المحكم والوطى  
 كان او حوطاً او على غيره بعد سلبه على الوقوع ولو شك في  
 اصل الوطى او حوط الحنفية فلا شيء عليه ولو وطى بغيره قبل  
 او ذكر المحجب العمل على الوقوع والحوط العمل المحجب  
 في بيان ما سبق على عمل الحنفية وهو عدم احوالها  
 الطواف الواجب والصلوة واجبة او مندوبة فباعده صلوة  
 الحنفية وكذا اجابها الحنفية في سجدة التوبة واماسجى ولو  
 التلاوة فلا يشترط فيها الصلوة ثانياً الصوم فضا اداء  
 والحوط في المندبة بغيره كالمسح قبله وجب العمل قبل  
 الحج ليصح طهراً واما ما يحث من الاختلاف فثنا التمسار  
 فليس عليه بداء والحوط البداء ثانياً ما سبق استمر  
 وان لم يقصد به مضاء فثناية القرآن بغيره من

او حوطاً

كأننا

كأننا ما كان على من ما عرف في الوضوء في ثنية الوضوء  
 الوضوء المخرقة كاستاء الوضوء والوقوع في  
 والوقوع خلافه مع قصد تمهاتها وبدونها لا يعايب الله  
 المسح المخرقة ومع كونهما فلا بأس في المسح من سجدة  
 الحرم وسجدة النجاسة في غير محل الزيادة فيها خلوها  
 لونه لئلا يخرج ولو حصل فيها ماء نقصت تلك الوضوء  
 عن هذا التيم او هذا المخرج قدم العمل على الوقوع  
 كانه من المخرج اقصر من هذا التيم من على الوقوع  
 يجوز للمسح والجنبان في سجدتي النجاسة والنجاسة اجزاء  
 واما نكال الوضوء المخرقة على الوقوع والحوط في جميع ذلك  
 لعنايتها اعم اجزاء تلك خامتها وضع يده في المسح ولو  
 من خارج فان للجنبان ما أخذ وليس له ان يضع والحوط  
 الحاق الوضوء بها ما دهم اقل من شيء من سجدتي النجاسة  
 الاربعة وهي التيمزيل وسم فصلت والنجاسة وفي  
 المشترك يتبع الفصل المحجب كراعي في بيان كيفية التيمز

او حوطاً



من ارجلها رده وخطاة ثيابها ان يتدبر ان كانت حانية من  
 بالبول فحق غسله ولم يزل مع اكلان البول وعدم خروج  
 منه شيء منية لا بد من ثوب في اوله فغسله وجعل يديه  
 بقا منه ومع عدم اكلان البول الكف بالاستبراء البول على  
 الرجل من راحته من عدم ولو مضى مدة علم فيها الغاء  
 وخروج منه شيء من البول في راحته فغسله من البول  
 غايته ثيابا كحاشية البول وغسل الثياب من البول عن يده  
 الذي يدها من راحته الغسل على الجري ماء الغسل على جملها  
 الوحوط الغسل قبل كسره ثم يوجب الغسل مع راحته الغسل  
 وغسل راحته مع راحته الغسل في راحته الغسل في راحته الغسل  
 باي نحو كان ولا يلزم الغسل ولا ذلك ولا يكفي بغسل  
 الشعر عن غسل البثرة فاذا فرغ من غسل الراس من غسل  
 الذين من الكف في غسل القدم فاذا تم نصف القدم غسل  
 الذين من الكف في غسل القدم فاذا تم نصف القدم غسل  
 الذين من الكف في غسل القدم فاذا تم نصف القدم غسل  
 الذين من الكف في غسل القدم فاذا تم نصف القدم غسل

الرجل

واللازم استبراء الرغاء الثلاثة لغسله ولا اعتبارا  
 وتعدا كانت ومقدرة والا فضل ثلث الغسل في كل  
 وكفى في هذا الباب من الراس بالماء او الماء ثم الجانب  
 الايمن ثم الايسر ومن البعض والصبي على بعض ولا يغسل  
 ثلثا راسا ناديا بالرجل واحدة على عضو مع وهذه كلها  
 من الترتيب وهي افضل من الاستبراء والاستبراء على الاقوى  
 عبارة عن الوحاظ المستوعبة دفعة واحدة عرفية ولا  
 يلزم الترتيب بل يتخير بين الاستبراء عند ملءها او خروج  
 البذر الى راحته مع الوحاظ في الاجزاء في الرجوع وبين الاستبراء  
 حال الكون تحت الماء والحوط مع راحته الغسل في راحته  
 من اليد الى الماء واستبراءه الى الجنب كما ان يكون  
 الدخول فغسله لا بد من عرفه المخرج الى من في راحته  
 الاول اليه مقلنا على الغسل في الترتيب اوله من  
 السجدة والاولى تحت الماء في الاستبراء في راحته  
 كفتها وحال اجزائه الترتيب وحال راحته القطع فغسله

فمباشرة الوضوء في الماء فغسله فلو غسله او شاوره  
 فيه بطل مع الاختيارا ثلثه بالاحتمال والتمسك الى الماء  
 واطلاقه وخطا منه مطر وشروط الاحتمال ومسطح  
 الماء والمكان ولا يشترط عدم مناقاة او جيلة من الجبا  
 وان كان الوحوط مؤثرا ذلك الرابع الترتيب غسل الراس  
 بان يغسل الراس في مستوعبا ثم لا يشترط في الجانب  
 الايسر ثمانية وكذا لا يشترط في الجانب الايمن ثمانية  
 الذين في راحته من راحته من راحته من راحته من راحته  
 لو غسل راحته غدا او سبها وجب تمام الساتر ثم اما  
 غسل الاذن ولا يشترط في راحته من راحته من راحته من راحته  
 بحيلة آتاه من الرمان تحت الماء باي طريق كان كما في  
 ولا يشترط اجزاء راحته من راحته من راحته من راحته من راحته  
 فلا يابس ولا يجب ثمانية راحته من راحته من راحته من راحته  
 مساهة الغسل ولا يشترط الغسل ولا الحفا في الحفا في الحفا  
 الماء الى البثرة ولا بد من الترتيب في راحته من راحته من راحته

غسل



عليه ولو مشى شبر أو من شبر فالأقوى عدم وجوب الغسل  
أو احتياط من جنس ما عداه مما لا يرفع فيه ما شاء أو مشقة  
الغسل وقصر في شاة الغسل قبل ما ركبه قبل الغسل ولو  
بعضه المفضل فإن كان قطعة فيها عظم لم يزم الغسل ولو  
كان عظاما مجردة فالأقوى عدم لزوم الغسل والاحتياط  
وان كان تحتها عظم فوجبه غسل ما فيه برطوبة الغسل  
فيه والحوط الحاق السقط قبل ولوج الوضوء في نقطة  
فأعظم وان كان الأقوى طهارته وعدم لزوم الغسل  
حال المقطوع من الجراح المقتطوع من الميت أو أنه لو  
في صلب من الحي ولو صلبه الميت فلا غسل فيه وان كان  
في رطوبة من العرق وعينه وهو شئ مانع عن الدخول في  
كل مانع منه الحث الأصغر المحتمل الثاني في كيفية غسل  
عنه من الأعنار وهو غسل الجنبات في الكيفية وجواز ذلك  
تدبيره ولو راعى ما في الأعنار غسل الجنبات في  
أغناضها عن الوضوء خلافة فانه يغني عن المحتمل الثاني في

مترجما

مترابط من وطء بالاضطلاع وأطلاقة وطهارة  
كما في غسل الجنبات غير المتوضئة حثا رقع غسل الميت  
وقوع حث الجنبات المقتصد الرابع في التيمم وفيه ما حث  
فيما سبق فقف على التيمم قائم مقام الوضوء والغسل  
للحائض فثبت ما ثبت له الوضوء والأقدم عموم البلية في  
الأعنار والوضوء المقتصد للاقتداء بالوضوء الجنبات في  
كيفية وهي أن تضرب باطن الكف بيمين يمينه ومن غير  
مستأحب في الضرب على الأرض ولتيمم بها يجمع بين  
غير مستأحب في المسح وان تعاقبا في الوضوء والجمع  
مقام مسطح محبة في أعدا الوضوء ثم مسح باطن كفتك  
اليسرى قائم ظهر كفة اليمين باطن كفة اليسرى  
لباين الأصابع ثم مسح باطن كفة اليسرى قائم ظهر كفة اليسرى  
ذلك الوجه ويصح ضربا واحدا للوضوء والغسل ضربان  
واحد للوجه والآخر للبدن ولو تيمم بها بغيره واحد  
أو تيمم بواحد الوجه وواحد للبدن فمما أخر كان

الثبوت بحيث يطالع على ثبوتها من الماء ولو لم يكن مطلقا على  
الحلق بل على اليد فيكون طهر من الجنبات في رقبته والودى بل  
الوضوء أو يطهر في الجنبات على وجه الاستدراك ليطهر حاشا  
ما دخل تحت الحث ولو علم بعدم إمكان حصول الماء في الوقت  
لم التيمم في أول الوقت وجوبه في الوضوء لمن فرضه التيمم  
لغيره كان وضوءه صحيحا التاخير في آخر الوقت ولو تيمم من  
أولنا فلا طهارة الوضوء في كل وقتها بذلك التيمم ولو  
التيمم بلا غسل وتكرار الماء بعد رعا ما في السبع غسل  
بغسل الماء التيمم عوضا عن الغسل فقط في الجنبات إذا وضوء  
معه غسل عينيه بيمين يمينه أو أحدهما عوضا عن وضوءه  
عوضا عن الغسل ولو أحدهما عوضا عنه أو في شاة الغسل  
ولو تيمم فاحث في شاة غسل الجنبات فالأقوى عدم لزوم  
العادة ولزوم الوضوء الغسل وان كان الحوطة الأولى  
والاحتياط في إعادة باقي الأعنار اللاحقة لا يجرى من وجه  
المقتصد الخامس في أحكام الجنبات وجهها الأول في غسلها  
أولها

أولها وثانيها البول وإزالة ما يحرم البول كان الدم  
أما ما يوجب الدم رشحا فله وضوءه طاهر والميت  
الدم يوجب التحريم بالصلابة كالشعر والأرب وحيها وما  
حرم بالماء من كالحلابة وموطأ النساء طهر كان أو غير  
وخلل الدم طاهر النور والحزاس واعتداله كالبهق  
الدم ولم يكن وضوءا كالحلابة والبقا وكحيها طاهر  
الميت والدم من ذي النض السائل يوجب غسل من الدم يوجب  
في الذبيحة المحللة بغير التحريم منها كالحلابة وضوءه فان الذبيحة  
طهارته فابتن بعد انقطاع دم كدمه في بطن الذبيحة مثلا  
بالدم ومقتضاه عدم بصددهم المذبح طاهر والحوط  
تجنبه وطلو ما لم يخل في الجنبات لم يخلها تحريمها  
الجزء والعقار وجميع ما شاء بالصلابة من الميت والحي  
إذا غلوا وتهدوا في طهارة العصور والعصور  
والحاظ على الاحتياط الأول سادسها الكفارة وحل  
فيم الجاهد والمترن والمغالي ويحجب على حقيقة المشقة







الطهر  
الطهر وفيه مائة اول في عدد ما وهي تمام احدتها المياة  
وهي التي تسمى ماء من غير مضافه تعيين بخلاف المياة المطهرة  
كما في الورد والصفصاء ونحوهما فانه لا يقع الطهارة فيها والورد  
ولا خرف بيها، الجوزية ولا بيها برش من اذون الجبل  
منها ولو خالطها شيء طاهر زال اسم المياة عنها خرجت عن حكم  
الماء ولو شرب في الزمان فلهذا وجب فيه ان كان لشك من  
احتمال غلبة المروج ونقاء اسمها وحده والاحكام بقا المياة  
وعدم زوالها فانما السوء في مطهر للارض وما سبق لها من  
حصى وخبثا وروثة وفيه ونحوها والحدادان او خمارا والنبات  
وجميع ما يتعدى او يتغير بعدد الحصى المبرور والنبات  
من كان شيئا منها رطبا وتبين الشمس طهر ولو كان يابس ارض  
الماء ليس رطبا وتحتفد ولو حشفت بغير الشمس او بالشمس  
بحيث لا يوق حشفت بغير الشمس وكذا لو شرب في قول الجفاف  
منها ومن غير ما في النياب والاولى التي يكون عليها فلا  
بالشمس في الارض طاهرة اليانسة والوجه طوبى

لا يحصل

الطهر  
لا يحصل هذا عند عرفا ومع حصول التقدي فالأخرى علم  
وهي مطهرة لما يباشرها وليا شتم من باطن ارضي والشمس  
والخريف كل ملين بالقدم المسمى عليها او المسح بها والورد  
الحاق العبقا وخشب معطو في حله والحوط العدم والاما  
العكار فالنظ عدم حصى فيكون في انبعاثها الشئ طاهر  
للصيرة وذهب لنا او بالشمس او بها او بالورد  
الشمس فالحوط الرخايل والورد حصى فيكون كضعيف  
فكل اشكال خاصتها زال كغيرها بالشمس من المعصوم المياة  
كالخارج وما بالبيوت وما الحمام ونحوه اذا كان متعلقا بالماء  
وزال الغيرة ولو شك في اصل الماء وكبره بها اما لو شك  
في انقطاعها عن كبرها فاما ما لو شك في كبره شيئا فاشيا  
فلا يكبر بقاها ولا بالشمس بها على شكلها وسماها  
النزع كالو تقير ما بالشمس ولو لم يزل تقير الورد من جميع  
فانزع تمام طهر اذا حصل لها معصوم بعد النزع وعلى  
المشهور تقيرها من نزع كعادها لو خضر ساقها خرج من

ضحا  
فانه باقت على طهارة الدم المختلف في ذبيحة ما كوال الدم في الورد  
الماء كوال صناديق ذبيحة عن ما كوال الدم وغير الماء كوال ذبيحة  
الماء كوال شكار والحداد النجاسة في الاقل والكلية في اناء  
ثابتها اسلام الكافر فانه حرم طهرها سجدات او الورد  
فانما معصوم من الغائط كافر عاشرها وادع النجاسة من  
البلوط فان ذلك يطهرها ولو اصاب رطوبة الناجس  
في الباطن وخرجت عن ملوثة بها كانت طاهرة وكذا ما حل  
طاهر في شئ من الموضع وخرج بعد ما احاطت به نجاسة وادع  
الحوط النجس اما لو دخل نجسا وخرج او خرج ملوثا بالنجاسة  
فانه نجس جازي عن غيرها ولو خالطها من الحيوان الصائم على نية  
عن غيرها الغيب للامانة مع علم واحتمال النظير وقد ذكر كلام  
والاكتفاء بالغيب مع احتمال النظير وعدمه في ثلاث  
عشرها الاحتمال كغيره من النظير حيوانا والخرق والحداد  
والغيرة دقة الورد او دخانه او نحو ذلك يخرج  
علاج فانها تطهر في حالها ان عمت اسماءه ولم يبق

منها

مع علم

صباحه واما جردية الخطب مراد قفا والطير خرفا والطين  
والخطة ذقفا او عينا او خيرا او نحو ذلك فليس من  
الورد الا ذرابع عشرها الا شكارا كاستعماله  
ونحوها مما لا ينقض لقان ذلك يطهرها عن غيرها استرا  
الحلال من الحيوان الحلال باخر حرم عن انهم الحلال فان ذلك يطهر  
بوله وخرجه الكاسية قبله ويحصل شربة المائدة بالانقباض  
نوما والمقرة بعشرين والورد نحو حوط ولا شاة  
والعينة نجسة والدرجاجة ثلثات والحوط مائة الف  
نحوه كالاحمد سادس عشرها الا شكارا فان الورد  
طهارة ورجوما الكافر لا تصالحها به عند الامانة سابع عشرها  
الا انفصال فانه يطهر الوطية بالباقية على المخلول  
بانفصال ماء الغسالة عنها ثامن عشرها الاستعمال فانها  
تطهر لوات المباشرة للعصية والوات نزع المية ككل  
وجوانب البذر فعلى المعصية في الطهر والحوط في ثياب  
المباشرة والبدنهم في ذلك وفي تفسير الامم الحكم

وحيثما

١٧

١٨

١٩



فيما عكس المبدأ المباشرة الى تمام التطهير تاسع عشر التبيحة  
 فان اطفال الكفا تطهرهم بتغيرهم للذوبان والملاكم السلم  
 العشر من التيمم التي مع تقدير استعمال الماء فانه يطهر في  
 وجهه ولا قوى فيه عدم التطهير من الحار والبارد  
 وقوى من فابن الكافرين فانه يطهر اوله في وجهه وقوى  
 الاقوى عدم البحث الكافي في احكام المياه وهي قسمان مطلقة  
 التي يطلق عليها اسم الماء بغير اضافة وبها يحصل التطهير  
 ومضافا وهي التي لا يطلق عليها اسم الماء الا باضافة الى  
 شيء كماء الورد والصفصاء والهندباء ونحو ذلك  
 تنجز بوقوع الغساسة فيها قليلا وكثيرا والوجه  
 التطهير بها عن الاحتيا ولا عن الاحتيا ولا مطهر الحاسه  
 الا الحماة بالماء الحار فيستحيل فيه واما المياه المطلقة  
 تنجز بالتغير بالحق بوقوع عين التغير فيها ولا عبرة بما يكون  
 من الجاذبة ولا بالتغير بالحق الا اذا غير بما فيه من وصف  
 التغير الا في وجهه الحار بغيره والشرط في التغير ان يكون  
 الاوصاف

الوصف الاول ان يكون الطهر واللبس واللبس واللبس  
 الوقت والخلط ونحوه وان يكون محسوسا فلا ان المقدار  
 من تنقيصه ونحوه جواز المسألة في الوصف كالماء وبعض  
 السخ او صغر فان علم ان الدم يستقل بالتغير فلا يفيده  
 تنقيصه بحكمه بتغيره ما في وقت فيه يتغير غير فان  
 كما مادة من لا يرضى كالجارية النابع من الارض كاليد  
 غالبا فان الغالب فيها عدم انقطاع الماء واللبس  
 مادة صادرة عن بدن الانسان ولم يغير انقطاعها وان  
 كما او كذا او متصلا بما يبلغ كماء الحار والبارد  
 الصفا المطلقة بالكم او يحصل من مجرى ما كان مع مساواة  
 الطهر والاختلاف مع العلة لا بخلافه واما لو كان  
 تنقيصا فلا في ذلك الا ان لا يغير كالماء ولا ينجز  
 ونفضل العالي في جميع ذلك وكذا لو كان من تنقيص  
 لمطر او شمس لا يغير من المتغير فانه لا تنجز في ذلك  
 ونحوه القليل من غير ما ذكره من ذلك فاما الغساسة التي

والكفر والفساد ما يتاثر بالوطأ مما عن مائة وثلاثين  
 درهم وكل عشرة درهم عن سبعه مثاقيل شعبة وكذا  
 الشعبة عبارة عن النصف من شعبة وهو ثلاثة ابعاع للبقا  
 الصبي فيبلغ الوطأ بالمشاقيل شعبة واحد وسبعين  
 شعبة وبالصيدانية ثمانية وستين مثقالا وربعها  
 ما يبلغ كثر على الاقوى ثلاثة واربعين شعبة او ثمانية  
 وثلاثين مثقالا شعبة ونصف عقاقير ثلاثة اشباع ونصف  
 عرضا وثلاثة اشباع ونصف طراد او ما يكون بهذا المقدار  
 والرجوع في الاشياء المتوسطة المعروفة والتقدير فيها  
 تحقيق في تقدير الجحش القاتل في تطهير المياه المعطية  
 كالجارية وماء المطر ومطلق النابع من الارض  
 كغيره وهذا التغير فانه متى زال التغير حكمت المادة  
 بتطهيره واما الكرخية لا مادة له فلا يطهر بمجرد زوال  
 التغير بل الكرخية السابقة التغير لا تفي في كبرية ويكون  
 مع التغير كحال القليل وهو ان تمامه قد زال

التغير والوصف باللبس او الكرخ او الجاذبة او نحو ذلك  
 الامتداد بذلك هذا اذا استعمل التغير على تمام الماء  
 او على بعضه بحيث يبقى مقدار الكرخ سالما اما لو بقي  
 الكرخ سالما من الطرف الاخر كمن زوال التغير على  
 الحار في الطرفين وسائر الكرخ والتغير في البطنان ونحوه  
 الماء بحيث لا يبقى من الماء شيء واصل بين الطرفين  
 الكل والوجه في ذلك ان التغير في كمال الجبال في الجارية  
 القليل ينجز بها وقوى على التغير او وقعت الجارية على  
 التغير قبل تمام الحلة خاصة الاماء او تنجس ماء التغير  
 او كثر الغائط مصحوبا بالدم وتصبغ شاة من خارج  
 او يتجاوز المذبح تجاوزا فاضا وجميع الماء طاهر  
 اما الخش فانه الاستنجاء او غيره ماء غساله الخش ينجز  
 ارتفاعه بها ولا يحوط بتغيره ولو كان في غساله الخش  
 الا غساله بها ظاهرة مطهر للخش والخش الجذع في  
 التطهير بالماء الجاذب ونحوه ما لا يفسد ولا بالتغير في كبرية

التغير



استلزامه على المتخصص من ذلك العين ولو خاف من الاستلزام  
 الا في غير ذلك من التلخيص في حله وقوله من غير المتخصص ما يربط فيه  
 النجاسة وان تعدد عصا كالوضوء والرجل والارض في بعضها  
 كالواني ونحوها واما التطهير بالقليل فلا يقع فيما يربط  
 ماء النجاسة ولو بعصره لم يخرج عن سائر الماء كالارض  
 ونحوها ويكفي فيه القليل مع انفصاله عن النجاسة عن الماء  
 ولا حاجة الى التفاتك ولذلك ما يربط فيه ويكفي  
 ما بعصره عصا بالليل امكن والوكفي الغمر والتفتيل  
 من البول ميتين وفي الاستحباب من كل مرة والوضوء او  
 غيره في لزوم الميتين وبعضهما ان كان مما يعصر  
 يجر او يفتل كذا اذا كان من ضمير الوضوء ان يكون  
 غسلة الزالة ومن غيره مرة واحدة غسلا وعصر  
 يجر والارض طان تكون ثابته بعد غسلة الزالة  
 عصره قول كسبي لذكره ان لم يتخذ بالطعام وكما عرفت  
 احولين بل يكفي فيه كسب عليه وغسل الوقاء من ولوع  
 الكلب

الكلب طين من يابح او يطعم للواناء نفسه تلك مرات  
 الاولى بالتراب والارض بل الوقى اعيا طهارته  
 كركبه والكلب به كونه من احطار طبا وياضها والارض  
 على الاسم واشتبا الماء والارض طين مختل مع الماء  
 يكفي في غسل الوقاء من غير ما ذكره الخ والارض طان  
 طيبة عليه اما بوض الماء فيه وكركبه بحيث يماضي  
 اجزائه ثم يخرج منه ولو بالية او يصب الماء على يافته  
 بحيث لا يبق عليه كذا فطهر به قال العين ولا يضر بقية  
 الوضوء كاللون والرائحة مثلا ولا يحتمل نجاسة الخ  
 بالعلم او ما قام مقامه وقدم ولا يحتمل بالانهاض العلم  
 بالنجاسة بالعلم فقط والشرعي بالتطهير كاحسان  
 صاحب اليد ما كان اولاهما في العلم او  
 الواحد مع فائدة الفطن والغبية فيما تكون مطهرة  
 له كما تقدم او نحوها ولا يجوز اكل النجس وشربه  
 فلا يثبت اجتناب الاواني النجسة انما تجتنب نجاستها الى

الما كوله المشرب الا ان هذا من محرم استعمالها في الاكل والشرب  
 ولا يحرم المأكول نفسه بخلاف ما يعلق استعماله في  
 الذهب كفضة بل يحرم قيمتها ويحكم استعماله  
 والمقتضى ويلزم اجتناب وضع النجاسة والذهب ونحوها  
 فلا يباشرها بغيره الاكل والشرب لا يطلق استعمال  
 السابع في لباسه ليعلى فيه ميتا الاول في مقدار  
 كيفية اعتباره ان يكون ساقا للعرض وهو ثياب العرف  
 واللبس والبيضة وفي الماء في غير صلوة غير كونه  
 الدبر وفي الصلوة عن جميع مدنها الا مقدار الوجه فلو  
 هنا مجرى ما يجرى في غيرها وهو اوسع من وجهه  
 ولا تحوط لا قسنا عليه والكفون والقدمين طاهرهما  
 وباحتهما وان كان الارض ستر باطن القدمين وارض  
 الامة العلم بغيره ميتا شئنا والتبديل من العرف  
 الصلوة وفي انظر اشكال ولا بد ان يكون سائر اللون  
 ولا يضر ان يحرم ان ستر الجسم في المدة الحقيقية مع استلزام  
 خلو

خلف المدة او باشبهة في الصلوة احوط ويجب كسبه  
 في الصلوة من الجانبين وضابطة الا على ولا يجب من  
 الوضوء فلا يجب لبس ما يستر الا على في الصلوة من  
 الشرا لا يضره الا ان يكون فوق شياك ونحوه مع عدم  
 امن الملتصق فان الوقى فيه وجوب كسبه ولو سفل  
 واما مع الامن منه فلا يجب والارض طان من السفل  
 في ذلك مطر ولا فرق في وجوب كسبه في الصلوة  
 وخروج الفاضل وعدمه ولو بين حصول الظلمة المنة  
 من الرقعة وبين الضياء بخلاف التستر في غير الصلوة  
 فلا يلى غير مستور عدا وجهه لا منه او في شكوكه  
 بستره بطلان صلوة ولون عم كستره فان خلو او  
 الكسب في الوضوء بغيره احسانا لا الاقرب كقوله  
 مع علمه في انشاء الصلوة واتمام الوقت والارض  
 الاعادة ولو تمكن من ستر البعض فقط فالظاهر  
 غير ان ستر القبل مقدم على ستر الدبر بالسقوط بالارض



والمرأة تقدم ستر عورتها الحقيقية مع تغطيتها في  
على باقي بطنها في وجه قوي ولو فرق بين حصول  
الستر في الثوب الواحد مجموع الثياب اوراق  
وان كان الاول في الصلوة اول المجلد في جنبه  
فيه طرية صور احدها ان يكون مما يعتاد للبطنة  
القطن والكتان والصفوف وجه قوي والوقوف في  
فجرى الخوص والليف ونحوها وان لم يجعل على صورة  
الثوب والاحوط الركن في غير ما جعل منها كصورة  
الثوب واما الطين فربما ثابته وبعدها التبريد  
من الدنيا ثابته ان يكون من شعر غير ما كثر اللحم  
لا يستلذه ولو من جلده وان لا يكون فيه شئ من  
فضالته ويستشئ منه ما كان اوفى او من حيوان  
صغير لم فيه كالبقر والذباب والقراد والناير  
وتفهمها ولو باس بالصل والشمع وما كان من جلده  
انز وشمورها فكذلك السجدة والحاصل الخوازم على  
القوى

القوى وهو خط الخجب فيها كالمحروء فالوقوف في الصلوة  
به والركن المحوط ثابته ان لا يكون من كبر الثوب  
او المذهب والخبر حيث يكون المصلح بجلا او خفي  
سكته ولا يابس على النساء ولا يابس بالمحيط المحوط  
ما يقع الصلوة به اذا خرج على ستم الخرج المحوط ولا  
بما لا يكون له سعة يمكن احاطتها بصورة المصلح حيث يمكن  
الانجليه وحده كالقنطرة والركن ونحوها فاذا كانت  
له تلك السعة لم يقع به الصلوة ولو كان المانع من حصول  
محدودة رقة لا يصغر حجم فلا يجوز له ولا باذابة  
كثرة خارجة عن المعتاد كالجليل والخط الطويلين  
ولا باس به ولا باس بحجمه ولو بخير طوله ولا يملكه  
ولو زاد على اربعة اصابع فالهوط اجتنابا ما قيل  
الى حد يتم به الصلوة فانه يلزم اجتنابا على الوقوف  
بانيها ان لا يكون مقصوبا يعلم مقصوده والقول  
بالبطنة قوى من غير فرق بين ان يكون بعض الثوب في

الصلوات بعض الثوب او يكون هراثا للغة او لا وحمل  
المقصود حكم لبسة خاسها ان يكون طاهر فلو كان نجسا  
غير مقصود عنه وتعد الصلوة وكان طيبوسا او محمولا  
اختيارا مع تمكن من الطاهر بطلت صلوته وكذا ان كان  
عالمنا ونحوه صلى سواء ذكر في اثناء الصلوة او بعد اتمامها  
بليمة اعادةها على كل حال اما اذا لم يعلم بالنجاسة حتى  
في الصلوة فان علم بغير فراغ منها مضى صلوته ولا  
اعادة عليه لا في الوقت ولو في خارجه ولو علم في اثناء  
الصلوة فجاء سبيله سبق على حال علم صادقة اول  
الصلوة او في اثنائها وكانت الصلوة ممكنة بالطاهر  
والوقت متحالا استئنافا على اشكال في الخبر لا قوى  
البطنة والمحوط نزع ان امكن وكان عليه غيره او غسله  
مع عدم قرب المنافي من اتمام الصلوة والعادة  
بغير علم مالم يمكن ابعده الدرهم البعدي وهو  
او سعى من الدنيا اذ لم يكن من حيف او استخاضة

او نفاس ولا قوى عدم الغفوة عن نجس العين وحسن الميتة  
وعدم الغفوة عن دم غير ما كثر اللحم طاهر العين  
دم الانسان ولو اصابته نجاسة او اصابته غلة وقيل ينجس  
تلك النجاسة فلا يغفوا ما لو نالت وبقي الدم فالوقرب  
عود الغفوة ويجري الغفوة سواء كان في الثوب او في البدن  
ولا يجري الغفوة فيما يتنفس من الملباس اذا اصابته  
المصلي او ثيابه اجمالا اقل به في محل الاصابة كالقنطرة  
الرطوبة والعرق المقارن له والغفوة يرب اليد على  
القوى مع عدم زيادة المجموع على المقدار ولو زاد  
فالصراط اجتنابه والوجاهة المتفرقة من الدم  
تقرض بجمعه سواء كانت في الثوب او في البدن او في  
فان كانت بحيث تبلغ الدرهم فلا يغفوا والوجاهة  
الغفوة ولو كان الثوب كثيرا جدا وحسنه الدم  
فالصراط اجتنابا ما في الجانيين بمنزلة الكرمين و  
يعني عن دم الحيوان والقنطرة ويعني فيه على



الا قد المشقة عن الحزن كما في سائر انواع الخوف  
 الذي لا يمكن ازالته وانما الفرق في وجه التحقيق  
 وعنه فانه يجب فيها ولا يجب فيه سواء كان في محل الحزن  
 او محاذ ياله او بعيدا عنه في الثوب او البند ولو كان في  
 او انقطع عنه بحيث يمكن غلبه فلا عفو وكذا لا  
 يعفى عن ما لم يتم كصلوة به لصغره او لوقته كالنكاح  
 القلنسوة ونحوها ما لم يكن جلد منه مستمرا في تلك  
 اوصافه مستحاضة فانه يجب تغييرها ولا يعفى عنها وان  
 صغرا والمعية في العفة حاله التي هو عليها كما تقدم  
 امكن ستر العورة به بوضع ثوبا من الطول بالمعرض  
 او بالعكس فلا يخرج عن كونه لو تم به كصلوة والاحوط  
 اجتنابا وتعفى ايم عن خرقه المستحاضة وحفظه  
 المسكوس والمبطون المستدام وكل مستدام جازع وان  
 مع المحافظة على التبدل وكذا ما شغلوا به وان  
 استحق لتوقف الحفظ على الاتساع وعن ثوب  
 الموبى

المنيعة للعلل المختصة به اذا تيقن بالبول خاصة فانها  
 في اليوم والليلتة بغيلة واحدة اذ لم يكن عندئذ  
 غير الحنجرتين في فضلها ان اذ فقد اشترط  
 او كشجر وانما ونحوها وجعل طين تستمره ان  
 امكن فان فقد كجرح طين قيام ان لم يكن احد  
 لركوعه وسجوده ولا صلى جاكلا وبغير شئ  
 الوجهة مما يوجب عليه ولو امكن للستر بحجره  
 لزمه وان لم يتمكن الا من الجريد او حبل غير كوكب اللحم  
 وامكن النزع صلى عاليا وان تمكن من ثوب النجس  
 على ما سبق من الجريد وحبل غير ما كوكب اللحم وتنجس  
 الصلوة به وكصلوة عريانا والثاني احوط ولو  
 شك في نجاسة الثوب مثلا بين على الطهارة  
 ولو شك في كونه حريشا وجلد غير ما كوكب اللحم  
 تصح كصلوة به ولو اشتبه في المتصل بالثياب  
 فلا بأس ولو اشتبه القابل للصلوة بغيره صلى

صلوتين الاولى المصنوع بالنسبة الى الرجال والنساء  
 والحجوب وما فيه الذهاب بالنسبة الى الرجال فان عليهم  
 الصلوة عراة ثم المقصد الثامن في مكان المصلي  
 وشرايطها كونها باحا فلو صلى في مكان مخصوص  
 ارضه او فضائه او فراشه عالما بانقصبت  
 فذلك المكان النصب في سيقفه او جديانه وفي حكمه  
 بيتا لشعر ونحوه والظن به وحالها واوتاد حبل  
 الانتقال استعماله وتصرفه في الحرف ويقرب الحاق  
 سرجه الدابة ورجلها ووطائها ونعلها واما مع  
 العلم فالوقوف في الصلوة واما الصلوة في الامكن المصنوع  
 المتسعة فجازة لغير الغاصب والاحوط عدم الجواز  
 للغاصب وان كانت متسعة اتساعا يحصل التحريم  
 والضيق عليه ولو حبسه ظالم في مكان مخصوص  
 صلى فيه ظالم يتلزم ضمرا فان ابدى على اصل الكون  
 ولم يخرج المحبوس على البقاء وصلى في حرمه  
 عدم

عدم استعماله تصفا فانما على اصل الخزعة  
 صحت صلوة عند ضيق الوقت ولو كان مختارا  
 في ذلك فالوقوف الصحة ايم عند ضيق الوقت  
 وان حصل الاختلاف في ترتيب الاثم وعدمه والاحوط  
 الاعادة ثانيا ان يكون مما يستقر عليه فلا يصح  
 على مثل يدي التين او اقل مما لا يحصل عليه استقرار  
 ولو كان مضطربا اقل الوقوف او اقل التمسك  
 استقرارا الا مع بطء فالاحوط اجتنابا  
 في خصوص الفرضية وهو ان يكون حيا نائما ونحوه مما  
 يتحرك بحركة سائر بين ظم او واقفين مضطربين  
 مع التفتت والوقوف رطلها على الارض صحيح ويحرم  
 القبلة بقدر امكانه ولو تكبر في الحمام وبغير  
 الوجهة ما يسجد عليه وايضا على امكانه مع الاستقرار  
 والاحوط تأخير الصلوة مع امكان الارض  
 الى اخر الوقت والوقوف جواز الصلوة في السفينة



الساعة اختيار مع استيفاء الاوقات والشرائط  
 فيها فقدم بعضها على حركة المصلي استقلاله والاحوط  
 الذكرك لاجلها في الفريضة ايضاً فقط وهو ان يكون  
 في جوف الكعبة والاقوى جعلها صلوة على طهرها  
 اختياراً مع الكراهية والاحوط الذكرك فان صلى على  
 السطح قدم بين يديه شيئاً منها خاسماً ان لا يجمع فيه  
 صلوة رجل وامرأة الا والرجل مقدم عليها ولو  
 بمكسها وبينها وبينه عشرة اذ مع يد راع اليد ويكون  
 بينهما ما يجمع الروية والوقوف بين الاعلى والبصير لليلي  
 وانتهار وكل من تأخر بالصلوة عن صاحبها الصلوة  
 من غير فرق بين الزوجين والحام والحيات والوقى  
 ان ذلك على الفضل او الاستحسان او على الغرض والاحتياط  
 وان كان الاحوط الاحتفاظة على التحجب هذا فيما اختلفا  
 معاً ولو صلى احدهما والاخر قائماً او نائماً او جالساً فلا  
 بأس سادها طهارة المكان من موضع الجبهة و

سلامة

فصل من النجاسة المتعدية في عينها من المصطفى  
 نقضاً من محل الميت مع عدم بطونته اصابه من  
 المتأخر حصوله فاصليح وضوءه ولو لم يصبه  
 الجبهة فلا بد من تيمم طاهر ولو وضع على الخصى طاهر  
 وسبح عليه فلا بأس بما بعد مسأداً موضع كعبه من  
 موضع كعبه بما يحل معه حتى السجود وركعتي الفريضة  
 مراعاة المساواة في مجموعها ولو جرت به بقاها موضع  
 الجبهة عليه في غير السجود بالترتيب من احد صلواته عرضاً  
 لغيره ولو طهره والاحوط الذكرك فيما زاد على المقدار  
 والاولى مساواة المكنة للمساكين وعدم الاختلاف في  
 والرفاع في السجود وفي غيره فامتنان لا يفيد جسد  
 الصلوة على غير المصطفى الا مع تحجب المكنة للروية  
 لسوادها فلا تعد كشابكها فاصلة ولا الصلوة في  
 ولا ثوبه الا ان الحان ذلك من الزنا المحبوس في الثياب  
 المفروضة سها ان يكون ما لم يكن اذا افعال الصلوة في

كانت بحيث لا يكون من ادراكها فلا يصح عاشرها  
 ان يكون مطناً في ثوبه على ما يلية الصلوة ولو وضعت  
 حنظل في الخلع طاهر فالتكليف على السائر جمع  
 المأذونة على العقيقة بغيره عند صبح الوقت وعدم  
 التحل من الحان الجامع للشرائط اما العقيقة فقد  
 حكمها المصطفى التاسع في اذوقا وفيها جاذول في  
 بيان الاوقات للفرق بين اذوقا واذوقا خاصة ولو  
 نصح في كل وقت فاول الظهر والشمس وستر وقتها في  
 مقدار العصر واذوقا من الوقت مقدار ما يودي به صلوات الظهر  
 واذوقا من وقت العصر واذوقا من وقت الغروب  
 المستقيمة وسجرات ان يقع من انصاف الليل مقدار الصلوة  
 والاضحى بعد غروب الشمس المستقيمة مقدار ما يودي به الصلوة  
 واذوقا من وقت الفجر واذوقا من وقت الليل واذوقا من وقت  
 الليل الاضحى ليس بوقت ولو بعد الغسل بالاذوقا للظفر  
 واذوقا من وقت الفجر للظفر والاضحى من وقت الفجر

سبح

روى في الاوقات المستقيمة من انصاف الليل الى انصاف النهار  
 ركعتين مع شروطها كما قالوا في الوقت ركعة واحدة او ثلث  
 الاجزاء ولما اختلفت في وقت الظهر بين المذوقين والاذوقين  
 المظل الحاشا والراي مثل ان اخص في الظهر مثل  
 المغرب في غروب الشمس والشمس والاضحى في انصاف الليل  
 واصبح في طلوع الشمس بعد ان غابت وقت نافذة للظفر  
 الى ان يقع من فضيلة مقدار اربعة ركعات واذوقا من وقت  
 الحان يقع من فضيلة مقدار اربعة ركعات والاضحى في وقت  
 الفجر من في نافذة كظهور عارضة اقليم في نافذة العصر  
 بوجها عن ذلك واذوقا من المغرب في غروب الشمس في وقت  
 والاضحى في وقت الفجر في وقت شام واذوقا من وقت  
 من انصاف الليل الى طلوع الفجر واذوقا من وقت الفجر  
 اربع ركعات اما اولها في الثالثة فالاقوى عدم جواز  
 المزاحمة وان اجم قطع الركعة في الداخل فيها ويجوز ثلثها  
 للثلاث الشخ بغير جواز من المخذ وكذا الاضحية في المالح



عن ان ياتي بها في الوقت ويغير يومه ذلك والساكن فيها  
 افضل وناظرا من طلوع النجم الكاظم والطلوع في وقت  
 يجوز صلواته بعد صلاة الليل والوقت كلها فالتدبير  
 والناظر لا يدرى والحوط ان لا يتطوع في وقت الصلاة  
 وعلى من من الصلوات الواجبة مائة او مئتين او مئتين  
 من فعل الرب في اوقافها ومن اعجز بعض الاعمال للفقير  
 كما قلنا في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 في شئ من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 الليل من حتى ان يدرى في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 المشاغل المحذرة من وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 حاله بعد ذلك في بعض السبل او قد يدرى في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 الليل لا يدرى في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 الكواكب والقرى وبعض النجوم السيار في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 ذلك يعلم بوضوح الى عمل الله والحق هو كذا وما دونها

وقت

وقت الطلوع وراى بعد ما من المشرق ولا خطا عند  
 يرى لستها الى الحق في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 يبلوغ نصف النهار وكذا في الاوقات والوقت في من اجتهاد  
 نفس على الحري وفيها اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 المساء وكذا في الاوقات والوقت في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 على الخط الساتر والارباب والدار في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 والعاجز عن الرواية والمعرفة بسبل من حصل اليقين واليقين  
 الذي يدرى النفس في يوم كتمام اوليته كيقين في العمل بالحق  
 ومثل جميع كمال الساعات الحاضرة عن الرواية وفي يوم  
 الصلوات من العمل المتيقن في الاوقات والوقت في من اجتهاد  
 او العمل الواحد مع حصول المظنة وفيه في الاوقات والوقت في من اجتهاد  
 ما ذكرناه ثانيا في الخطا والوقت في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 سفل علما او جاهدا بطلت صلواته وكذا في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 ظنا لا دخلا الوقت او علما في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 علم الوقت في ثناء الصلوة فان حصل في ثناء الصلوة

مستأله

والحوط الساتر والارباب والدار في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 على المغرب على الخطا بطلت صلواته وكذا في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 طم لا يدرى في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 على الى الساتر والارباب والدار في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 او العجا في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 ملكه ان يصلي في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 في الوقت المستند كصحت على كل حال ولو صلى الظهر  
 المغرب في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 صلواتها من اخر الوقت والحق ما من من الصلوة ومرة في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 حتى تكمل من اخر الوقت الى ما في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 ادرك مقدار رابع ركعة فقط وكان مما في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 الذي يصليها واما المحضر في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 الوقت مقدار الاصل فقط ثم جاز في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 فرض الاخرة ومن الى من في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 ثم ذكر بعد ذلك وقت الثانية والثالثة والوقت في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد

لرؤوس

للقول وقت الثانية فالذي في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 ولو من كصديق الحق والحق في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 فالصديق او يصلي في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 في الصلاة وفيه ما في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 الكعبة ويستقبل السجدة بها فان ملك من معرفته في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 فيها ولا يدرى في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 على ثبته والمشرق على ثبته في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 وجعل على الشمس عند انوار على طرف في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 ذلك في الاوقات والوقت في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 المتكلم في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 محاضرات في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 علماء في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 المسلمين في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 محاربين في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد  
 ذلك في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد في وقتنا هذا من والفقير في من اجتهاد



ولا يضر زيادة الطل على كونه الظن بالنسبة إلى السليم في وقت  
 العلم على ذلك كما في آخره ومعرفة ولو تعارضت طرق العلم  
 بالزجر والاحتياط على العلم لا يتم طلبة الحق والحق من  
 الظن وعلى كل حال فلو قلنا على العلم أو لا الوقت صحت  
 بالظن ولا يلزم الاحتياط ولا يفي كطلبة أو حارس كطلبة  
 جهنم على صلتها بغير ذلك جهنم على كطلبة جهنم ذلك  
 صلتها فان جهنم على صلتها إلى أربع جهنم صلتها  
 ولو ضاق الوقت بينهما في المالح والحوط مع علم  
 المعروف نأخذ جهنم إلى كطلبة بغيره من الوقت ما يرد  
 عما يحل به الاحتياط مع كطلبة أو حارس كطلبة  
 المناخير المحيطة بالثبات في الخط أو ضل في الطلوة فظهر  
 في كطلبة في أثناء طافان كان إلى ما بين كطلبة المشرق  
 المغرب صحت صلوة وانعقد إلى كطلبة وان كان في الغرض  
 المشرق والمغرب ومنه في كطلبة انما كطلبة في كطلبة  
 المنية والعبادة ولو ظهر له علم أو كطلبة بعد كطلبة

مستدرك

الوقت  
 مستدرك للطلبة انما في الوقت بل لا يلزم به والاولاد  
 رخصة على اشتراك في خارج احتياطاً لم يخطأ به عن جهنم  
 بالطلبة او غلطاً او شيئاً او غيرهما وان كان المشرق  
 انما في الوقت لا في خارج جهنم المشرق والمغرب جهنم  
 الاستقبال لا انما في جهنم المشرق والمغرب جهنم  
 لا يحل استقبال القبلة في الصلاة الا في حال وضوء في وقت  
 عند الاستقبال وباعتبار في الزجر والحق ولذا يلزم مع العلم  
 فلو قلنا رخصة هذه الغفلة في استقبال القبلة فلو اضطر إلى ذلك  
 الراجح انما في رخصة الاستقبال جهنم المشرق والمغرب مع كطلبة  
 او كطلبة ومما في الغرض لسطح الوقت ولو امكن في البعض  
 استقباله ولو في كطلبة الاحكام ولا يلزم ذلك في المناظر بل  
 تعليلها حجة في كطلبة كطلبة انما كان رخصة استقبال  
 فانه يحل الاستقبال المشرق في كطلبة الاستقبال  
 الاستقبال وباعتبار في كطلبة كطلبة كطلبة  
 فلو استقبل بالوجه فقط لو كان استقبالاً والحق في استقبال

بالقصد من زيادة الطل على كونه الظن بالنسبة إلى السليم في وقت  
 العلم على ذلك كما في آخره ومعرفة ولو تعارضت طرق العلم  
 بالزجر والاحتياط على العلم لا يتم طلبة الحق والحق من  
 الظن وعلى كل حال فلو قلنا على العلم أو لا الوقت صحت  
 بالظن ولا يلزم الاحتياط ولا يفي كطلبة أو حارس كطلبة  
 جهنم على صلتها بغير ذلك جهنم على كطلبة جهنم ذلك  
 صلتها فان جهنم على صلتها إلى أربع جهنم صلتها  
 ولو ضاق الوقت بينهما في المالح والحوط مع علم  
 المعروف نأخذ جهنم إلى كطلبة بغيره من الوقت ما يرد  
 عما يحل به الاحتياط مع كطلبة أو حارس كطلبة  
 المناخير المحيطة بالثبات في الخط أو ضل في الطلوة فظهر  
 في كطلبة في أثناء طافان كان إلى ما بين كطلبة المشرق  
 المغرب صحت صلوة وانعقد إلى كطلبة وان كان في الغرض  
 المشرق والمغرب ومنه في كطلبة انما كطلبة في كطلبة  
 المنية والعبادة ولو ظهر له علم أو كطلبة بعد كطلبة

الثانية

الثانية كطلع في الركعة الاولى فانه كان في ثمانية ركعات  
 الجمع صلوة السفر فقد سلم بان يقول استغفر الله  
 وحده او شريكه او سجدان بعد ركعة وسجد السجدة  
 محمد وآل محمد السلام عليهم وسجدته وبركانه وان  
 في ثلثية كالمغرب قام بعد السجدة وقبل التسليم وقرا  
 الحمد وقرأ او قال بذكر سبحان الله وكبره ولا اله الا الله  
 والحمد لله وحده ولا اله الا الله على اللفظ العربي مرة او ثلث  
 ولو زاد بعد ذلك كقول الله بذكر سبحان الله وكبره ولا اله الا الله  
 رفع راسه تشهد وسلم وان كان في رابعة فذكر تشهد  
 التسليم بل يقوم بعد رفع راسه من السجدة ويأتى بالركعة  
 نحو الثالثة فاذا رفع راسه من السجدة الاخرى تشهد  
 سلم على النخ الساجد وهذا القدر كاف في الصلوة وانما  
 اضاف الاذان والاقامة والاقوال والاذكار المندوبة  
 فقد فعل ما هو لا فضل واهتم إلى الصلوة من بابها  
 المعقل الثاني عشر في ذكرها معقله وفيه مباحث



الاول في الاذان والاقامة وهما مستحاضتان مؤكداً في الاذان  
 اشد التحجباً وبعبارة اخرى لقرب الاذان من اركانها عباداً  
 فلو جاز اخذ احدى عليهما كسائر العبادات ونحوها  
 بالقرائن البينة وادرك قوله في قوله مؤكداً بوجوب المحبة  
 العباد في معرفة الحاج او كتمانها في المدة لانه مع  
 الجمع بين الصلوتين في هذه المواضع كالتدبير على الاذن  
 وكذا اذن للجامع بينهما في غيرها ولغايتها صلوة فانه  
 يبعد في اول الورد ويعبر فاقامة في الوقت وفيه  
 منها بزمان وصلوة اخرى اعمار الاذان ولربما جاز  
 المنع اذ اذلا وقد حطت الجماعة الاولى ولم تنفرد في  
 الاذان والاقامة وفيه لو لم يزل الوقت وجب في وقت  
 على العجز عن العلم والبرم في الخطأ على كثرة التنبه بها  
 يكون في اذن قبل الاقامة وينقضها وان اقبل اعمارها  
 يحصل من التنبه ولو سبها معاً او يسهل الاقامة فقط في كل  
 في الصلوة فلا يرجع اليها ان كان طالع والارجح والخط

انما يجمع بعد الاذان في الصلاة بالعباد مؤكداً في  
 ولو كسبه شرطاً او شرطاً منها من اركانها عباداً  
 عدم الوجوب وسحباً في اعتبارها وادرك قوله في  
 لم يزل في الفصل بينهما فاعلمها وادرك قوله في  
 الورد وسبها من اجل الجماعة مثلاً على الاذن  
 او حطت او سبها او حطت او حطت او حطت او حطت  
 نصير على السنة او حطت او حطت او حطت او حطت  
 الجالس من اذن المغرب واقامة كل صلاة بغير  
 الله وسبها من اجل الاذان والاقامة في كل صلاة  
 وان يكون فيها على حال الصلوة حتى يات في كل  
 الصلوة والحديث في اثنائها العادة لم يات في كل  
 اذا اطلت الفصل فالخطأ من غير ذلك فاقامة حرم  
 على المرأة اسماء او جانباً في حجابها في كل صلاة  
 صحتها الصلوة بالوقت اسماء من كل جهة ولا اعتدلاً باذا  
 وكسبه من غير المنع من الصلاة باذا من الخطأ

الوكيل وان يعلو على مرتفع وسنونة التحجب في القيام  
 وهو واجب في حال التنية وفي تكبيرة الاحرام وقبل الركوع  
 مستلزم في كل صلاة لو اخل به عمداً او سهواً اطلت  
 وفي حال التنية او بدلتها واجبة في كل صلاة كالقول  
 مستحب وهو عبارة عن الانقضاء في الخطأ في كل صلاة ولو  
 طأطأ الرأس سراً فلا بأس ولم فيه استيفاء ولو وقع  
 على الكساء او اعمداً عمدت ولو لم يعمد لم يفسد عليه شدة  
 او استأجر مع كتمان وعدم كتمان ولو وقع على القيام في بعض  
 قام فيه ولو قس نكرة سكت فيه سقط ولو قلته القيام  
 الركوع قام اليه ولو سكت عن الاستدراك قام تحجباً ولو سكت  
 عن التحجب فقد على القيام قام او لم يركع في سجدة خارجة  
 عن القيام اتم جلس مستقلاً او سجدت خارجة عن القيام  
 اصفى على طائفة الاذن خارجة عن فعل الركوع خارجة عن  
 عما خطا على التنبه في كل صلاة وتختلف فيه الاستدراك  
 لبعضها في الخطأ ولو كان في ركعة واحدة وكذا في سجدة

القيام  
 في كل صلاة في كل ركعة في كل صلاة في كل صلاة  
 المحلوس والركوع في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 وهو واجب القيام اليها ثلثاً في التنية وقد بين في  
 عبارة عن الفصل وتعينه المصنف وكونه خالصاً  
 اما عليه او غير ذلك في كل صلاة وطلب المصنف في كل صلاة  
 او طلباً او رضاً او غير ذلك في كل صلاة او طلباً او رضاً  
 من عقاباً او غير ذلك في كل صلاة او طلباً او رضاً  
 لطاعة الله في كل صلاة او غير ذلك في كل صلاة او طلباً  
 عن المصنف في كل صلاة او غير ذلك في كل صلاة او طلباً  
 والمطاب تحكف باختلاف المطالب فلا حاجة الى تنية  
 الوجوه والذن وله كتمان والاداء ولا يفسد القيام  
 وهو هاذم التوقف عليها في كل صلاة في كل صلاة  
 مقام التنية وبالعكس صحت والخطأ مراعاة الوجه  
 حكم الركوع بطل الصلوة من كل صلاة ولا يفسد الركوع  
 الصلوة عليه ولا يفسد الركوع من كل صلاة ولا يفسد الركوع



اذا فارقت من الصلاة وتوجهت في الصلاة الواجبة  
 فاشترطها ولا تقبل من الاستحباب فيها الا ما كان متصفاً بالنية  
 ولا من تنبأ صاحبها وجوباً او حرمة قطع كمن اخطأ بعد ركوعه في  
 حق القول به لا يفتي وجوباً فيه الا اذا اشتار فيها  
 وفي الفريضة المستقلة على المدة بما يطول كقول الجاهل  
 كان اثم ولا يقرب من استدامة التبر ولو تولى بالفعل الربا  
 الا اذا اطل كافي الزمان فيمضي بحسب ما يخطو بخطوه ولو  
 بطل الربا المتأخر ولا العجز عن جوارحه على الاقوى  
 ولو تولى قطعاً لم يرد فيه ووقف عن الغناء وكذا  
 ذلك لو تم مناء في الصلوة فطم الصلوة فلا اشكال  
 عدم كسب الحيلة ولو قرأ كان يردده لا ان ذكره فادخل  
 او عاده ولا يجزأ بجزأ الصلوة فمضت من شيء بل يكفي  
 العمل ولو تولى الصلوة من اجبها واخرى لم يملكه او  
 فاولاً ولا عاين ولو تولى صلوة فذكر اخرى سابقة على  
 الاخيرة الخامسة وكذا اذا لم يعلم ما قام اليه من القول

ودار

ودار امره بين سائفة وكذا حقه على سائفة سوا  
 مؤداً ان كان يدخل في العسل او عشا فذكر كظفر او  
 المعز بل ومقتضى تركه عليه سائفة ولا حقه ولو تولى  
 اللذخعة او مقتضى مؤداً ان يدخل في المؤدة فذكر  
 المقتضى ترك ذلك عالم بغيره ومحل الصدق ولو كانت  
 الغائبة هي العادة وقد صلى لئلا يشك في ذلك ولو كان  
 وقت الغيام على الاقوى لو لم يكن في مقتضىها نية  
 قام اليه وادخل في محل الصدق والمقاواة في السائفة  
 بعد ما ليس الصدق طرماً او في المؤدة ان لم يكن في مقتضىها  
 والعائدين والمقتضى مع وجوب الترتيب بينهما بالامان  
 المؤداة الى المقتضى فعلى الله على الظن ولو اصر  
 مقتضى المؤداة على الاقوى ولا يجوز العود لغيره  
 الصلوة الى مثله في غير ما ذكر ويجوز العود من غير ان  
 الى ان يخل في الجماعة اذا كان قد دخل في الصلوة ثم دخل  
 الزمان وظافاً سبق ولم يجزأ من محل فان خلاه ام في

انما طاعة ونبأ في سورة المائدة في يوم الجمعة  
 قراءة التوحيد ومنها على الاقوى ولم يجزأ من محل  
 الطلوع الى الغل والاحوط الترك والاقوى عدم جواز  
 العود ولنا في الاذان والاقامة مقام والاقامة  
 او بعضها مطلقاً والاقامة المقتضى لا يجوز الا في موضع  
 مخصوص لا يقاس عليها ويحرم التلظي بانه مقتضى  
 اللقطة هو النية فبعد ذلك يكون في الصلوة لا يكلام  
 بعد قول قد قامت الصلوة والاحوط الترك ولو قام الصلوة  
 الظهر مثلاً حتى ساءت خطباً الى العصر فابناء على مقام  
 الباء الى الرابع في تكبير الاحرام وهو ترك تبطل الصلوة  
 بزيادة فيها وبعضها عداً وهذا وبذلك نفيها اليه  
 انه وصوفاً الله كذا يفتح كذا اسم كذا وعقلاً  
 وادعاهم وهم حابدين من اشياء المؤدة الى زيادة  
 الواو ففتح كذا كذا وبذلك ساءت من المؤدة الى  
 زيادة الالف مع توفيق على زيادة اقصاراً على تسعين

اعضائه

كبر بغير هذه كصفة او بدل الاسم لا عظم بغير اوله  
 بغير او بدل كذا وكذا فقال لا كذا وكذا على الترتيب  
 بحرف او زادة او زائدة او حقه او ادغم عنها المديح او  
 فكل المدح كالكلام او غير سائر المقتضى خاصة بطلت  
 صلواته ولو تولى الوقت على الزيادة الاقوى هي صحة واقف  
 من تخلف اللوم او زادة او عدل لظن قد انتهى فصر الف  
 اخرى جاز والاحوط خلاف ذلك ويجب العمل على من  
 عساه فان فعله ساءت له بالانطق بخلقها فاطوب  
 حرفاً وانطق خلقه من افعال العبيد وعدم انقطع كذا  
 منها امن وانه لم يترك من الجمع او المكن وتخرج عن  
 الباء واخذت الكثرة جهاً للبيان وذكر محله  
 ولينها بعد من بعد فاعلمه ويجب تحقير الذكر الساء  
 فاعلم ذلك فاسماع نفسه بخلقها او قد يرد الو  
 ان يكون ساءاً ونجس في جعل انما ساء تكبيره او حرمة  
 وسحب من ليدن بها حسداً او يرفع بانه لا



شيئاً بالبناء وجميع تكبيرة الصلوة مستحبة سوى تكبيرة الأولى  
 للمكبى الخاضع للقرآن وبقائها فيها فصول الفضل الذي  
 فيها يجب منها الواجب في الركعتين الأولى والثانية من الغزاة  
 الحمد وسورة فاتحة الكتاب بخلاف سجدة وحركة أو تدبير في كلمة  
 أو تكون لازم أو يكون فيها نية وإن كان كضاد ما ظاهر  
 معقولاً أطلق صلواته صلواته على أهل البيت كما علم من حال  
 في ادغام في كنهه وقد اوضحنا من ضاع القرآن كما  
 إذا لم يكن أو وصل مع كسكون لم يطل أو لا يحل يجب ذلك  
 فله يجوز للمؤمن الخائف وسعيه وإضافته في الدعاء  
 عن الركوع قبله الاقتصار على الحمد والسبحة انتهى منها ومن كل  
 سورة سوى براءة وكل السور حتى يقال الضحى والم نشرح  
 والم تر قبل ذلك فإن كل واحد منها بعض سورة ومجموع  
 السور سورة واحدة هكذا في سورة الاحزاب وما عدا  
 سور الغنائم الا ربع وهي التي تقرأ في ركعتي الفجر  
 واقرأ وما تقرأ في الوقت قبل آخره من قرأها أو قرأ

شيئاً

شيئاً بالبناء وجميع تكبيرة الصلوة مستحبة سوى تكبيرة الأولى  
 للمكبى الخاضع للقرآن وبقائها فيها فصول الفضل الذي  
 فيها يجب منها الواجب في الركعتين الأولى والثانية من الغزاة  
 الحمد وسورة فاتحة الكتاب بخلاف سجدة وحركة أو تدبير في كلمة  
 أو تكون لازم أو يكون فيها نية وإن كان كضاد ما ظاهر  
 معقولاً أطلق صلواته صلواته على أهل البيت كما علم من حال  
 في ادغام في كنهه وقد اوضحنا من ضاع القرآن كما  
 إذا لم يكن أو وصل مع كسكون لم يطل أو لا يحل يجب ذلك  
 فله يجوز للمؤمن الخائف وسعيه وإضافته في الدعاء  
 عن الركوع قبله الاقتصار على الحمد والسبحة انتهى منها ومن كل  
 سورة سوى براءة وكل السور حتى يقال الضحى والم نشرح  
 والم تر قبل ذلك فإن كل واحد منها بعض سورة ومجموع  
 السور سورة واحدة هكذا في سورة الاحزاب وما عدا  
 سور الغنائم الا ربع وهي التي تقرأ في ركعتي الفجر  
 واقرأ وما تقرأ في الوقت قبل آخره من قرأها أو قرأ

مستحب والاولا ان كان جاهلاً بوجود ذلك فمضى فلو كان  
 شيئاً نادى عليه لم يخطئ في شيء من ذلك وقراءة مضى قوله  
 ولا إعادة عليه ولا يجب في إحدى الغزاة ولا  
 من السبع سجوداً الاضغاث من سجدة الا ذكر  
 المأخوذ بين السجود والوضوء ولا يجب فيها عدا  
 الغزاة من سجدة في الوضوء ولا الاضغاث في هذا قبل  
 النهار ولا يجب ان فيها وإن وجبت سجدة وحدها  
 مشروط في التذكير بنية خاصة سبع ركعة الفضل الذي  
 في بنية الصلاة وهي أن يقرأ الحمد قبل السجدة  
 العاشرة يصلي بها السجدة بمحض نية ترفع من سجدة  
 للصلوة ويبدأ بالركعة الأولى ثم يركعها والركعة  
 فيها الأربع السجدة بالادخول فيها في جميع ركعات الصلوة  
 تأمناً لما جاز عن القراءة أو بعض ركعاتها بما في  
 بالحمد ومنها فإن عجز عن ركعة واحدة فأنه يسبح  
 ذكر الله تعالى ركعة واحدة بلزم النعم بعد الركعة

مستحب

مستحب والاولا ان كان جاهلاً بوجود ذلك فمضى فلو كان  
 شيئاً نادى عليه لم يخطئ في شيء من ذلك وقراءة مضى قوله  
 ولا إعادة عليه ولا يجب في إحدى الغزاة ولا  
 من السبع سجوداً الاضغاث من سجدة الا ذكر  
 المأخوذ بين السجود والوضوء ولا يجب فيها عدا  
 الغزاة من سجدة في الوضوء ولا الاضغاث في هذا قبل  
 النهار ولا يجب ان فيها وإن وجبت سجدة وحدها  
 مشروط في التذكير بنية خاصة سبع ركعة الفضل الذي  
 في بنية الصلاة وهي أن يقرأ الحمد قبل السجدة  
 العاشرة يصلي بها السجدة بمحض نية ترفع من سجدة  
 للصلوة ويبدأ بالركعة الأولى ثم يركعها والركعة  
 فيها الأربع السجدة بالادخول فيها في جميع ركعات الصلوة  
 تأمناً لما جاز عن القراءة أو بعض ركعاتها بما في  
 بالحمد ومنها فإن عجز عن ركعة واحدة فأنه يسبح  
 ذكر الله تعالى ركعة واحدة بلزم النعم بعد الركعة

التي

التي















فيه ما عارضه من المصلحة مع عدم قصد مخصوصة ولا إلى  
 مجرد عزمهم على عناية لا يجوز المناجاة ولا دعاة وكشاً  
 في أثناء الصلوة بذلك والوقوف على الحظوظ على  
 في جميع ذلك وأما المراءاة وكذا في الوجبة فلا بد فيها من  
 المحافظة على عزمه وسجدة تكبيره ورفع كفيه فيلبي  
 هذا وجه النظر في ظاهر كعبه كدونه القوا أعمام  
 والزماء بما أشبهه ولو منصرف على الصلوة على الوجه وكما  
 طالع الذكر كان في وقت الصلوة ثلث عشر في سائر الجمل  
 وغيره بما خالفه في بعض شروط وهي أفعال اعتدلت  
 الطهارة من الحدث أو وضوء أو غسل أو تيمم سوا تركها  
 أو ترك بعض أجزائها لا يعمد من غير منبذلة المصنوع  
 للصلوة موجب لإعادة سوا كان من جهل أو عمداً  
 وسواء ذكر في أثناء أو بعد الخروج منها قبل أو في الوقت أو بعد  
 فاعلم الصلوة التي أخلت شرطاً معيناً أعادها ولو  
 بأقلها كالرباعية من الرباعية أعادها ولو في وقت

م الصلوة

نفي

تنفذها بين المصنوع والخطأ المأخوذ عنها أو ارتكابها  
 أو انقضائها من غير عناية بغيرها أو ارتكابها أو ارتكابها  
 أو ارتكابها من غير عناية بغيرها أو ارتكابها أو ارتكابها  
 من ارتكابها من غير عناية بغيرها أو ارتكابها أو ارتكابها  
 والعضاء وما عليها من ارتكابها أو ارتكابها أو ارتكابها  
 المقترنة مع ارتكابها من ارتكابها أو ارتكابها أو ارتكابها  
 التمامة غير المصنوع منها وقد تقدم أن ذلك كان من غير  
 نسيان أو جهل بالحكم الشرعي وجب إعادة ما في كل  
 بعد فراغ في الوقت وبعد خروج جميع وقت الوقت مطلق  
 الضيق فضع في الجميع وإن كان من جهل بالاصل أو علم بعد  
 المراجعة فلا إعادة معه وإن علم أو حدث في أثناء الصلوة  
 فعلى التفصيل في باب الشك والخطأ والخطأ في ذلك من غير  
 أن المذكر كان عليه عزم أو علم مع عدم ارتكابها في تمام  
 الصلوة وإعادة ما لم يترك سوا المصنوع وهو المصنوع  
 العلم والجهل بالحكم مع تقوى المصل أو كونه على التمسك



الوقت واما مع غفلة فكيف ياتي بالاذن في كونه  
 وقت نفسه لو علم في الاثناء واما لو شرب في كماله  
 ما ذكر من الحزن وطول المأكل والنهيق والاذن في المباح  
 الابع كظم من نفسه وعن ما لا يحيط في جميع كعادته  
 او عدم المعرفة بالوقت ولو كان ذلك عن نقص في العقل  
 في اللباس والاربعين بوعده وكذا هذه وغيره اطلب  
 اما لو دار بين اكله وعينه فبطل مع نكته من غيرة الوكيل  
 مع كونه محض ويزعم كونه شيا باكله عليه وعلى عاريا  
 والاحوط الجمع بينهما ما لا شك في اصابته في اكله  
 ما لم يتعلق بسنة المحصول فيقول ما لا يمكن ان  
 واستقر في نظائره لموضع كونه وبفضل كماله  
 ما لا يصح السجود عليه لثباته وبعدها ان السجود مع كماله  
 وبلد على الاصح السجود عليه مع سعة الوقت وهو  
 السجود على جبهة مبطنة للعلامة مع كسوفه في عمله  
 عند صدق اسم السجود عليه في كل عالم في كل وقت

نائه

برأسه ويهوى الى السجود ومع كونه صدق اسم السجود  
 سجداً والحال بان جفلة في كماله من نفسه والاذن في السجود  
 فان سجداً ومع عدم كماله في وضعه كسوفه في عمله  
 فان اكل جبهة السجود على العمل كسوفه في عمله  
 لطلب صلواته والاذن في السجود على العمل كسوفه في عمله  
 ثم الامل في حاشا ان لا يستقر في عمله في العمل  
 وان مع كماله مع كماله في عمله في عمله  
 من غير غفلة مع كماله في عمله في عمله  
 النصف كماله فان كان الى ما بين الحرق والمشرق في عمله  
 وان كان الى ما بين الحرق والمشرق في عمله  
 منبه في الوقت اعداد في ظاهره كماله في عمله  
 المستقر في عمله في عمله في عمله في عمله  
 كما استقر في عمله في عمله في عمله في عمله  
 الصلوات في عمله في عمله في عمله في عمله  
 ولا يطل في كماله في عمله في عمله في عمله



بالنسبة الى حق الطائفة في الذكرا او عادة واما الجهر  
فانما قصد به كتمان العمل وسقوت ولا قصد به كتمان  
انما كان باصل العمل بحيث يوجب جهر لفظه لا قواها  
لوجوه كعادة وكذا لا قصد به كتمان من يروى كقوله  
الفاخرة منه في الجهر في مقام الحق او بالكلية  
بحكمه كجهر لفظ الحكم لوجوه في حال الجهر الثاني  
في فضل الاجزاء والاضا لطيفه انما يقصد به جهر  
بالحكم او عا لما يطلع صلوة ومنه لفظه لسانا فانه  
معلم بان لم يطلع في شيء آخر من اركان الصلوة اعاد الله له  
لتعلم كوجوه اية زيادة ركن لبعضه كالوقوف في الجهر  
في السورة او سورة وهو في الفتوى وذكر المسجلين او  
السجدة الاخيرة وهو في الشهادتين او غيرها وذكر التهجيد  
وهو في القيام واخذ فيه وفي القراءة اعاد الله تعالى  
لها واما اذا دخل في شيء من اركان الصلوة كاذنية القراءة  
او سجدة واحدة كسجدة واحدة ركن او ركوع او انصاف  
في

أو الاسترخاء في كل سجدة فان كان الجهر من الركوع  
والقيام المنقطع باصل الركوع او الجهر من السجدة بطلت  
صلوة والركوع ينقطع والركوع بانسبة الى الركوع في الجهر  
الوجوه انما هو وانما هو ولا يوجب جهر في الركوع  
السجدة وسجدة المنسوبة فانما يوجبها الجهر في الركوع  
فما عرفت انما هو في الركوع واحد منها بعد ذلك سجدة السجود  
لو ذكر الركوع وهو في الركوع بانسبة ركن والركوع  
الصلوة بعد ذلك حيث ينسب الى الركوع او في الركوع ولو  
نسب الركوع الى الركوع او ركوع او ركوع ركعة واحدة  
نسب الركوع من الركوع او انما ينسب فيه او انما ينسب فيه  
صلوات السجدة الى القيام وبعد الركوع الى السجدة ما يصل  
الى الركوع او في الركوع او في الركوع او في الركوع  
ترك سجدة من سجدة في انما يصلوا فيها من ركعة واحدة  
ركعا او من ركعة واحدة بطلت الصلوة والركوع انما هو  
الاعادة ثم التسمية بغير الركوع لا تنقض صلوة الركعة

من ركعة واحدة منها والقيام في اعادة الصلوة من خلفها  
ليس الركعة الاخيرة فذلكها بعد ركعة قبل التسليم قام وفي  
فما خلا في عليه ولو ذكر ركعة قبل التسليم فبطلت من  
قام واما في السجدة والركوع السجدة والركوع  
التسليم الثلاث لارتفاع زيادة الركوع ولو فعل ما بطل  
عدا وهو ركعة واحدة وسجد ركعة واحدة والركعة واحدة  
ولو نسب سجدة من ركعة من الصلوة اعاد الصلوة ولو نسب  
سجدة واحدة او سجدة واحدة وسجد ركعة واحدة  
الركعة التسليم قبل تمام ما يخرج به وكان من الركعة اعاد  
عليها والركعة واحدة وسجد ركعة واحدة ولو نسب ذلك الركعة  
ذكر السجدة او ركعة واحدة او سجدة واحدة وسجد ركعة واحدة  
ركعة واحدة ولا شيء عليه السجدة الثلاث فذلكها  
وقد كسبت ان الركعة الصلوة من غير انما كان قصد  
بالزيادة في امثالها بطلت وانما في الركعة واحدة  
نور من ذلك حيث يربط كجهر الباقية على ما ينبغي

الشخص بطل الحج والركعة واحدة وبطلت الصلوة  
قوله عن القرآن ان الركعة واحدة وانما كان من  
وجهاً والركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة  
او ركعة واحدة من الركعة واحدة وانما كان من الركعة  
لو بطل وان كان من الركعة واحدة وانما كان من الركعة  
في الجمع ومع عدم فصل الركعة وان كان ركعة واحدة  
لو بطل انما كان من الركعة واحدة وانما كان من الركعة  
فصل ركعة واحدة من الركعة واحدة وانما كان من الركعة  
غيره من الركعة واحدة وانما كان من الركعة واحدة  
ولو ذكر ركعة واحدة فانما كان ركعة واحدة او ركعة  
ركعة او سجدة واحدة في ركعة واحدة وانما كان من الركعة  
بطلت صلوة واما زيادة الركوع في الركعة واحدة  
ولو ذكر ركعة واحدة فانما كان ركعة واحدة وانما كان من الركعة  
بعد القيام او بعد ركعة واحدة وانما كان من الركعة واحدة  
يجب عليه السجدة السجدة على الركعة واحدة وانما كان من الركعة

الشخص



[illegible]

السلام

السلام اذا كان تحية واما الدعاء منه فالحق بالدعاء وفي  
سليم صلوة بالسلام وحظان ان يحاذي ذلك ولو كان  
الدعاء كقولك الحمد ومسالمة ما جازي واخطوا  
بسلام امين وفي امان الله ومن ذلك ما انما قصد  
او الدعاء ومع كنهه وكلفه يصح صلوة ويلزم في  
مير في السلام والاحوط في اطلاق ذلك لا يصح وسبق في الدعاء  
فان المصلحة بحل جردة السلام دون زيادة التحية ولو كان  
الرد مع عدم من يرد سوى فضيل بطلان الصلوة والاعتبار  
خلافا وضوءه الرد سلام عليكم او سلام عليكم السلام  
او سلام عليكم والا فالحق برفع الاعتقاد على هذه  
الادوية ولا يحوط الاعتقاد على الصيغة الاولى ولا يجوز  
بقية بالسلام والسلام بحسب ما عرفت من الخطا في  
ردة ولا اعتد بصلوة ولو قام بغيره فالقول في يوم  
التمك اذا كان حضورا بسلام فانه يتعين عليه في وجبه  
فان وجب الصلوة الصلوة على من يتعين بغيره

[illegible]

۱. لوکڑ

الأكثر والأول أفضل وإن كان في الأجزاء التي يطاف بها  
ربيع على فعلها إذا اعتد لها وأما أن يك في غير ذلك  
فمنهجه الصحيح في مقامات المقام الأول الشك في أجزاء  
الصلاة كالشك في بعض أجزاء الوضوء وحكم فيه المذهب  
شك في الأجزاء يرجع على المشهور وإن فيه فاعادها  
بعد وإن شك بعد الفراغ في المكان الذي هو موضع  
فاحل زمانه وحل في محل آخر فاحل الوقت  
المشكوك والمقام ما بعد أن كان بعد ليطار (المشكوك  
خلل في بعض أجزائها كالزاد أو نحوها وإن كان  
حسب أو شك بعد فاستدركه أو جاز في محل آخر  
أو انصرف عن المكان بغيره على قصد الوضوء وأما أن يك في  
أجزاء الضل أو التيمم فالجواب فيه عرض بعض الأجزاء  
جزء منها لم يقدره المقام الثاني الشك في بعض الأجزاء  
لأنه إذا شك أنه رخص أو لا أو غفل أو لا أو لم يعلو  
فلا ينبغي إسناده أو صلى على القبلة أو لا أو نحو ذلك



الكتاب  
والخط

باب

لكن يقبل الدعاء ومنه المنفعة مع قصد اختيار المحصول  
وقد وضع مثال ذلك وضع مثال على المبر في وجهه في وجهه  
ويذكرها في المثالين هو ما قاله المصنف وهو ان يكون  
الذم والحمد والمعلل المكنى العبد لما في الصورة الصالحة  
للصورة هو مصلح عملا وهو كالتقدم ومنه البقاء او الموت  
والمراد بما اشتمل على النقص وهو محبة من الخلة ما يبعث  
عليه ذنوب الثواب العقاب اما التوجه في هذه الحالة على ما  
اوتينا وكذا وصيا وتعلل اذ احوط تركه وان كان  
ما ليس بالمراد من ثوابه بل من ما حيا الصورة الصالحة  
فيما هو مصلح بالمراد من ثوابه وصلى الوفاء الصغار المتخلفين  
اوسان ويحتمل ان يكون في شرب الماء في دعاء الوتر والحمد  
مع عطفه في طوع العجز كان فطم له كما وصفا على  
العطف فيه وبين الحاذقون ان هذا شذوذ لا يفتقر  
استدلاله وجميع ما ذكر من مبداء الهدى والتخل مع كتمان  
ولو صدق من غير اختيار كالتصديق والسجود في انكاد وقفا

سورة

مع الاخبار والافعال في غير النسخ والاعادة فلو صدق  
ويشترط في ذلك الغرض والتميز الى الوتر في وجهه  
قطع النفس وقطع ما في اختياره والاحوط بل القول  
عدم حوا في قطع كماله وكذا في تطبيق الحق والحق على  
الآخر في عطف الرجل مشددا ونقصه به جميع كسره في وسط  
الامر وسما اضيق فيه كظفر وقطع بل الخوف وكما انما  
ما لا يسطر في الوتر وسما وهو مصلح العقل كقوله  
بالحق وقيل الحق وكسره وكذا ما لا يصدق بالعلم  
والعقل والتميز وسما وكذا في وجهه وسما  
تولد فيها حرام فضاء علة وفرضه الصالح الاتفا  
بناء وشما الاتفا تامة فاحسن وكان في الحاشية  
وتفصيل الحلال الى الوتر حجاز الاتفا علة ما لا  
الى المشرق والمغرب على كماله والاحوط التزم ولم الاتفا  
على عكس النسخة في مفسد مع كونه قاض للمزوم والاعادة  
في الوقت والعقبا خارجا مع كونه بعد في الوقت



والكلية

ان حصل لك بعد وقت الصلاة فلو كان وقتك  
 بعد الصلاة في انشاء الوقت اما لو شك في انشاء الصلاة فلو  
 عدم انشاء الصلاة وكنا على وجه ذلك الصلاة وهو  
 ان يجتمع الجميع بالنسبة الى عينها الا في عدم وجوب  
 اتمام الصلاة واعادتها او جوازها وكذا لو شك  
 في انشاءها في طهارة المني واعادتها من راس لو شك  
 فيها اخرج ويجري بهذا الحكم بالنسبة الى كل من شرط  
 الشرط قبل الدخول في الغاية ولو شك في ذلك في  
 طهرتها الذي هو شرطها بعد نجاسته او باطلها بعد  
 او اطلاقه بعد اضافته فانه يجري في الغاية ويجري في  
 العمل الذي شك في ذلك في انشاءه ولا يستأنف بالنسبة  
 الى ما بعدهم بالنظر الى الموضوع نفسه وهو ذلك المكاره  
 الذي هو ضامته لا يجوز الوقت من انما لا يجزئها  
 ولا يجزئ طهرها من هذا الماء المشكوك في طهره  
 على الوقت واما بالنسبة الى شك في طهرها لعضائها  
 نجاستها

بالنظر  
 نجاستها فنجب طهرها بالنسبة الى الدخول في الغاية  
 العمل الثاني والاخر مع وجوب ذلك فاما الصلاة  
 صحتها وتمامها في المصالح الثالث الشك في نفي العمل  
 كمن لا يعلم انه صلى او لا وكان الحكم فيه انه لا اعادها عليه  
 ان كان الشك بعد فية الوقت والاحوط الاعادة لمجي  
 نقص عما دبره بعد ذلك العمل ولو شك في بقا الوقت  
 وجب عليه فعل الصلاة المصالح الرابع شك في اجزاء  
 الصلاة ما عدا الركعات ولا يعتد بدبرها من غير الصلاة  
 اتم بقا الوقت ولا يتم لو شك في التسليم وهو ما عدا  
 هيئة التسليم التي بدوها برفع يديه فلو بدا في اتمام الشك في  
 الفراغ من شك في شئ وهو باق في عمله لزمه الاعادة  
 ولا يلزمه وان كان الدخول في صلاته وان جاز له  
 الاثنان بدو على الاخر في الاحوط التزم فان شك في  
 النية في تمام ركعة للحكم او في ركعة الاحكام كما هو  
 في التوجه ولو استغاضه او غفله ولو دخل في شئ منها

شك  
 وكل اعاد على شك في ان بدو ركعة الصلاة في وقتها  
 وهو في حق ذلك هل شك في بعض الاعمال المستفاد  
 على راقا او لا فلا بد بالي كما لو شك انه صلى من غير  
 المصالح الخامس شك في الركعات وهو جميع اضافته  
 صلا لا ثمانية شك في الركعات اعيانها شك  
 الوشوية الثلاثة بعد ركعة من السجدة الاخرى فانه  
 يلزم على التلذذ في انما لم يركع ثم يحاط برقعة من قيام او  
 ركعتين من جلوس والاولا احوط فانه ان شك في شك  
 والاربع في اتم العمل كان فانه يركع على الاربع ويجزئ  
 من قيام او ركعتين من جلوس كما في السابقة والاشاق احوط  
 فانه ان شك بين ركعتين بعد ركعة من السجدة  
 الاخرى ويكره ان يركع بين ركعتين من السجدة  
 من قيام راقا شك بين الركعتين والثالثة والاربع  
 بعد ركعة من السجدة الاخرى بين ركعتين على الاربع  
 من ركعتين من قيام ولقد عفا وركعتين من جلوس طاعتها

على الصلوة ولو شك في الركعة او بدوها من السجدة في الركعة  
 اذا كان للركعة او للوقت او وقت او ركع ولو شك في الركعة  
 او اعيانها حتى دخل في السجدة او في ركعة ما دخل في ركعة  
 اخرى فاذ في عدم لزوم الاعادة على المشكوك في الركعة  
 الاعادة واعادة الصلوة ولو شك في الركعة ركع اذا  
 دخل في السجدة ولو شك في السجدة سجد اذا دخل في السجدة  
 او اتمام او اخرجها فاذ في الركعة والاحوط الاعادة  
 الصلوة كالو شك في الركعة وهو في الركعة السجدة كذا  
 فيما لو شك بعد دخوله في بعض الركعة او كان استغادة  
 والقنوة ونحوها وكذا لو شك في السجدة سجدة مع  
 القيام والركعة في الركعة هكذا ولا يخرج  
 بين الركعتين الركعتين ولا بينهما ولا بين الركعة  
 وبينها وحكم شك في الركعة ما يجري في الركعة ولو  
 ان في المشكوك وهو في ركعة ثم دخل في ركعة فان لم يكن ركعة  
 فلا بأس وان كان باطلا فانه عدا وهو باطل















ويجب فعلها بعد صلوة غير فضلها في الأجزاء المنسية  
نفسه عمداً سهواً أو بلا قصد عمداً وسهواً فالأدوية  
المكررة للصلوة والخطايا والأحوط إعادة بعد الخطايا  
ولو فعل ما يوجب السجدة في الصلوة والأحوط الدمان بها  
ثم سجد السجود وإعادة ولو زعم أن من حلوس وضاع  
من قيام فالأدوية تقديم الركعتين قيام على الأخيرة للقيام  
الثالث في سجدة السهو يجب فعلها بعد صلوة غير فضل  
صغرها حتى على تسنن المتأخرة حتى على التكبير بعد تسليم  
ولو فعل بينهما وبين الصلوة عمداً وسهواً يوجب ركعتين  
نفسه صلواته يأتي بها حتى تكمل الأحوط إعادة أو  
السجود إذا اختلف فلا ريب في نفسه وسجدة لها كالأداء  
قياماً وسلاماً وكلاماً فانه سجد ثلاث سجوداً ركعتاً واحدة  
منها سجدتان وإذا اتحد كالأداء مرة أو سجد مرة واحدة  
على الله وتعد السجدة أصلاً على محل واضح وإما إذا جعل  
كلاماً كثيراً في محل واحد فإن جعل بين بعضها فكل واحد محجب  
كلوا

كلنا مختلفا في القعدة وان كان متقدما فلو كان  
ولم يوجد واحدا اما التسليم فان القعدة متكررة في  
صبيحة البدر فكل واحد من هؤلاء يجوز له واحد لقوله  
عليه السلام في قوله السلام علينا وانا على السلام  
عليكم ولاننا في السورين من الجميع مع صلواتنا في كل  
واحد وفق بالصلاة ثم يجب الترتيب بين سجودنا في  
رتب الاول على الثاني مقدم مابيه مقدم ولم يرد  
مؤخر فالجواب في الركعة الاولى مقدم سجود على سجد  
في الركعة الثانية وهكذا ولو لم يرد السجود في الركعة  
التي هي على مابيه الزيادة وتسمى الركعة بالركعة الاولى  
التي المقام الرابع في الاحكام المستقرة منها ومن مؤخرها  
لوجامع بعضها فافتت اجزا المني ذكرها ايضا  
على سجودها وان تقدم سبعا على عمل الاجزا في الزم  
تقدم اجزا المني على الركعة الاحياضية وفيه قولان  
لما تقدم الركعة الاحياضية لان من لم يرد سجودا في



ولما رآه الاصحيا غيروا ما بينهما لفضل الوجود المسمى  
 اليه فقاما عند ان لا يسهوا ولا يفتقروا بين بط ما حصل  
 من صفة فان شئتم ان تصفوا انشاء صل الله المسمى في انشاء  
 الصديقين فظنهما واما في الركعة الاصحيا فانه  
 في الانشاء فالظن الصفة فتمام الوجودات سواء كان  
 موافقا كما لو بين ركعتي ركعة وقد كان اخلا في  
 ركعة قيام او ركعتين وقد دخل في ركعة قيام او  
 خالفا مبتدئا الموافق كما اذا كان النقص في ركعة وقد  
 كان اخلا في ثلث ركعتين جكوب او بعد ركوع الاول  
 الركعتين بركعة واما في ركعة قيام فظن في نقص  
 الواحد فان كان دخل في ركوع الثانية بحيث لا يمكن  
 التسليم على الاول فالقرب ان كان كاسيما الركعة واحد  
 وهو الشك بين الشك والاربع وجامع الركعتين  
 وهو الشك بين الاثنين والاربع كن شك بين الاثنين  
 الشك والاربع فقام ركعتي القيام فبان بعد ذلك

الزيادة

الزيادة ان صلوة ناقصة واحدة فانه يتم الركعتين  
 باق بالواحدة عن الناقصة وان كان سببا لركعة  
 لم يجز مع سبب الركعتين بان كان شك بين الاثنين  
 الودع فقط فبان لم يعد دخوله ركوع الثانية ان  
 صلوة ناقصة واحدة اتم الركعتين نقلا وبطلان  
 وان كان باقيا في الركعة الاولى بنى على الاكفاء بها  
 واتم وسلم وان ظهر له نقصه شين وقد دخل في  
 ركعة قيام ايضا اليها ثانية وسلم في ركعة  
 جكوبس فالقرب انه ان كان احسان الاثنين والظن  
 في اصل الشك اتم ركعتي الجكوب نقلا وان كان  
 من قيام وان كان الاثنين لم يمكن جهلا قبل ذلك  
 وانما بان بعد فعل ركعتي الجكوب بطلان كصلوات  
 في مقام النقص والجهل في جميع هذه التصديقات  
 هذه الاعمال واعاد الصلوة من زاهر ولو ظهر له شك  
 النقص بعد عمل الاصحيا فان كان موافقا فلا يجب



اذا شكك بين الاثنين والثلاث والاربع وان بالاحتمال  
 فذكرنا اننا انشأنا بعد ان صلى ركعتي قيام فقط او شكك  
 بين الاثنين والثلاث فذكرنا بعد ان صلى ركعتي قيام  
 وان كانا خلفا كما اذا ذكرنا فصل الاثنين بعد ركعتي  
 قبل ركعتي القيام ونقصنا واحدة بعد ركعتي قبل ركعتي  
 الحائض كما لو بين في الاشياء على التفصيل ان كان في ركعتي  
 فقصنا جميعها وان كان في ركعتي قبل ركعتي الحائض  
 في جميع اتمام عملها حيثما لم لا عار ولا شك في  
 احسان بعد عملها وكما المقدم هو الموافق كما اذا كان  
 مقدما ركعتي الحائض فقصنا واحدة بعد ركعتي الحائض  
 القيام فقصنا اثنين جميعا ولو انك لم تجزها الا بركعتي  
 الاربعة وان بينك عدم انقص احد الاشياء بالركعتي  
 كانت فضلا فباب عليها وفيما بينها بعد ان انقل  
 في وجه قوي فافهم ما بيناه من انه يشترط في  
 جميعها شرط الصلوة ويجب ترك ما نهي عن فعله  
 فصل

فصل سابقا ما فيها من فصل فيما شكك او سهوا  
 ما في مقدارك وان لم يدركك العمل فان كان شكك  
 اعتقاد وان كان سهوا فلا فرق لزم تذكر ما لم يدرك  
 في ركعتي القصص الرابع عشر في القضاء لافضاء العمل  
 لكن يجب عزيمته على العبادة فلو لم يصلح في غيرها  
 او انما وقضاها في غيرها ووافها شرطها وحكمها  
 وعملها عبادة او كانا معا ويختلف التمييز بينهما  
 ان يصيب في الاذهان وعبادتهم شرعية ثباتا وعملها  
 يجب على اولي منكم عن كل ما يترتب عليه الاضرار  
 او المالحق وان لم يلفظ احد التيمم كما في اعيانهم  
 وتسل اكل الاعيان البغية وشرها منه في التيمم  
 وان حرم منها ولو لم يلفظ والقصص منكم من الموحات  
 كلبس الخبيث والتدبير وسو كناية القرآن مع الحديث  
 والفتنة في المشقة والعبادة وغير ذلك اذا بلغ احد  
 التيمم فليكن ذلك واجب فاما مع عدم فلا احسا



ويلزم منهم مطعها علم ارادة الله بعدم وقوعه في  
 الوجوه فاعل الغناء منه وكذا الوقف على الجنود  
 والنساء والكافرا صلى الله عليه وسلم في الاستغفار  
 هذه الاوصاف امام الوقت فلو بقيت الوقت مقدار  
 ما يسع الطهارة والصلوة معا وجبا جميعا وسع  
 مع الطهارة صلوة واحد بقيت في الاخرى ولو  
 العصر فقط لم يجز قضاء الظهر ولو مضى الوقت  
 يسع الطهارة والظهر فقط ولو مضى وقتا من وقت  
 اما لو وسع الوقت مقدار الطهارة ومكة فقط فاف  
 كما لو لم يبق وقتا ولو كانت الاضحية كالمواكب  
 من العصر بمكة بعد الطهارة صلى الله عليه وسلم في تمام  
 الصلوة ناولا في تلك الفترة المطلقة في القضاء  
 والاداء ولو تولى الاداء فلا بأس ويلزم القضاء  
 والحال هذه ويجب على من اخل بالصلوة بعد اتمامها  
 او لنوم او غير ذلك من الاعذار في فاقد الطهارة

ولنفق

والمغفر عليه مع استيعاب الوقت وجبا جميعا ما كان  
 كما لا توى عدم لزوم القضاء في الثاني وكذا في الاول  
 على اشكال وهو القضاء وقت يقضي التهلكة في الليل  
 في النهار والليل في النهار والليل من باب الاضحية  
 على السابقة فلو قدم الاضحية على السابقة وجبا  
 علما بلحكمة واجاهلاديه ومع كفاية ان ذلك بعد  
 الصلوة مضى صلوة فلا اعادة وان ذكر في الاضحية  
 فان كان الاضحية ادية وكنت قضاء فاف  
 العمل في القضاء وان كانت قضاء بين وجب ولا  
 في الاضحية هذا بالنسبة الى القضاء غير صلوة  
 وكما علما بالترتيب اما وجهه فاف وقت الضيق  
 مع وفي كفاية فانظر عدم لزوم الترتيب حتى مع  
 العلم به على الا توى ويجب على اكبر الولد ان  
 يقضي عن ابيه ما فاته من صوم او صلوة من  
 نقصه في الاصول ان يقضي عنه ما فاته من صوم



من غير يقضي الا حوط ان يقضى عنه ما قان يقضي عنه  
وان يقضى عنه امر ايضاً ولا حوط قضاء اول الوضوء  
ان لم يكن له ولد ويجوز نيابة الرجل عن المرأة في  
وجلي الرجل صلوة كرجال ولو كان المنوب عنه  
امراً والمرأة صلوة كمناء ولو كان المنوب عنه  
رجلاً ومن فاته فريضة غير معينة من الصلوات  
انقضت ثلثة فرائض ثلاثية وثلاثية يتيقن بها  
مغفراً ويجزئها بالقراءة ورباعية وثلاثية  
فيها عارضة في علم الدنيا وتخير فيها بالمعروف  
المتقيا ولعل الاولى اعتبار حال الاكثر فيحذف  
حين يكون الاشتباه بين صفة العشاء وتظهر  
معاً ويقضى عن فاته الصلوة في الحضر عما لو في  
السفر ومن فاته في السفر قصر ولو في الحضر والاحتياط  
اوياً بالقضاء فوراً وعدم الاشتغال عنه بقراءة  
ولا ينافي ذلك وقفة في احوال الدنيا بعد مضى وقتها

ثم انما

ثم انما ان يقضى لكل ركعتين بعد فاته عجز عن كل  
ادبوع فان عجز عن ركعتين قبل الفجر عجز عن ركعتي الفجر  
وتارك الصلوة بغير عذر على تركها فان تركها فانه  
عجز عن ركعتي فان تركها ثالثة قبل والاصح ان يقضى  
الاربعة هذا في غير ركعتي تركها وكسرها تركها كما في  
على احكام الاربعة ما لم يكن له شبهة مسموعة  
في صلوة الله ما يجب صلوة الايات عند كسرها  
تفريق الركعة والربيع الصفراء والسوداء وجميع الايات  
التفاوتية الخفية والمدا على الخريف عند عامة الناس  
لا على النفوس التي يسرع اليها الانفعال ولا على  
التي لا تفعل الاعظام الشداد ولا حول وقت  
صلوة الكسوف والخسوف من الابتداء الى تمام الايام  
على الاقرب والاحوط انتفاع تمام الصلوة قبل الايام  
في الايام ولا، ويعتبر فيها عند الزلزلة انتفاع بها  
لفعل الصلوة على الاقرب ولا حوط فيها عند الكسوف







المحدث فاذا جعل من السجدة واحدة ولم يركعها  
 كما ينبغي في الركعة وسجدت ركعتين  
 الركوع الثاني وقبل الركوع الرابع وقبل الركوع  
 وقبل الركوع الثامن وقبل الركوع العاشر وسجدت  
 ان يكون عند ذلك من الركوع الاول في الركوع من  
 الخامس والعاشر فيقول مع الله من حده وسجدت  
 له السجدة في الركعة وفي ركوعه وفي سجودته  
 وان يكون غائبا جازعا فليقلها ويجعلها على  
 احوال العبد اذا قام بين يدي مولاه ولو حضر فيها  
 وفقد بعض الركعات فليقلها فيها كما في الصلوة  
 يصليها عند كسوف الشمس ولا يصليها في كسوفها  
 جالسا وضطجعا وعريانا وفي جميع الركعات  
 لا وفي قائله على نحو طاعة كماله في كل ركعة  
 صدوة الجماعة ولا يجزئ الا في صلوة الجمعة وكسوفه  
 نعمان ظهور الامام اذ يجوز تركها في زعم الغيبة  
 ذلك

ذلك من غير ان يركعها وسجدتها في الركعة  
 صلوة المفترقة بينهما وان اختلفت الركعتان  
 فغيرها من الصلوة لا ما يتم من عليه صلوة العبد  
 ولا ما في العكس ولا يجوز في كل ركعة من الصلوة  
 الاستسقاء والندب على قول ولا قرب خلاصه  
 استسقاء خلف العبد وخلف من خلفه في الركعة  
 جازة صلوة المفترقة خلف العبد وفي صلوة المفترقة  
 واقل ما تنقذ به الجماعة شانه بعد هذا العام  
 الركعة بادر ما ركع ركوع الامام حال تكبيره  
 المأموم ولو حال ركوعه على نحو ولا يجوز  
 الجواز اذ ركع قبل الركوع في الركعة وان لم يجز  
 عن حد الركوع ولا فرق في ادراكه للكتابين ان  
 يكون قبل الذكر او في اثنايه او بعد كبره  
 الا حوط المحافظة على ادراك الذكر بل لا حوط  
 المحافظة على ادراك تكبير الركوع ولو ادرك الامام

ركعا وادراكه في الركعة فلا بد ان يركع الاطمين بالحق  
 في الركعة في الصلوة للمأمومة وان احتل عد  
 ويؤخر في الركعة في الركوع مع تساوي الركعتين  
 له الركعة في الصلوة وكانت فاسدة ولو ضا الركعة  
 لو دخل في ركعة مطلقا ثم شك في الركعة قبل الركوع  
 لم يجز له الركعة في الركوع كما لو علم عدم الحق قبله  
 بلزم اما انفراد او انظار الامام الركعة الثانية  
 والركعة في الركوع واما لو ادركه قائما او طائرا  
 معه ركع وسجدت في الركعة في الركعة الثاني فيركع  
 ادراك ركوع مائة ولو لم يدرك ركوعا بالركعة  
 لم تنقذ الجماعة ولو هو في الركعة مطلقا ثم  
 شك في الركعة فكم بعده ويجزي عليه حكمه  
 قصدا ذلك الركوع فلم يصادف ولا قرب هذا  
 النكح ولا حوط اتمام الصلوة بنية الانفراد  
 ثم لا إعادة ولو خشي بغير الامام ناسه نوى و  
 كبر

كبره من غير ان يركعها وسجدتها في الركعة  
 وان لم يكن الركعة في الركعة وسجدتها في الركعة  
 ثم لم يركعها وسجدتها في الركعة وسجدتها في الركعة  
 الركوع ودخل في ركعة في الركعة وسجدتها في الركعة  
 حصل له ركعة واحدة واعاد تكبير الامام عند  
 القيام ولو دخل معه بعد ذلك من كبره الركعة  
 تشهد معه فادركت الفضيلة ولا تكبره عليه  
 القيام ولا تضع مع حال يمنع مشاهدة الامام اذا  
 كان المأموم رجلا وان كان امرأة فلا بأس ان يركع  
 بما يمنع المشاهدة في بعض احوال الصلوة دون  
 بعض وتختفي مشاهدة من شاهد الامام من  
 عن مشاهدة وجهه فقط وانما لا بأس ان يركع  
 خلفه لا سيما من المأمومين يكفي مشاهدته  
 لمن على جانيه منهم ولو حصل في مكانا لا يشاهد  
 فيه احد من الامام وغيره بطلت صلوة ولو دخل



الامام في حجاب بطلت صلوة كصف الذي عليه جابيه  
 ان لم يكن احد منهم يشاهد الامام ويحجب صلوة  
 الذي يظلمه ما لم يجد عن الامام زائدا في الحد  
 فواصل الصفوف الاصلية ليقض تقدم من في  
 الساتر عليهم وواصل صفك حتى يخل بصلوة من  
 عن الامام في الزيادة عن الحد واصل احدهم  
 على فلا يلزم العبيد امام انتظار كبير القرب  
 اليه ولو كانت كفافة لا تمنع المشاهدة كالشاة  
 فلا بأس وان كان يهبط الاجتناء لا يجزئ الامام  
 اعلم ان المأموم لا ان يكون العمل ترجحا او قلا  
 مقدار شبر ويجوز ان يكون ولا يكون بعيدا عنه  
 بعدا كليا يخرج فيه العادة عن اسم لا يحد ولا  
 مراعاة هذا الشرط في الامتداد وهو كما قلنا  
 كصدق فلا يضر جيل الجف في الاشياء وان كان  
 لا يهبط المحافظة على ثباته ولا قوى لا ينفرد  
 والحوط

شما

ولا يحوط ان لا يكون ما بين موضع سجدة المأموم  
 والامام او اقدام من تقدمه من الصف اكثر من خطوة  
 تركه التفرج ولا يحوط ترك القراءة خلف الامام  
 جميع كصلوة بارك حقين لا وليتين اذ كان الامام في  
 عمل القراءة وان كان الاقوى انها مستحبة حينئذ  
 في الجهرية والمأموم لا يصح الجهرية وقراءة المأموم  
 اذا تجاوز محل القراءة الامام كما اذا ادركه في سجدة  
 او الرابعة وان كان الامام قائما ونجست يده لم ينقض  
 ولو كان كصلوة جهرية ويقوم المأموم بالواجب  
 عند القراءة في تركه حقين الا وليتين فان الامام لا  
 يعمل عنه سواهما فاذا سبق الامام على المأموم  
 كما عند راي المتأخريين ونحوه فان تقدمه  
 يكون ولا يحوط الا ينفرد لو كان بركنين فما اذا  
 كذا لو كان بركن ولو ان الامام جعل كاستهده  
 محل فعل المأموم استحباب المأموم متابعه فيه ويجب



يتجاوز على تشهد الاطام اذ الركن على تشهد  
هو لا يحوط عليه مناجاة الامام في الوضوء  
المناجاة في تكبيره لا فتاح وفي التسليم فلا يخل  
في كسوة ولا يركع ولا يسجد ولا يرفع قبله من  
ركع او سجد قبله مع ما منه ان امكن لوقته وهو  
قائم ثم يركع معه او سجد فكذا اذا رفع راسه قبله  
علا الى الركوع او السجود وكل ذلك مع كسبنا ويسمى  
مع العهد مستظلا لا لا يسبقه غيره ذلك ولا يحوط انما  
لو شهد سبق او شهد ذلك المجمع على التسمية  
الصلوة من ركن والاصح ان لا يسبقه غيره قول  
الوليعة واذا لم يسمع على طين وان طين الامام  
قد اشيا تبعه ولو دخل المأموم في ناظلة فدخل  
الامام واخذ وخاف المأموم فوثق ركع فطمع  
ولو كان داخل في فريضة عدك الى المناظلة مع امكان  
العدول ولو عدى محل العدول اعلمها واعاد  
جام

الفاصل  
فما عرفت من شرط عدالة الامام ظاهرا فلا يجوز ان يكون  
وتجهل الخلق لو علم العدل فظهره فلا فساد  
الصلوة على الاذنين ولو ظهر بعد كبره في مص  
ولا اعادة عليه وتعرف العدل بالاجتناب بالذوق  
في نظر المنة والاحول على الصفا بترك منافاة المنة  
ولو كان بعد الحصة وظهر له صفات المنة غايات العدل  
والاحول على الصفا بترك منافاة المنة  
ولا يكتفي بظهور صفات المنة فقط ويستلزم حصة  
الامام ظاهرا فلا يعلم انفسا اذ اذلة لا يحسن القراءة  
او اخل ببعض الشرائط ليرجع كصلوة خلفه ولو تبين  
صلوة شريك في القراءة ويحرم من الشرائط فلا يركع  
قبل الفراغ على الاذنين وان على بعد مصت صلوته  
ولا اعادة عليه ولو كان لا يحسن القراءة لا تقرأ في مسامحة  
او مانع له عليه دفعه فالأحرى عدم جواز الانقياد به  
للمصحح بغير المسامحة في مقام تحمل فيه القراءة عن المأموم



وحسنه في عدم الحسن الى تغييره وتبدله في الكلام  
 او الحروف والحركات ويجوز اغير الصحيح وله في غير ذلك  
 والاحوط تركه مطع وجب على المأموم بعدد الإمام  
 يسببه اذا صد عنه علق او هو فان لم يتبين مكانه  
 مضطرا كما لو كان يظن صلواته وصلوة المأموم  
 ينقر عنه وفي غيره يصح والاحوط للمأموم اعادةها  
 مع عدم تنصيص في التبيين سيما لو كان الخطأ في القراءة  
 ولو كان مقتصر في النسخ في التبيين لقراءة فاذق وجب  
 الاعادة ولا يجب ان يعيد المأموم عن غير الإمام ان كان  
 واحدا وظف ان كانوا اكثر وكانتم امة ولو اقتضت الحاجة  
 النساء وضعت عنهما ردة منهم لاذبحوا تقديم المأموم  
 الإمام بالعصاة لا عبرة بالرأس ولان توم كراهة الرجال  
 ولا القاعد القائمين والمحل من المأموم والإمام حكم نفسه  
 مع شكه والسهو اذ في شكه الركعتان في قوله والوقوف  
 الحاق المشكك بغيرية الوقوف بها وان شكك فيها ينبغي

الضابط

الضابط ولو اتفقا في كل منهما بما يلزم من الركعتين  
 والوجه الثاني ولو اتفقا في كل منهما بما يلزم من الركعتين  
 أو اخر اخذ باليقين وانفرد ولو اختلف لما يجب  
 اخذ الإمام بالراجح ومع عدم التجمع يرجع حكمه  
 الى الشك ويجوز هذه الإمام فلا ياتم بالمسألة  
 تحببه بالاسم وبالوصف والاشارة ولو بالغيب  
 ولو اثنان الى شخص غيرهما في بيان عمره فلا يصح  
 ولو صلى خلف من يدينه في بيان عمره فان كان بعد الإمام المأموم  
 في الأثناء وقد تجاوز محل القراءة فلا يقرب من خطه ولا  
 له منية الاقراء والقراءة والثناء كصلوة والاحوط  
 الاعادة ولو كان في التغيير من غير هذا المتقدم مع العلم  
 بعد الله ولا يجوز ان يجعل أحد المأمومين والاعوان اماما  
 الا بعد الغفلة، صلوة الإمام وحسناتها وخبرها في  
 كبرها امام الإمام وحذق في يجوز للمأموم المندرج  
 الى الاقراء ويتم صلواته لنفسه اختيارا واضطرارا وجوبا

طرح



يختار مع اختيار المفضل ما يقع في صلو  
السفر ولا يركب من آخرين من الارباع عشر في  
اولها المسافر في جواره عن ثمانية فراسخ اربعة  
فها با او ثمانية او اربعة فها با او اربعة اثنان  
رجع لثلاثة اذ لو ترد في اقل من اربعة فراسخ  
فقط ثمانية فراسخ او اكثر لو كان فاطعا للمسافة  
لو ذهب في سبعة فراسخ سنا في طريق اخر بالمسكن  
فوي عدم اعتبارها وكذا كل الصق من الزها  
والذي انما يركبها اربعة والخطوط الجوع وسد  
الاحتياط من سواد المسافر في صغار الكبار  
وسنوا ايضا والاكابر الخافض العادة فالمسافر  
صفا على ضيق محله وجاهل المسافر ولا يظلم  
عالمه ولو جهل قدرها في غير بلاد يجهل في صلو  
وحدة الفرس في ثلاث ايام والبل اربعة اربعة ايام  
بدرام كبد المسافر المسافر في خمسة على كتحقيقه ولو

سفر من القدر لو كان مسافرا ولو كان له طريقان يبلغ  
مسافة سبعة ايام اعتبر ما دون الاخر اعتبر ما يسلكه فان بلغ  
الحق قصره والذات انما يتجبد الى مفضل معلوم  
في كل مفضل مسافة ولا يعتبر بعد ذلك سواء من مفضل معلوم  
وعنه معلوم عن همام على وجبة او طلب على انما او  
صالة او شيئا اخرها ولا يجوز في ان مكان او نحو ذلك ولو  
يكون في مسافة لا يجوز عليه يقصر ولو بلغ القصر في  
بعض من سفره وينبغي عليه كقصر حيث يقع في اول  
او في اثنائه مفضل يبلغ المسافة وفي حال جوعه  
ذلك فالبقاء بقا المفضل ولو عد في اثنائه قبل ان يبلغ  
اقبل المسافة كما رجع فراسخ عاد في القيام ومضت صلوته  
الواقعة قصره وكذا لو ترد في اثنائه جري عليه محله للمدح  
ومنظر الوفاة في اثنائه المسافر قبل بلوغها اذا امكن  
بجها قصره ولو رد اتمه فان رجع الى غير كسفر قصره  
في الاخر من ذي اعتبار على ان يخص على الاخر ولو لم



مراعاة من اعادة مسافة جديدة من محل العدة او كثرة  
 الاخرى وطريق الاحتياط لا يخفى وللتاخير كما مر في الحاشية  
 والعلة في عدم حكم المستوعب مع لزوم صحة حجته غير لازمة  
 شرعياً ولا عادياً فالحق لو عزم على عدم تصحيحه وكانت  
 له شرعاً سلطة عليه ولا يكون تاجراً فيه فان علم فصل  
 بغير فصل حكمه وان جعله ذلك بقية على التمام لعدم  
 المسافة ولا الخلف او استبعاد من متبوعه ولو علم فصله  
 ونزوله في الله يصح بيعه ولا يلزم فيه فاصداً للمسافة ويكفي  
 كطالب اذ يوقد الحجو على كسفره علم غايته كغيره عرف  
 حكمه بلوغها للمسافة وعدمه وان لم يعرفه ياذن بالبيع  
 كان كطالب اذ يوقد الحجو كغيره في كسفره ولا يلزم فيه  
 العقد وهو في الله حاشتها ان يبيعاً ويحمل البصر في ذلك  
 بان يخفى عليه اذ ان المؤخر لو وقع على سوا البلد ويخفى عليه  
 شكله جديلاً في المتوسطه وبغير اعتناء في صوت الموقد  
 وسماع السامع وارتفاع الموقد ونظر الناظر الى الجوز

ونحوها

ونحوها في العلو والمصنوع واستواء الارض  
 ونحوها في المدا على ان يسمع الاذان سماعاً معتاداً  
 من محله بان لا يسمع الاذان في مكانه كمن كان في  
 الحمام سادسها كون كسفر ساعياً فلا يفسد الحج  
 بغيره كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
 محرمه كقطع الطريق ومواصلة الظالم لوصول الى الظالم  
 فقطع الطريق مع ظن كلفه او لصلاً للموتى في الصلاة  
 والتمارة والفسخ في سفره في هذه ولو كان في بعض  
 او على حاله معصية او اذا علم معصية او كان معصية  
 معصية بوزنه امر واجباً لغيره كذا في قوله كذا في قوله كذا  
 او محذور فاذن في بعض الاحوال يجوز ساعياً الى يوم  
 عشرة ايام في بلد واحد ومحل واحد والحوط من اعادة  
 العزم والاكتمال بمجره الاطمان بالبقاء عشرة ايام  
 المدا في البلاد البقية الحاشية للعادة على المحل والبلاد  
 النجس والمحل يكون محلاً في كذا في قوله كذا في قوله كذا

عدم



والعصر المكان دون البين فلا يقع فيها في بقى الزجر  
 فظهر في نفسه بعبء الرجل الى عشرة ايام والاشهر انما  
 قاطعها ما وبكها اتم ولو بعد قاطعها في اشهر الحاشية  
 في الاشهر او اقل من ذلك كلف بطول المسافة وكذا لو  
 زود فيها فم لو قصد مسافة فليخرجها في حصل الزود  
 زوده لا يوقفتا ويخرج على حكم العصر ولا بد من عشرة  
 ايام نامة متوالية مع لياليها فلا تعد اليوم المنكسر منها  
 في حصر النصف والاحوط اليه ولو عدل عن الزاوية في  
 انشائها او زود فان كان صلى في نصفه تمام ولو سبها  
 بقي على تمام وكذا في ركوع النافلة في حكم من اتم الركعة  
 في وجوبه وفي الصلوات ما في محل التحديد وجب الاخير  
 خلافة ولا يلحق به سواها وكذا في قطع حكم السفر  
 ثلاثين يوما في محل واحد عرفا على نحو ما مر وبالمعنى في  
 السفر او غائبة قبل ويصح على تمام حتى يعيد مسافة على  
 نحو ما عبر في الخارج عن المنزل والاحوط يجمع بين العصر والتمام

انما

اذ لم يقصد مسافة بعد مقارنته المعصية ومثل جميع من فرض  
 التمام بعد الزيادة في طوله في ما دون المسافة ثم  
 في الزيادة وفي نفس المعصية وثب الوجود او غير ذلك  
 فيه لا يثبت الزاوية بعد الرجوع او بعد غيرها او غير ذلك  
 منها وفيه في الرجوع وحمل الزاوية حثيثا بل يثبت  
 المسافة مع نية الزاوية او نية عملها او الزود  
 والاحوط في السعي يجمع بين العصر والتمام اما لو  
 قصد المسافة كما اذا كان في سبيل من بين الفصد وكان  
 ذلك مبلغ مقدار المسافة فان العذر المستند  
 لعصاة ذلك المعصية من نية العصر ويصح بالزاد  
 في قطع حكم السفر واعتبار المسافة المحددة للعصر  
 يجمع حواضر على الزود والاحوط فيما عدا من الزاوية  
 التي بين العصر والتمام فانهما ان لا ينقطع سفره بالزود  
 الى وطنه ومكانه فلو حمل اليه انقطع حكم سفره ولا فرق  
 بين المكان فيه فترك الزود وما كان لغيره فتركه اولاد



كان ذا وطنين فيهم ستة بينهما مقربا لغيرهم  
 كل منهما ولو عدك عن وطن الى غيره فان لم يكن له في  
 منزله اقام فيه ستة اشهر ولو سفر في قصره بلا ريب وان  
 كان له ذلك فلا حوط اليه وان كان الاقصر ويتم في  
 الوطن الجديد يجرى اليه في وجهه في الاقصر الوطن  
 ايا ما يتحقق بها الصلوات العشر واحوط منه اعتبار  
 اقامته في ستة اشهر فان لم يكن ذلك ولو سفر في القصر  
 يجمع وطن الاغرابونهم ان كانوا من اهل الوطن  
 الخاص لم يكن لهم عنه رحيل ومساكنهم يتصرفون في  
 البيت اذا كانت جمعة ولم تكن خارجة عن العادة  
 يخرج عنها يكون لكل فريق حكم نفسه ومعهم في كل  
 الحق كل بيت حكمه تاسعها ان لا يكون السفر على الكفاية  
 والملاحق والساعي وامير البياض والشجاني وامرأة  
 القلا حين وجميع من علمهم السفر ولا قرب من عالم  
 سفرهم في علمهم ولو سافر المكاري وغيره اربعة الملاحق

بعد

بدون سفيته وكذا الباقية والا قرب القصر والحق  
 يجمع وينقطع حكم التمام مع الاقامة عشرة ايام في  
 سوية او غير سوية او في غير ذلك مع اليه ولا حوط  
 اجمع مع عدم اليه ويجمع في التمام في السفر الثاني  
 على الاقوى والاقصر يجمع في السفر الاقوى والثانية  
 عاشرها وشرط وجوب القصر ان لا يكون في الوطن  
 الاربعة وسبب الحرام وسبب كونه وسبب كونه  
 والخارج الحسيني على من فيه افضل كصلوة والتحية  
 فالصلوة في احدها تتغير بين القصر والا مقام افضل  
 ويقتصر على المسجد في صليين دون الزيادة  
 الاقوى والملاحق السطوح والمواضع المنخفضة  
 بالمشا وفي الحوائط الباطنة في الجدران اشكال وكذا  
 الاشكال لو دخل بعض المصلين في المسجد خرج بعض  
 والاقصر القصر ونحوه الخارج ما دار عليه  
 الصحن الشريف والاقصر الا مقصدا على الحول كصحن

مقام



3

من شيقها في الجوهر والنص  
الاخير من شيقها في الجوهر والنص  
سنة الفلاح في شهر ربيع  
والماضي من شيقها في الجوهر والنص  
من الجوهر والنص  
على شيقها في الجوهر والنص  
الفلاح في شهر ربيع  
والماضي من شيقها في الجوهر والنص  
سنة الفلاح في شهر ربيع  
والماضي من شيقها في الجوهر والنص







سنة

كتاب الصوم وهو من فروع الفقه على الكيفية من اتيان مخصوص  
 في زمان مخصوص من مكلف مخصوص كما سيجي بيان جميع ذلك  
 ولا يلزم المكلف معرفة حقيقة كماله بل يلزم ذلك في ما  
 العباد ويجوز في بعض المقادير العباد المحصورة التي امر الله  
 بها ويكفي بالعلم الاجمالي بعلية صحة عمله ولا يكون عبادته  
 من عباد الجاهل ولا يلزم معرفة شرائطه والموانع على  
 التفصيل ولا معرفة زمان آخر زمان الصوم بمقتضى الشمس او  
 القمر الخ فمعرفة ذلك التي بالمتقربين اتفاقا بخلاف الزمان  
 والموانع في اتيانها خاصة ولم تكن كذلك في الواقع ولكن  
 قصد المأخذه المأخوذ بها شرعا وصادق احرارها  
 للشرائط وقصد الموانع مع علم بصحة عمله في علمه اذا  
 نوى العباد المحصورة بذلك شرائط خاصة على جهة  
 التقيد او نوى الامساك عن اتيان مخصوصه على جهة  
 انه العباد المأخوذ بها ولم تكن كذلك في الواقع علما او

لو علم

خاصة

جاهل

جاهل بطل عمله والتجدي يقع في مقام المقام الاول  
 في التمسك وهو عبارة عن العطف على اتيان الصوم  
 في اليوم المعين فربما اشتد فلهذا من التمسك  
 الصوم مع امكانه من غير خوف من الصوم المعين  
 كالتمسك المعين وشبهه بالعارض كما لم يفتي بطريق  
 او يجوز رمضان الثاني في القضاء وعندها الصوم  
 والتمسك المطلق ويحتمل وسبق من ذلك خصوص رمضان  
 فانه يكتفي بتعيينه عن تعيين سبب صحة فيه ويكفي بتعيين  
 مع عدم التيقن ويكون العطف على ما هو في الواقع  
 وان لم يتيقن منه والاحوط في ذلك عدم التمسك  
 في التمسك ولا بد من قصد القوة الى التمسك بالاطاعة  
 العبودية وهي المعبر عنها بالاطاعة والمقرب بالعبادة  
 وجوه مرتبة في الكمال اعلاها ان ياتي بها لكونه لها  
 لها وادناها التعرض للشوا والخلص من العقاب العقيد  
 المعاصرة والاطاع عاين او خاصه اخو يبر في دينه



وفي الخاص من العلم الخفي في غير المصنوع كصوم الاستسقاء  
وصوم الحاجب اشكارا والحوط تركه وبينها وسائط كثيرة  
والشكر والحمية وحجة العبودية والطاعة وطلب الرضا  
ومراعاة الحق والكره وتختلف مراتب العاطف باختلاف  
دواعيها ولا بد من استقلاال القربة في السبب فلو كانت  
قائمة وكان المؤثر عيناها من العناية المباحة او من كسب  
معناها لاشتمل بحيث لا يكون الذي هو المحرر له مرجع  
لوسبقها عيناها او من كسب مع ما شركة استقلاال فالقرب  
الصحة فلو كان المنظم اليها عناية محمودة من ماله او غيره  
فالقرب هنا بطول العمل من ماله ولو كان المنظم اليها عناية  
عبادة راجحة فالقرب بعدم الصحة سواء كان شرطه الا  
لشرط ومع نية الانعام فهو من نية الحيلة ولو وزعها بعد نية  
الحيلة فالقرب بحالها مع نية الانعام وبدونها ولو في  
عدم الانعام لغت وهل تعلم حكم نية الحيلة فيكون الواقع  
معها لغيا وحجرا والقرب علمه في غير كنهه او ادواما

في



النية المفارقة ولا جزاء الصوم بل يجوز نية بها عليه  
 الليل ولو جوزه فقد عليها على ليلة ذلك اليوم ولا يلزم  
 تحريمها اذا فعل شيئا من المعصية في أثناء النهار والليل  
 من جملة اوجبه ولو جوزه وحاشي من الليل في نية الصوم  
 او ما كان من تأمل المعصية او تأمل الوجوه التي في المعصية  
 بالنية بالنسبة الى من انزل به الصوم في أثناء النهار كالسائر  
 القادم قبل الزوال ويحرم نية قبل ذلك لانها وقت  
 النية من احوال الليل والطلوع كغير النية في الصوم كواجب  
 مع عدم العمل فلا يخل بشي عمدا لزم القضا وكفاية على  
 الاقوى سواء عتدها قبل الزوال او لا ولو اوجها في  
 اول الليل ثم نام الى الليلة الاخرى مع صوم ومعه مع  
 العذر عند ما قبل الزوال كونه في الواجب المتوسع مع  
 العذر عند ما قبله في السند مطا الى العذر على الصحيح  
 ولا يجب سئل منها فلو وجب قطع في أثناء  
 لزوم انقطاع او كونه عاد الى نية الصوم او لم يعد لعل

على

على الاقوى فلا تقدر نية القاطع قاطع الاشارة الى  
 ما عتدها الحقا بالعمل الى حصول القاطع واعتلها نية  
 القطع في تأني الى ان كان الاقرب بقاء نية حكم النية  
 الاقوى فيها وبتمرارها الى غير حصولها وما حصل  
 التردد فالاقرب عدم انقطاع حكم النية موقفا من حصول  
 السطر في الجميع فكل هذه لو وقعت في الاثناء قبل  
 العمل لمنا فانه يجوز بالنية الا اذا كان التردد لاجتماع  
 طوعا وعارضا من سطر وسطر ونحوها فان كان له  
 تعدد في جهة العمل وشروطه لم يجز بالنية مع العمل بالنية  
 مشقة فلو تجزى النية المرددة في يوم النية من شعبان  
 كالاجزى بنية من رمضان وان صادف ذلك يوم لونه  
 من شعبان فالمسقط منه من رمضان اجزا ولا يتأذى به  
 في غيره ذلك ولو عتده مطلقا بنية غيره فرضا كان او غير ذلك  
 العلم او الجهل ولا تجزى عما نواه ولو صام يومه في نية  
 النية في ظهره في أثناء النهار ولو قبل الغروب ان من شهر



كونه

رمضان لم يجب عليه ان يحج ذبحة الوحي نعم ينقل النبي الى  
من شهر رمضان ولو اصح في يوم كذا ذبحة الا فطار ثم  
ظهر كونه من شهر رمضان فان لم يتبين او شيا اخر فنبه  
الصوم ما بينه وبين كذا والجزاء لو زالت الشمس  
لزمه القضاء ولو صام يوم شك قضاء عن رمضان ثم افطر  
حين بعد كذا فاعلم ان المكشوف كعبه ذلك كونه من شهر رمضان  
فصل بلزمت كفارة رمضان ام كفارة قضاء ايام لا يلزم  
منها وجوب وشا وقضاء رمضان بنية او في الحائض ولو  
ولو ظهر بوقوعه على رمضان لم يجز ولا يجوز نية التاخر  
في الصوم ولو نواه لو حجب الشك من المكشوف ولا العذر  
من نية الوحي معناه كان او غيره فرضا كان او نذرا اذا  
ثبت فرضا ذبحة او ذبا فسد بنية كقطع على القول  
بافسادها على اشكال في ذلك وبلغ محل النية وكذا الامساك  
السابعة قاله كونه صوما وان لم يوز من الصوم للعدو  
اليه فانه يجوز العذر على الوحي وان كان الا مسانح

لربا

لربا وهو بل ولو لم ينقض التمتع في النية او صا في ما يبا  
المصلحة اليه وان لو شافى مطلق الصوم لم يجب العذر  
الصوم وقضاء عن نية في المقام المعصوم لا ينقض بالافساد  
ومن لم يعمل الجناية للصوم يتوجب به الوحي ولو من  
اول الليل ولو قد مر على الليل ففي نية الوحي بل الصوم  
المقام الثاني فيما يلزم كقضاء الصائم الا ان غيره  
هي امور اولها وثانيها الاكل وشرب وجب قبل فيها الا  
ان راد ما كان اقل التمتع المعتاد فيه وجبا وعنه على  
التحريم المعتاد وعنه من اجل الاعتداد بالاصل وبالعذر  
فلم يخل عن معتاد العذر والعذر فضلك عن معتادها  
او معتاد احداهما من تعبد في الوجوه في الرخصة فضلك عن  
التمتع في وصل الى الخلق وهو اول المحقق عند صواب  
لقد دخل من انما قد اخبر من الوحي والاذن والعذر  
الذي عاين الى الخلق فوصل اليه لم يعد حيانا للتمتع  
عليه والعذر مما دخل من فضاء التمتع وعنه من المشافاة



انما يجوز بقوله لا خلاف ان العلم وان لم يقصد العلم الى الحق  
 ليعتد به دونه من فعل اليه مستودع في المناقذ واما  
 ما ظهر من ذلك ان قوله لا خلاف في العلم وغيره فلهذا  
 انما لكل وجه على الانسان لا يقتضي الوصول الى الحق ولا  
 باس بالوصول الى الحق مانع ولا بالوصول الى الحق بطريقه او  
 اوعد او جرح وتكون ذلك وما ارتفع عن المعاد ولا يبلغ  
 العلم فلا باس به وورما بلغ فانه يعطى بانه لا يرد في  
 دفعه تحت الاظهار على المحرم اذ لم يبلغ من خارج العلم وحده  
 وما استرسل من التمام او حصل في قضاء نعم من الزيادة  
 كنه متعين الطعم او لا يطاهر ويخرج من الصدق من  
 الزيادة المتكونه فيه فلا باس بها ما لم تنكحها ببلوغها  
 من خارج وليس من ما خرج من الزيادة على الانسان بغير عاده  
 متصديه واما رتبة العفو فلا رتب في انشاءه وهل هو  
 من باب الاظهار على المحرم اشكارا ولا عبرة ببقا او طوبى  
 المستفاد في رتبة العلم متداوم من غيره وانما العلم تعالى  
 الخفاء

العقائد المتعلقين من الاشياء مستودع في عقده من باس  
 على المحرم اشكارا ولا يقتضي الحاق في الحق بالاشياء  
 بل هو ما اخذ كصوم ويلزم بها مع عدم كعضاؤه  
 الكفارة فيما يلزم فيه ذلك كما سألني ولا يقتضي الحاق  
 في الحكم بالاشياء فيها ولزم القضاء فيها فيه القضاء  
 بل في سائر المعطيات بين محالها بالحوكمه فكيفه او لا يصح  
 او بها او كما ينبغي له كذا او لا اهل عنه طه وبيد العامة  
 لنا يقتضي الحاق بالاشياء الى لزم ككفارة فان القول  
 عدم لزومها التي اهل الحكمه اذا طعن في نفسه على عدم  
 تجديده كنه كنه حية من غيره فربما من سألني قد  
 قصر بالمعنى ما حقه وحصل الى ذلك كنه اوله واما التي اهل  
 الذي قدم على المعطيات بقصر المحصور كنه في الحكمه  
 عدم اطلاقه ببلوغه ببلوغه فليس كنه الذي لا يمتنع  
 حكمه المستلزم ولا يندرج في محالها الذي يقتضي الاعتقاد  
 فيكون من واجبا اهل الحكمه فكيفه تلزم ككفارة وقد



العكس يصوم الناي للصوم وانما في جميع المقترحات  
 فيشترك في جميع انواع الصوم وفي فوائده في صومه  
 يحل له ان ياي للصوم ولا يحل له ان ياي للصوم  
 بين من اقدم على اخطاه على كل حال وبين من اقدم عليه  
 بنا وعلى عدم الصوم والامساك اقدم خفي في الروايات  
 لصح في الثاني واخطاه اقلها واحوطها او خطاه ولو لم  
 ناسيا فطر جناحه صوم فالحكم عام لا يطر صوم ولا تنس  
 عليه كفارة لا بد من اياها هل يحكم واما نسيان عضو  
 الصوم مع تذكر اصل الصوم فلا يلحق بنسيان الصوم  
 لانه نوع الصوم فخطئه نكاحا فطره وذكره جوبه بعد  
 الاخطار بل ومنه جامع جهل الحكم النسيان للصوم  
 الاول واليحيى نايه كصوم التناول للفظ غفلة او سخط  
 عن الفعل والمكة المستو الاختيار كما لو جوف قد ومن  
 ذبابة او شيء في جوفه من حيث لا يدري ليس زمان يستغفر  
 للصوم يحكم زمان الصوم فلو تناول المظفر ناسيا او  
 جوفه

في الجوار او نحو ذلك في زمان يصح فيه النسيان قبل النسيان  
 صومه بعد ذلك كافي للصوم المعين قبل الزوال مع الغفلة  
 او الموضع مطلقا وتطوع قبل الزوال وفي المسافر الوارد  
 الزوال لو تناول قبل الوصول المحل المتخصص في ذلك  
 وعينه ولو اقامه لو اخطى به خوف وبغاة او خيانتا  
 عن غير الخافين منهم في عينه بل هم على نفس وعرض او مال  
 محرم الا لعينه وليس من النسيان في المذنبات النسيان في المذنبات  
 التي اخطى بها ولو اخطى في يوم من شهر رمضان لم يفسد صومه  
 سواء على الاقرب او اما النسيان من اهل الجوار في هذا الشهر  
 كان في ذلك او موصوفه عام فلا تقضي بالعسل ولا يترك  
 الاقتصار على ما ابتدع من كسر في النسيان بالنسيان المقام  
 عن التناول او ذكركه في المقام الاول ثم فلا كفارة  
 الثاني فانه يلزم فيه الكفارة ولو امكن دفن الجوف الذي  
 وشرب الدخان مثلا وجب له هل عليه تقبل المدة مع  
 اللقم ونحو ذلك وصاحب الجوف قد ذكر مع جهل



وعلية الوساوس يجمع الى غيره ويلحق بذلك في الضمائر  
 الا ان الجاهل يفتن في المعطوفات فيجعلها بمنزلة المعطوف  
 المعطوف جلبت في الحرب للذم لوقوعه في غيره كذا ولو  
 لم يفتن لغيره وهو اوله ولو لم يفتن لغيره اوله ولو لم يفتن  
 في غير الباقي فلو لم يفتن لغيره ولو لم يفتن لغيره  
 فلا بأس به وبما في رطوبة غير ضار وكرب سبب ان يفتن  
 ويجرد كظم من حلاوة او مرارة او غيرهما غير ضار لان  
 لغيره يوصل بعض الجزاء ويجوز في الصوم المعين  
 عن تناول المعطوف قبل مراعاة الغير مستقلا يستحق ان يقال  
 التلها انما يقال او شاك فيه او طأنا العبد مملكتنا من المراعاة  
 اوله في الصوم المعين مع العلم بطلوعه العجز او نظر العجز  
 مقامه اذا كان في السماء على وجهه وهذا كذا بالنسبة الى  
 الجوز وعدمه ولما بالنسبة الى العجز والسمكة فانها في  
 التناول بطلوع العجز مع العلم بطلوعه عند ذم كذا في قوله  
 مؤيد ويخبره ولو لم يفتن لغيره لانه لو يفتن عليه مطلقا

غيره  
 ٢ ويجمع

وكان

وكان مملكتنا من الاختيار وله فيه يختار بنفسه بطلوعه مع  
 من الاختيار او التكرار منه والاختيار يقع في الواجب  
 فقط والحوط الاختيار فيه على حضوره بطلوعه ولو  
 تناول المعطوف اذا اذنا الى جباة العبد الواحد مع افادته  
 او العبد من جهة بطلوعه بطلوع العجز مع كونه من المراعاة  
 ثم يتبع الحلق في زمن العضاة على ان يفتن ولو اختار  
 العبد بطلوعه لغيره فليس كذا فكل من ظهر صوته  
 مع كونه على المراعاة وعدمه في زمن العضاة وكذا  
 على ان يفتن في ذلك العبد الواحد مع افادته كذا  
 يتولد ولو قطع بالمرق او طعن وبالسهم على ذلك  
 طريق الى العلم وكان من جهة التعلية كذا على وجه  
 فاحظر على ان يفتن في ذلك العبد الواحد مع افادته  
 العضاة والظان بغيره بطلوع العجز مع كونه بطلوعه  
 عمدا بالظن بغيره بطلوعه او كونه بطلوعه بطلوعه  
 عالم يعلم المواقف ويكتفي مع كمال الخطا في الميراث



اشكال ولو شهد عند عدل له مع او عد واحد من افراد  
بالعرف فافطر بغيرها بخلاف المستقط عنه القضاء  
على الاقوى ثالثا انما انما انما انما انما انما انما  
عاملا بخلاف من عرفه بغيره بغيره بغيره بغيره  
عنه من المأخذ على نحو ما تقدم في ان كل واحد من  
الموجع في العلف الى العرف مع ذلك في الزجر في  
العلق يرتفع منع وهو عند الصوم باقيا موجب  
للغناء والكفارة فيما يلزم فيه ذلك والمدار على  
الصالح الى الجوف باقيا اتفاقا ما يفعل كونه يثبت  
عليه من كسره ونحوه او بالكون في محل ثلثه سواء كان  
المستعمل هو او غيره ويلزم سداد الفم والنفث من  
والا ففطر على من صوم ما كان يفعله ولو كان بالكون  
وجبه والا وجبه ما ذكرناه ولا يلزم سداد الفم وكذا  
من غلبه بالهوس سقرا او عضل فلو لم يقد الصالح الى  
المحرف يرفع فاه وسقاده لانه حاله اشكال ذلك ولو

نهر

نهر الخفيف منه ولا الدخان والبخار مع الرفع  
الاجزاء المحببة فيها وحيث يكونان قويا ففقوا  
مقامه كل في الشر بغير فرق لكن على اشكاله في  
من وج انما انما انما انما انما انما انما انما  
مصلح من انما انما انما انما انما انما انما انما  
الحجبة فالتلذذ وفقد صومه في كونه من الإفطار على  
الحرم وجبه في وجبه كسبه وكسبه في الوصل الى  
الجوف لا يرفع بالاشكال ولا فرق فيه بين غبار الحلال كغبار  
الذوق ونحوه او كسبه كسبه الزاوية ونحوها لهما  
الزوايا من الماء انما او استند به فلو فعل فيه ولو  
مصلح لما عاين انما انما انما انما انما انما انما  
للغناء والكفارة فيما يلزم فيه ذلك فيحصل بغير الزاوية  
مع البدن بكونه قضاء ومنه الوقت ويذكره في كسبه  
وحد شيئا من سداد الفم من الماء لا ينافي في تمامه بل ينافي  
ومسا ومنه الوقت في كسبه المير في كسبه في كسبه

لما على اشكال ولا بأس الا فافطر ولو مع كسبه الماء ناهي  
صوبها واما من المأخذ داخل الراس في ما يمنع من وصول  
اليه مصلح لا يمنع من الفم في الماء المستعمل كونه ناهي  
مع انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
مع انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
او حال باقيا المأخذ في كسبه من ان كان من الماء المستعمل  
ولا يتركه في كسبه انما انما انما انما انما انما انما  
صومه ولا يتركه في كسبه من انما انما انما انما انما  
لا يتركه في كسبه من انما انما انما انما انما انما انما  
او فطر او سقط من غير اختيار او الفاء راعيا في الغناء  
لا يتركه في كسبه من انما انما انما انما انما انما انما  
ضرورة مستغنى عن كسبه فلا يلزم فيه وفيه الغناء  
فاسمها التي عاين انما انما انما انما انما انما انما  
موجب للغناء والكفارة فيما يلزم فيه ولو خرج من غير  
اختيار فلا بأس في جميع اقسام الصوم ولو كان عاين انما

نهر

فلا انما فيه ذلك عند الصوم من الماء المستعمل فيها في كسبه  
ووزر الغناء ولا يتركه في كسبه انما انما انما انما انما  
الا فافطر ولو مع عدم انما انما انما انما انما انما  
فليس من المأخذ في كسبه من انما انما انما انما انما  
او اصل الى الحلق من غير اختيار او الفاء راعيا في الغناء  
لا يتركه في كسبه من انما انما انما انما انما انما انما  
لكن في كسبه من غير كسبه لا ضرر فيه وجبه انما انما  
فلا يتركه في كسبه من انما انما انما انما انما انما انما  
بل يتركه في كسبه من انما انما انما انما انما انما انما  
الى قضاء الفم من غير اختياره في كسبه انما انما انما  
كان من الإفطار على الحرم في وجبه ولو خرج من غير اختيار  
لا يتركه في كسبه من انما انما انما انما انما انما انما  
يتركه في كسبه من انما انما انما انما انما انما انما  
الحجبة باقيا في كسبه من انما انما انما انما انما انما انما  
وهو مع كسبه من انما انما انما انما انما انما انما







فلا يفرق بينه وبين الموتع وغنيه ولا يجب البدار على ما حكم في النار  
 البهارا وغنيه لبعض العذر وان كان في ذلك احوط والظاهر  
 الجائز باليوم نظرا الى العالم بما لا يحرم عليه الصوم وغنيه  
 بالجائز لعدم الخطر في ذلك ثم ظهر صاحبها اولئك  
 عليها الى العجز او المصعق لغيره من العذر الزعمي  
 عليه في الصوم المتيقن وصوم التطوع فقط ويحكم العوازم  
 الجائز في ذلك في الصوم الا في وقت الغضا والكفارة من  
 اوجع الصوم ناهيا لعدم العمل مع عجزه في وقت الصوم  
 انما هو في عدم العمل بالجميع او باليوم الجائز من علم  
 غارته من ان يشاء وعلم بعدم من يبتدئ في عازم على  
 الصوم ولو ترك في صوم من يبتدئ فاستلحقه وفي الحاق  
 المتعة في العمل بالعام على الصوم في يوم الا في وقت الغضا  
 والكفارة تامر ولما من اوجع جبا باليوم الواحد ناهيا  
 للعمل وكان من عازم ان يشاء او جعل له من يبتدئ في  
 شيء عليه ولما من اجل ان يشاء ولم يجعل له من يبتدئ في  
 العمل

للعمل فلو كان قد بين ذلك اشكال في الاقوال الجاهل والظاهر  
 العمل وعدمه فغير وجهان ولا يفرق بينه وبين الصوم  
 الكفارة ناهيا عما هو في الجائز ناهيا ما هو في العمل  
 فيصير بالجائز سواء في الصوم او في العمل ولا يفرق  
 للصوم الجائز او في وقت الصوم التطوع فاض  
 بل يوم الغضا غنيا في الغضا وفي الكفارة وفي الصوم  
 عليه ناهيا عن يمينه في الصوم ناهيا عن العمل على عدم العمل  
 او من زعمه انما هو في العمل عند فقد علم حكم من الصوم الجائز  
 على ما هو في الصوم ناهيا عن جبا في ذلك ناهيا عن العمل مع  
 الجائز في الصوم الجائز على الصوم في وقت الجائز في الكفارة  
 للجائز في العمل في الصوم في وقت الجائز في العمل  
 ناهيا عن العمل الجائز في وقت الجائز في العمل ناهيا عن العمل  
 قاض بل يوم الا في الصوم الجائز في وقت الجائز في العمل  
 مغبيا او مستأذنا في الصوم التطوع فاض في العمل  
 الكفارة في العمل الجائز في وقت الجائز في العمل

الثوب والبعض واللبعض واللبعض في العمل الجائز في وقت الجائز في العمل  
 حاد في عملها في العمل الجائز في وقت الجائز في العمل  
 الموسع في وقت الصوم التطوع فاض في وقت الجائز في العمل  
 في وقت الكفارة من غير فرق بين الجائز في وقت الجائز في العمل  
 بتعقيب الشيا في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 ثاني عشرها في العمل الجائز في وقت الجائز في العمل  
 من الصوم مع الصوم على عدم العمل في وقت الجائز في العمل  
 وهو في الصوم المتيقن في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 الزم في وقت الصوم في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 مع كونه غنيه على اشكاله في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 قضا ورضا في وقت الصوم التطوع في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 وفي احوال الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 فيما بين الصوم الواحد والصومين في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 الشك في وقت الصوم في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل

الصح او لم يفرق في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 الوجه المتيقن في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 العمل في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 حتى لو كان في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 معه متيقنا في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 بعد انما في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 رابع عشرها في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 كذا وصفا وهو في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 خط قاض في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 فيه في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 مع كونه غنيه على اشكاله في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل  
 في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في وقت الجائز في العمل







على الخارج منقطة كطبيعة على العانة او الوجه على الاذن  
التيه وشارب والعدو والعارض من المنفعة ونحوه بالجل  
والخض والذوق لا يتركس ولا قضا او على الخامل فقط  
علاوة منه من غير هذا الوضع ولا عبرة بخلط الضوء  
عن طريق الانف والحنجرة من الوطى والداخل ونحوها وان افاد  
الفرق اذ مع حصول العلم وبذلك الملبوس ولا بد بالبناء والبناء  
والاختيار وبذلك على الخلاف ونحوه في الامكان  
ثبوت المسئلة الا بوجوب ثبوتها العلم والبناء  
البناء في البناء الصوم ولو قبل الزوال لم يصح منه الصوم بالبناء  
والبناء والبناء والبناء فلا يصح الصوم عن غير الوطى  
كان او لا وسقوط القضاء عنه لظن ان البناء لا يستلزم  
التحريم وهو من الردة عن الاسلام والبناء لا يتركس  
محمود او التماسه وروى اوسد للبناء او لا يتركس  
ذلك في غير من غير يوم الصوم في يوم كان بمنزلة للصوم  
لمن من القضاء والكفارة في اخيه القضاء والكفارة في اخيه

المعرفة

المعرفة باختلافها من اجزاء او تقليد او اخذ بالظن  
البناء اوخذ بالقطع بالحنجرة من ضرورة او ظن من اجزاء  
وفي قطع من عوام البناء من غير قطع الحجة ما نظر في اجزاء  
وسايرها وسايرها وقائدها وناسبتها ونحوها  
الواقعة وكسوة وكسوة وكسوة وكسوة وكسوة  
فلا يصح من المبنى عليه البناء الصوم ونحوه والبناء لا يتركس  
من البناء ولا من البناء ولا من البناء ولا من البناء  
ولو عرض البناء او كسوة البناء في البناء في البناء  
اي صوم كان بعد ذلك وبعد من كسوة الصوم ولمن القضاء  
في اخيه القضاء بالبناء الى كسوة والبناء في القضاء  
سما في ذي العلة بالبناء الى العلة كما ان الاحتياط في  
البناء بالبناء الى ذي العلة في البناء في البناء  
من كسوة سواء كان من كسوة في البناء او من كسوة في البناء  
او اخذت البناء من البناء الى البناء او من كسوة في البناء  
على البناء سواء كان بعد ذلك او بعد من كسوة في البناء

تلك الصوم مع ظن كسوة بطل وان كسوة عدم الصوم  
فرق بين كسوة قبل الزوال وكسوة بعد الزوال  
في ذلك ولا يتركس البناء والبناء وكسوة الصوم  
لعلنا ان كسوة البناء في البناء في البناء  
وان لم يكن عليه من في الواقع سابع الا في البناء  
من المرض وفي عرض المرض في البناء يوم كسوة اي صوم  
لومر الا في البناء ولو استمر على الصوم وكسوة البناء  
ليس بطلان المرض وانما من الصوم بل صوم المرض في البناء  
نعتد به باع عشرها في البناء من البناء في البناء  
وتلك في البناء في البناء في البناء في البناء  
صوم في البناء في البناء في البناء في البناء  
المساخر ومن في البناء في البناء في البناء في البناء  
المساخر في البناء في البناء في البناء في البناء  
نفا على كسوة البناء في البناء في البناء في البناء  
طار في جميع اقسام الصيام ما عدا ثلثة ايام متوالية

اقسام الصوم في اقسام التطوع على اقسام حرم  
الحكم ولو قطعه من قبل الفرض ولو بغيره في يوم الصوم  
اي صوم كان في ذلك الصوم على البناء في الصوم  
ولا فرق بين كسوة في البناء في البناء في البناء  
بل ذلك مع العلة بعد تحقق التكليف وتبرئ عليها  
العقيدة الكفارة فيما لم يمان فيه انكار ثانيا عشرها  
الحكم في البناء في البناء في البناء في البناء  
في الحقيقة والبناء في البناء في البناء في البناء  
السلامة من المرض فلا يصح صوم المرض المنقرا بالصوم  
اي صوم كان من بناء بعد زيادة او بطا او بغيره  
وتحريم ذلك والصوم الصحيح كما ان من هذا المرض  
كسوة الصوم ويرجع في البناء في البناء في البناء في البناء  
في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء  
اوخذت من البناء في البناء في البناء في البناء في البناء  
اوخذت من البناء في البناء في البناء في البناء في البناء

تعلق



بحسب الحاجة في المدينة وقصوم المنفقين من الصوم  
 أيام بلديهم وقصوم ثمانية عشر يوما بلديهم الخارج  
 عن قبة وقصوم الخارج من محل الصوم بعد كل واحد من نيت  
 النية للسفر أولا والأحوط لمن أراد السفر نية السفر والخروج  
 قبل الزوال وقصوم الداخل إلى محل الصوم مسكا قبل الزوال  
 بناء على احتساب يومه تمام يوم وقصوم وكل موضع يقصر فيه  
 الصلوة عدا وجوبا أو حوازا يلزم فيه الإحاطة على ما ذكرناه  
 ومن عدل عن الإقامة بعد الزوال فإنه يقصر صلواته ويصوم  
 ويكبر من يلزم فيه كصلواته ما يلزم فيه كقيام الزمان ظل  
 أو النهار وقد تناول المصنف فانه يتم صلواته وان قصر  
 فكل ما ذكر في كتابه كصلواته من يلزم منه الإقامة من يومه  
 أيام والمكثرون فلا يفرق بين يوم أو العايد لسفره وكثيرين  
 السفر يلزمهم إكمال الصيام وهو ثمانية مقام الوضوء بها  
 في مقام الاحتياط وفي موضع كتحريم الإحاطة والاحتياط في  
 ومن صام جاهلا حكم السفر صح صومه ولا يلحق بالناية في

الجاهل

الجاهل بالاحتياط إذا جهل أن أحوطها القضاة أو علم الجاهل  
 فاشتاها كمن اضطر أو قصبا بل لا يلزم فالتأخير عن البلوغ  
 يحكم من لا يملكه ولا فائدة للمكثرون فلا يفرق بين يوم أو العايد  
 محل الإحاطة ولو اضطر قبله عامدا عالما بالحكم فقصه وقصره  
 مع كماله بالحكم يلزمه القضاة والأحوط الكفاية والأحوط  
 مراعاة محل الإحاطة في الإحاطة لمن نوى في أثناء النهار  
 ثم غزم من محل الصوم وإن كان له كفاية بالغير في الإحاطة  
 بعد الغزم أو في كماله في الخارج في كل من فارق بيتا أو من  
 دوا أو مصطفا أو تجارة أو سعي أو غيره من هذه الأقسام  
 بالنسبة إلى الإحاطة يعتبر بقية بالنسبة إلى الصيام فثبت حكم  
 الصوم مع نية بالوصول إليه وكذا الأحوط مراعاة الصيام  
 بعد مجاوز محل الإحاطة في الوجهين من سفينة أو دابة أو نحو  
 ذلك خاصة من عرفها من كماله بعد الإحاطة ولو فرغ من الإحاطة  
 في صوم النطوق وعدم منع كواله من ولدها من غير  
 في الزوال وبين كماله والاحتياط في المدخل بها أو غيرها



المؤخر عاذا في العبد بين المملوك عاماً والبعض والمكانة  
في الحق الواجب الواسع به قوي والافق خلاصه ولو اذنا  
في الصوم ثم معناه من بعد القول في بعض الحكم ولو اذنا  
بعد المنع فالسناد جاز في شرايطه في منع كبد من شكا  
سار من عثرها عدم المؤقتة على تلك نفس من جوع او  
وكنها او صفة عثره وتلف ما اضر به او تلف نفس  
او صفة عثره وتلف ما يحجبها صاحب من المقام  
الثالث في الزمان الذي يلحق فيه الصوم وهو من اذنا  
الجملة في التي عثر بها المشرقة فلا يصح صوم الليل ولو  
تدله لو ينفق ولو عثر فيه صوم كئنا ويحرم صوم النهار  
بان يصوم الى السجود فجعل سوره فطره او يصوم  
مع ليلة تنبها من خلاصه من بالنية فلا يكون له حصر  
ويحرم صوم يوم العبد الا صفي وكفطره وكذا صوم الام  
الشرب في الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي  
الحج لم يكن معاقبة في غيرهما فلا بأس بها ولا بد

من كونه الزمان عثره من لعنة الصوم الواقع فيه ولو اذنا  
مستقلاً للصوم على شكا لاداء الله فلو شرب في صوم  
تتابع كسهر من في وقت لا يسله سهر ويوم بطول والاد  
ليكون من هو مستحق للذمة فعلاً وسهر رمضان في عثره  
اذ جاز له بان اذ صوم اذ عثره واذ في الحق فطوره  
لها ولا يلحق به عثره من الصوم الواجب في الحوط الوقي  
مع امكان التيقان به فلو كان عليه كفارة كبر فلو كان  
ان يصوم حبان فطوره ذلك لانه لم يحصل لتتابع حصة  
ومن اذ صم كقطوع وعثره فصار رمضان لمكنه نذره  
فيترجم من القطوع الى الوجوه فلا يقع المنع او يندفعه  
في زمان خاص صبه يكون راعها او مكان خاص من تتابع  
كخوه فيوقع كقطوع في غيره ذلك المكان والزمان الحال  
على الشكا في ذلك ويحرم صوم الصمت سوا به ذلك هو  
فند المعقبة وصوم فاذا شرط الصمت المسانعة من  
عارض صومه واجبا من عثره في غيره ذلك المقام الرابع



في اقسام الصوم وهي اربعة اقسام الاول المنقذ والآخر  
 من كل شهر وهو اول شهر ربيع الاول من كل سنة  
 من العشر الاثني عشر ويجوز تأخيرها اختيارا من المصنف  
 الثاني ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 الثالث ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 الرابع ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 الخامس ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 السادس ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 السابع ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 الثامن ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 التاسع ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 العاشر ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر

عمر

في اقسام الصوم وهي اربعة اقسام الاول المنقذ والآخر  
 من كل شهر وهو اول شهر ربيع الاول من كل سنة  
 من العشر الاثني عشر ويجوز تأخيرها اختيارا من المصنف  
 الثاني ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 الثالث ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 الرابع ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 الخامس ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 السادس ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 السابع ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 الثامن ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 التاسع ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر  
 العاشر ويجوز تأخيرها في السنة من كل شهر من كل شهر



والخمس منها صوم يوم يحضره منها صوم يوم كسب من شهر  
صوم كل يوم من الحرم ومنها صوم يوم نصف من حمار ولو  
منها صوم من نام عن صلاته العشاء حتى ينصف الليل ومنها  
صوم يوم كسب ومنها صوم يوم ويوم لا ومنها صوم يوم  
واظفار يوم ومنها الصوم الجزئي للظفار والحد الزمان  
المفترق والحد المدا على قابلية الظفار وتختلف بحال  
بالقوة والضعف وتغير وعدمه ولا يترتب في الجاني  
لحق هذا بما يخرج من حقيقة الصوم القوي للظفار  
دعاً على حسب التطبيق من النصف او اقل او اكثر  
بغيره الصوم موصوف وفي استحباب الحكة المبرن على الكف  
وصوم يوم عاشوراء الى العصر ثم الاطعمة شربة  
من ماء وصوم التاديع هو اذ مسك او استحب باللسان  
ور قبل الزوال وقد فعل المصنف في سبعة من النصف او  
كلاً وقد فعل المصنف في وقت المرض وكان الورود والدر  
جدل والركن والمناظر ونفسنا اذ اطعمنا والحد الزمان

والخمس

والخمس اذا عقل والمخ على اذا افاق في انشاء منها صوم  
لقد لعظا وعين على اذا وعين على انشاء منها صوم  
مع الذن والخوف اولئك غنيتهم ان من شهر رمضان  
مقام تحرق عليها سبعة بهيمة لا تقدم كسب الشاي الصوم  
المكروه وهو يوم منها صوم الولد يطعمه من راس  
والدية ويمنع مع كسب على له قولي ومنها صوم نصف  
من ذواته مضيقه ولو ادى الى ضلله الزاد في صوم  
ومنها صوم يوم عرفه مع كسب في الهلاك او سبيل  
عن الدعاء ومنها صوم ثلاث ايام بعد عيد الفطر ولا سبيل  
يستند ومنها صوم يوم عاشوراء فاقاً من قايه الصوم  
الثالث الصوم الحرم وقد تقدم كسب عنه في المقام الثالث  
الزمان الذي يصح فيه الصوم كسب كرايع في الصوم كرايع  
شهر رمضان وصوم لندروا حرمه وعوض دم كسب صوم  
قضاء نية بخر باجابه او قايه وصوم قضاء الواجب  
الكفارة الواجب وصوم الزكاة الواجب فاما واجب

في فماعة الحجاج وشرب الطعام على النحر المقادير انما  
الحاج والمقام من نفي حرمته وعشر سوطا ومكة ومنها  
نحو ما بين منها الحج الثاني في حرمته دخول ونبذ  
نكضان باقور الاول رغبة الهلاك عزله وجعل صوم  
اندر برزنية اوله علة كان اوله كان في السابعة اوله  
عند ما كوا اوله قد شهاه نزول وحرم (ظفار) الظفر  
ولا غير يوم الرقية وقضا حرمه كسب صوم على يقين  
الرقية في المراه وفي المراهي يقين حكم رقية سماء وانها  
عند ثلثين للشهر السابق فاما ثلثون يومها فاليوم  
الذي هو الشهر المستقل ولا حاجة الى قولنا الحرام  
سواء كان ثلثون هذا السابق بالرقية المستقلة او بالنية  
او غيرهما ولو خفي كلاله صوم معتد به والعلل على ذلك  
كلها حتى يعلم الغرضان ثالثا الشاي كقول المصنف  
عادة كسب ثلثين كسب ثلثين وعلاوه على ثلثين كسب ثلثين  
او بغير ثلثين من الشهر او من غير ضبط لعدم من غير

للحج

بهم



الخلق فليس من الأصنام وإن كان من توجب حصولها مع  
 كثر بعضا وصوم النذر والشكاه وصوم كفارة الجمع  
 الله وأما مخيرة كفارة وضار فالحق المحل وظل كنذر  
 العبد وكفارة الشكاه وما يتعلق به عند محيها وأما من كفارة  
 الجوع وقتل الخطأ وظهور وجوه تصيد ليركض وكسرة  
 في الأفاضة من عرفا وكفارة تضار رمضان على العن وما  
 تعلو به كنذر نيا وأما مخيرة العبد للرب هو كفارة الوضوء  
 أمته المحرمة بانه وهو محل فكل الصوم يلزم فيه التتابع على  
 المشقة وفي عوض البدن وكفارة الخلق كمال العبد  
 المطلوب جراه القدر وسبقه في بدله كره على الشكاه  
 رمضان وقضائه نذر المعين العبد لخطئنا بعد في الشكاه  
 الشكاه وأما من تبعه بغيره كالمندوب كونه وكل شتر فيه  
 التتابع إذا اضطر في الأثناء كذا كره وضوء وضوء  
 حنة بغيره شتر في الصوم بغيره كذا بغيره مطلقا  
 النصف أو كان الصوم بغيره كذا بغيره كذا بغيره

أخط

أخطر له من شتان في فله من مواضع الأوامر  
 شهر من شتا بغيره نظام شطرا ومن شتا في كونا شتا  
 يوما شتا في من وجب عليه بغيره من شتا بغيره نظام من  
 عشر يوما شتا في الصوم الشكاه الأيام بغيره من  
 المصالح الأصنام منها بغيره من شتا في الشكاه بغيره  
 الشكاه بغيره أيام شتر بغيره كذا بغيره الشكاه كذا بغيره  
 اضطرارا ولا بد من الشكاه في هذا المقام في جملة من  
 أصنام الصوم الواجب الدور صوم شهر رمضان وضمها  
 الأول من وجوب صيامه ووجوب صيامه من وجوبه الأمان  
 من الشكاه بغيره وهو صوم أهل يومه من شتا بغيره من شتا  
 الشكاه من الشكاه بغيره من وجوبه ومنه المصالح أن كان  
 أظهر المصالح بغيره من شتا بغيره من وجوبه من وجوبه  
 أموره وشكاه على الفرض كذا بغيره من شتا بغيره من  
 تركه ولا شتر بغيره من شتا بغيره من شتا بغيره من  
 والأخطا في الوجوه ولا يجوز الحكم في غيرها من الأصنام ولا

عن  
القول







كان يجوز ما عدا ذلك ان يقبل ان رمضان كان تاما وكان الشهر  
صائما تاما كان عليه قضاء يوم ان لم يكن الذي صام شهر  
والاصح والاكمل عليه لو كان الحرام العبد رقبته على ذلك كالا  
صائما على المكان انما هو الترتيب ولو كان صائما انقص الحرام  
وكان غير متولد الاصح ان يكون عليه شيء ولو كان منها كان عليه  
قضاء يوم دخل في يومه وان كان رمضان ناقصا  
سواء والاصح في غير ذلك كان تاما لم يكن عليه شيء ولو  
ما فيه ان شهر رمضان حكمه شهر في وجوب الكفارة في احده  
يوم منه على ان يكون له سبق تقدم على رمضان والاول كان  
عليه فيه وجوب ان كان قبله شيئا موجبا للكفارة ثم سقط عنه  
فجر الصوم لم يضر ومرض وجوبها وكذا ان يقبل ناسا  
كان في وجوب الكفارة الاخطار في رمضان وكفارة الاخطار  
قضاء رمضان وجوبه متاخر ولو اخل بها ان لم عليه ان كان  
ولم يكن له الاستئناف والاكمل فلا يبرأ منه بوجوب الكفارة  
الحكام الصليبة من الصلوات والخطوة على الذنوب ولو لم يكن

سبح

شهر رمضان يتغير في كل سنة شهره فاعيا للحطاطة  
سواء كان يجوز بهما الصلوات على شهر او ازيد ولا انقص  
كان اقل من شهرين على النقص عن رمضان وهو شهرين بالرفع  
في الاصل والعدم على اخذ غيره واقل من غيره فليس عليه  
بذلك الا انما هو شهر من ذل ولا يستدعي شهرين او اقل  
فصل بين صيام الشهرين كصوم او يجرى عليه حكم واحد  
فيعقوب شمس الحكم الصحيح فقام الصوم للمعقوب ما فيه قضاء  
المعقوب السادس يكون المستغرق في شهر رمضان حيث يكون ناسيا  
على الاخطار قبل انقضاء الشهر وعشرين يوما منه ولا  
كل اقل من ايام كصيام شهرين الا ان هذا المعنى السامع  
كأنه كسفر في شهر رمضان ما كان النسيح مؤثرا ولو  
ولو يومين او ثلث او اكثر وما كان له اوجرة او حائز  
مها فان يخرج الى السفر في ذلك فله قضاء الله لما اقبله  
الشاهد بل بانه الاخير وقضاء حوائجهم وادوية من حجاز  
الصوم على زيارته كسب من حوز على التقيد او على الرغوم







حيا انهم ستره انما صوم بل بعد من التمتع بل  
 الحدي صوم واجب على من كان في ذلك صام فلا يشاء ان  
 صوم يوم كاستحي في كتاب الحج الرابع صوم الجارة وهو كالموت  
 بالعقل كونه بالمعاطاة وتلزم بفعل بعض العمل او كمنه في بعض  
 الحجج فيقول المذنب عند الخوف اذا دخل ولو في بيته لم يفترا  
 او كمن يبيت في البيت على شراطينه الوجه وشروط  
 الاطلاق للمنايا بان يكون غرضه في الخدمه المتوقفة او  
 قربة الى الله وفي المساجد المحل يتغير بين بعضه في  
 ذمة الخدمه المحل غير ذمة من شراطينه المتوقفه على  
 عليه ان يكون في الجورة ولو قد فعلت نفسه الغنى  
 وتلزم مع الاطلاق او شراطينه المتوقفة والوجه  
 الحافظة عليها مع كماله ويجوز للمنايا استثناء بلوا  
 والوجه ان لا ينقص من الجورة المعينة لها ولا ينقص بعض  
 العمل وتلك نية المستتر عن المنايا ولو تفرغ بالمال المست  
 الغنى الجارة في شراطينه الجورة ولو كان الجور على انما

العمل

العمل فذمة ان الموت يخرج الارش من المتوفى قبل العمل  
 في المنايا وقدر ما كان جوبه عند الإطلاق من العمل  
 ان لم يجرها من الميت وان رزق على الجرة المشكك في  
 من يشاء جارة المشكك ولو كان العمل المشكك عليه مقبلا  
 بزمان او مكان او كيفية نحو ما لو كان او تيار على ما  
 ومع الاطلاق ينصرف الى المتعارفة ولو لم يجره في نفسه  
 عن القيد مع كماله المستحق ما قاله من الجورة واسقط ما في  
 ذمة الميت من فضلها بالشر وان صدر العمل الجارة  
 على الاقرب ومع كماله بحيث يعقد على الجارة مع العمل  
 بالعدو نحو محمل عدم المتعلق شيء من الجورة مع العمل  
 او قتله وصحة في صحفها بما فيها والاصل بالمستقيم  
 بالمستقيم الى الصفاء التي لا تمايز في صحة العمل ولو تفرغ بعض  
 القيد كمن يات بالصور ويحذف ذلك لو كان في العمل  
 معها وعدم سقوط شيء من الجورة بسببها وكما في الجورة  
 الجورة والوجه العمل مع كماله ولو كان شاع في زمانا في

الفرق  
 منه ما وقع فيها عليها بالسوية وانما انما انما كمال  
 بين الذي في العاقبة ولا يفرق في الحال في الولد بين كونه  
 مستغنيا من الذكر او انما انما انما ولو تفرغ في  
 في جارة الشراطين المتوقفه عن الجارة ولو تفرغ في  
 بالبلوغ والحق كمن في العاقبة منها الثاني والاولى  
 ولو تفرغ في كونه وعلى الجورة ولو تفرغ في من  
 المستقيم عن الولي ولو تفرغ في الجارة ولو تفرغ في  
 سقط عن الولي ومن لم يفرق في الجارة فلا يفرق عليه  
 لزوم عمل صوم الجارة وهو والوجه انما انما في صوم  
 الشهر للمنايا مع صوم كونه في الصلوة من الثاني  
 من ما انما على الجارة في كونه على الولي كونه  
 والجور عينها كالمذنب ولو تفرغ في الجارة وضمان  
 على كونه على الجارة على الجارة ولو تفرغ في كونه  
 من الجارة مع ما انما على الجارة على الجارة ولو تفرغ في  
 في وكان في الجارة على الجارة على الجارة ولو تفرغ في

من كونه

في كونه على يوم بعد وان حوط الحكم بالمنايا بين المتفرق في  
 ومن الاصل من المتفرق من الجارة ولو تفرغ في الجارة  
 في كونه من الجارة ولو تفرغ في الجارة ولو تفرغ في  
 من مال الميت او من غير ذلك ولو تفرغ في الجارة  
 على فعل سببها انما انما في كونه على الجارة  
 في الجارة على الجارة ولو تفرغ في الجارة  
 جميع كماله السادس صوم العطاء وفيه ما في الجارة  
 في سقط عنهم كماله سقط عن الجارة ولو تفرغ في  
 في كونه انما انما في كونه في كونه ولو تفرغ في  
 عن كونه في كونه العطاء وعن الجارة ولو تفرغ في  
 صنف كان من الجارة انما انما في كونه على الجارة  
 في كونه العطاء مع الجارة ولو تفرغ في كونه  
 من كونه العطاء على الجارة في كونه في كونه  
 في كونه في كونه انما انما في كونه في كونه  
 في كونه في كونه انما انما في كونه في كونه







أصله ولو عقدتوا مقبلا في مكان معين لزم الأتيان بالمعقود  
 وإن لم يكن فيه منية فصح فإن وقفه فالأحوط قضاءه فيه  
 المكان ولو عقدت مقبلا في مكان معين لم يلزم ذلك العقد  
 في القضاء على أشكال ولو أطلق العقد لم يلزم المتابع إلا  
 ولو في أعضاء على الحق ولا يلزم قضاء المندرجة  
 لوعلق عقدنا بالأيان والمخصوص في الأول والثاني على  
 أشكالنا بنية أصغر منها فانه يجب قضاءه على كل من  
 فانه عملا أو نيا أو جهرا أو بطن أو سحر معتبر في حق  
 الصلوة أو صبر أو تقوى مع تغير الحق ولو ظهر من غير  
 طريق شرعي الحق فوجب عليه ولو شك في فعل  
 أو فقه من غير طريق شرعي إذا كان القضاء وقت محرم  
 كما بين بمطابق في شك بعد بنية تأنيها والأحوط القضاء فيه  
 التمسك بالشك لا بغيره ولو كان من غير أعضاء  
 فمما يقدر رضا من الثاني ولو يبيع من الأول أو ما ينطبق  
 أو ينفق عند لوجبه عليه نية الإقامة والعو إلى الوطن لئلا

الصوم

المقبل  
 الصوم ولو اراد أن يطرأ في شهر فمحل هذا القول المنطوق  
 ما عليه من القضاء من غير زيادة ولا نقصان لو جهرا  
 السحر على الأوقات والأحوط المسارعة في قضاءه ولو كان  
 عدم كسره ونحوه الجائز إلى القضاء مع عدم حرمه  
 أو الرضا إلى هذا الحال والواجب ولو جنع على قضاء  
 وكفاه تخير في التقديم وإن اختلفت في السبع واليوم  
 والأحوط تقديم الأول مع اختلافه ولا يرد في قضاء  
 فلو نذر قضاء اليوم الأخير من الشهر قبل الأوفى وقضاء  
 الشهر الآخر قبل الثاني فلو مانع والأحوط طهره في ذلك  
 ومن كره عليه لقضاء ما في منه إلى حيثما جلت عليه  
 ومراعاة العلم بالعراق إلى وكثير من ذلك ما في أهل العراق  
 فالتأني في قضاءه فحجابه فهو صوم أكثر من أيام من شهر  
 رمضان إلى شهر رمضان الآخر وقضاءه ولو كان من الأقرب إلى  
 الشجرين إذا افطر وكانا حرة وقضاءه ولو كان من غيرهما  
 ما قبل التفرغ من القضاء لطلب كماله في أحكام القضاء



ففيها بالاولى الشئ وشيخنا العجوز عن الصيام كونه اسفل  
 كما ان عليها فاذا احتجنا فاضيا وان لم يجز عنه كمن شق عليها  
 اضطر عليها الكفارة فاذا احتجنا بالامام القضاء ولا ينقطع  
 الكفارة والكفارة من طعام ومصرفها الفضة فان لم  
 عليها فلهي عليها ولا يلزمها الاختصاص في الاضطرار عليها  
 يدفع به الصلة الثانية ذو كعطاش وضيق من لا يروى  
 وهو مع كجر من الصيام يسقطه لغيره ولا كفارة فاذا  
 بولي له القضاء ولا ينقطع به الكفارة ولا فرق بين  
 البر وغيره وليس من العظم الحار في الذي عليه كعطاش  
 اضطر به وجب فيه الاحتضار على ما يدفع به كضار يحد  
 الاول في الاحتضار فيه ذلك والاحتضار فيه الاحتضار الثانية  
 كما حل المحرم والمؤخر كعطاش كغيرها الاحتضار في  
 على النفس والولد الجوع وعطش وان لم يبلغ حد الخطر  
 بالضرر كوجبة للاضطرار ولا يلزمها الصلة لغيره بل من طعام  
 من الجاهل وان كان لها ربح ونقصان في ذلك والاحتضار في

الموضع

في الموضع بينكم والمناجزة والمناجزة في الموضع  
 يجب لا يحصل من على الاضطرار ولا يرضى في الاحتضار  
 في كل سنة ما عدا هذه الثلاثة الا اذا بلغ الغاية في  
 المناجزة لا يجزى عنها في شهر رمضان وان كان رمضان على  
 الرضى الرابعة بسبب تحريم او فاضلة كصيام الصوم  
 والاولى لمن كان عليه قضاء ان ياتي في الاوقات المعدلة  
 لصيام الصيام عن الزيادة في بهر هذا الايمان بالصوم  
 ومع معارضته ذلك وموجوبها التاخير في وقتها في  
 ينبغي ان يقدّم الاحتضار في قضاء رمضان من غير  
 حيلة انما كان للمناجزة عن الغير فلا يقدّم المناجزة  
 لانها من حقوق الناس والاولى تقدم كل ما سبق على غيره  
 مع تساوي التحريم والاولى يوجب من رمضان وعيد قضاء  
 فلا بأس بالاعتذار بالاحتضار في وقت الاحتضار  
 كل صوم مندود واجبة في وقت قبل الزوال ولا يجوز  
 رمضان فانه لا يجوز اصابه بعد وجوبه قبله الا اذا

محل فبما قضيت في وقتها بعد جهتها شغل وقتها قضاء  
 وغدا بطلة ولم تجب الشئ الجها وهل يصح تحريمها في وقت  
 الزوال اقله والاولى كاهل الساعات يجب القضاء الفدية  
 كل يوم ملة ومصرفها الفضة وعلى المريض لو لم يبرأ من رمضان  
 فيها وسبب القضاء في كل رمضان الثاني بالاحتضار  
 فيمنع من العمل وكثيره في مقام زمان يبرأ او غير ذلك  
 عرض له عند بعد ذلك فيمنع من القضاء اوله وعزم ولا  
 على القضاء ثم يحرم له العزم على عدمه عند وقت الوقت اذ في  
 تسخيره على عرض عند ذلك ما منعه من القضاء ولو لم يبرأ  
 ما عزم على القضاء في تسخيره فاحقه اعتمادا عليها احاد  
 الوقت عرض له ما في شهر او عرض في التسخيره وسبب القضاء  
 دون العزيمة وكذا كره عند وقت الاضطرار ولا تسقط العزيمة  
 تسقط التسخيره عند وقت الساعات في وقت الكفارة وفي غير  
 الاول في بيان فاضلها وقبل الزوال في وقتها لا يبرأ من رمضان  
 وهي الصيام على انواع منها ما هو طيب منها ما هو لا

في ذلك ولا كفارة للصوم الكافر اذا اسلم قبل خروج وقت  
 والاجرة في وقت معين اذا فات الوقت والوقت الذي  
 يستصحب لا وقتا ما هو طيب فيه القضاء فيه قضاء كما في  
 غسل الحائض ومستوفى الاضطرار قبل الاضطرار في الصوم  
 ومطلقا في غيره مكره الصوم جها من يبرأ عازما على غسل  
 الجمع فقبل الصبح والموتى على اخراج نفسه من رمضان  
 الا ان وقع عليه وكل ما ذكر له في الاضطرار عند ذلك ان  
 عنه في وقت تسخيره الجاهل في غير مفسدة صلوته الفدية  
 والمفسرة فقيه من غير اهل الخلاف فيمنع من اهل خلاف  
 في مرضهم ومن عرض التسخيره المرض والحضرة  
 من غير علاج ومعه فدايه نية الصوم الى ما بعد الزوال  
 الصوم الواجب يثبت ومن عليه انما رسله في وقت قبل  
 الزوال وقد تأخر في غير سائبا او قبل كره في الزوال  
 مطر ومن كره ما بعد الاضطرار بعد ذلك من القضاء  
 يتحقق عليه رمضان المستقبل ومن ساء به يوم رمضان

في



مانع عن القضاء قبل دخول رمضان المقبل مع نيته القضاء  
 ما حوط به بالكفارة فقط وهو من يستمر عليه الموضع  
 الى رمضان المقبل ومنها ما حوط به بالاداء والقضاء كما  
 لو اصاب المستعصر كذا ونحوها اذا ما عنها فانه كما وجب  
 ادائها على الكفو عنه بقضاءها على الاولى والكفارة ومنها  
 ما حوط به بالاداء والكفارة دون القضاء ثم بعد الخطار  
 ثم عرض له عرضان فاما الثاني فانه ان سقط القضاء  
 كالخروج والوقا ومنها ما وجب فيه القضاء والكفارة وكما  
 وجب فيه الاداء كمن يميز رمضان في آخره الى رمضان المقبل  
 عن غيره ومنها ما حوط به بالاداء والقضاء والكفارة  
 هو من اخطأ في شهر رمضان بانيه فطر كان كانه قد فطر  
 ومنها ما سقط عنه جميع وهو المميز والمغني فلهذا وجب  
 على اشكاله في الاول ما اقسام الكفارة في كثيره فليست  
 بهذه منها في هذا المقام الاول كفارة شهر رمضان فعلى  
 كل من اضل صومه عامدا عالما بعينه ما ذكره بالاضمار شرعا

بابي

بابي  
 ما يستلزم ان على من استوفى في السنة او اقل شرط  
 ولو مثل استامة النية متعلق عرض له عارض في القضاء  
 بعد ذلك اختيارا لا سقرا واضطرارا كالحض والنفس او  
 لا ومنها اذا عزم على السقرا فخط قبل ان يفرغ من السقرا  
 ظهر له حصول السنة سابقا كما لو ظهر له عند فعل الخطر  
 من غير عتيا وقد كفارة وان اتم بالخير قبلما الحاصل فلهذا  
 فان كان قد اخطأ على الخطر مطلقا اهدم الخطا وفطر  
 عليه ولا تعلقت به الكفارة وهذه كفارة كفارة كبرى  
 بخلاف من اخطأ في غير شهر رمضان فخطا ميسرا  
 ان كان الاخطا على محلل وان كان على غير محلل فلهذا  
 الخطا لا يثبت له كونه ولو اذ رد كحل والخطا فلهذا  
 المحتم ان يكون المحلل فلهذا الخطا ميسرا في شهر رمضان  
 فاحذر وان بعدت فيه الخطا من غير شهر رمضان فلهذا  
 وغيره في الجماع وغيره وتخلل التكليف وعدمه وان لم يخلو  
 وله كفارة في اخطار صوم واجب صوم رمضان وقضاء

الشق  
 عرفا وعادة كالجمعة والعيد والازار والاداء في الخطا  
 اعطاهما للصغار والكبار في جميع احوالهم وعينهم اذ لم  
 يتحققوا الاستعداد ولا سقرا فلهذا فطر على التكليف  
 ما اعتد به في الخطا وتكليفه وهو من اخطأ في الزمان  
 النساء فلهذا يحقر النساء والقضاء في الزمان والكفارة  
 بغير نية من اللباس ويجب اعادة الفطر في جميع احوال  
 لم يثبت له واحدة خالفت في بيان حكمه من احوالها  
 في المقتضى لم يوجبه وكان العقل والبيان في جميع احوالها  
 لسبب الكفارة مع تقديده واختلافه فلهذا مع احوالها  
 بغير نية من اللباس ويجب اعادة الفطر في جميع احوالها  
 او الثاني فطره واما ما يقرب من الخطا فلهذا  
 ذلك ولا يتابع ثياب السقرا ولا المسكن في الكفارة الا بالكل  
 منها قدر الكفاية ولا الحاق اللواحق بالاول ولا في غير  
 من الكفارة ولا يجوز تلصق الكفارة من جميع متاعه  
 صوما ونصفها ما لا يخرج من كسبه في الكفارة الا

انما  
 الثالثة الاعطام وهو اللباس كسركم فلهذا في سقرا  
 للمعسر العتق ولا يجوز العتق مع كسركم في الكفارة  
 والماء بالحد بطلان زرع وكسركم فلهذا في سقرا  
 وربما ولا يثبت كسركم من القوة الغالبة على القوة  
 العتق في حكمه فلهذا في سقرا وكسركم فلهذا في سقرا  
 ويجوز اعطام المدة للصبي والكبير والانس في جميع احوالها  
 انسلم للصبي والخالف في بطلان الخطا فلهذا في سقرا  
 اعطاه فلا يثبت له بطلان الكسركم فلهذا في سقرا  
 العتق ولا يجوز العتق مع كسركم في الكفارة  
 وسقرا في جميع احوالها فلهذا في سقرا  
 ومن غير الخطا الثلاثة فلهذا في سقرا  
 وبين صفة ما يطبق فان عجز عن الصوم او قصده  
 ولا يثبت عليه ويجوز اعطام اعطاه في سقرا  
 وسقرا في سقرا واحد الزاوية الكسركم في سقرا  
 واحذر الا حوط الثوبان وتحقق برسر العتق مع صوم

بابا عيلا

الشق



۱۹۲۰

اسلامنا انما يحل في هذا المدين ولا يرجع هذا الشرع  
 ثمة فلا يجوز في حقنا انما هو لو تعلقنا غارة في حقنا ولا  
 بسبق اليها ما يقتضيه الحق في التمسك والعمى والافعال والحكم  
 ونعوض انما في القلابة ويجوز في حقنا انما لا يجوز في حقنا  
 في حقنا والولاء والوفاء الذي في علمنا وحقنا ولا في حقنا  
 الصريح والبيان والصريح والمريض ولا يجوز في حقنا انما لا  
 الصيام والمعتق منه صا فاما ان الاول يوم شهرين ولا في  
 متعاضدا في الحق وحقنا في حقنا في حقنا في حقنا  
 عدم التمسك او عليه يوم التمسك في حقنا في حقنا  
 هل في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا  
 انما لا يجوز في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا  
 ويوم في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا  
 قبل شعبان في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا  
 انما لا يجوز في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا  
 متعاضدا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا

الموسم والخريف

now



على حسب الحقة بالمعاهدة ما اشترى النساء قبله ولا غير ذلك  
مع كل علم الأمان لم يفرق بينه وبين غيره من القول بكونها  
وجبة وكذا قصر النواة ووضع كالحق وذوق الطعام مع علم  
النفس والحواس جميعها بالخلق والخلق بالذات والذات بالحق  
معنى ما يقتضيه من تعبداتها بالخلق والخلق بغيره من شدة  
المراة في الماء والفتاة في الماء كالمرأة في الماء كالحمل  
والخلق وكذا في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
أفكاره وكذا في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
ثلاثة وعشرين من خلقه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
الأول في حقيقته في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
معاذ الله وعن معادته فلا يفرق فيه بين عبادة الله  
بلا شبهة من خلقه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
فقره في كل شيء من خلقه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
مؤكد خصوصاً في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
بشره وشبهه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في

وجبة

وجبة في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
بشره وشبهه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
الأول في حقيقته في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
معاذ الله وعن معادته فلا يفرق فيه بين عبادة الله  
بلا شبهة من خلقه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
فقره في كل شيء من خلقه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
مؤكد خصوصاً في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
بشره وشبهه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في

وبشره وشبهه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
الأول في حقيقته في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
معاذ الله وعن معادته فلا يفرق فيه بين عبادة الله  
بلا شبهة من خلقه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
فقره في كل شيء من خلقه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
مؤكد خصوصاً في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
بشره وشبهه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في

الحق

وبشره وشبهه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
الأول في حقيقته في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
معاذ الله وعن معادته فلا يفرق فيه بين عبادة الله  
بلا شبهة من خلقه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
فقره في كل شيء من خلقه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
مؤكد خصوصاً في كل شيء من خلقه والخلق من الله في  
بشره وشبهه في كل شيء من خلقه والخلق من الله في



فيكون يكون مقام بدنه في المسبح بحيث لا يخرج منه شيء فلو خرج  
 منه لا ينافي في صف اسم له فيه لو عيّد ولم يوفى الزكاة  
 ببعض بدنه لو خرج السابغ المستدقة المشية فلو خرج  
 عنه او خرج له عنه فقلت خارجا من غير علة بطلت علة  
 والنسب والادوية وحمل الموضوع المكان ونحوها من  
 لا يقتضي بطلان الاداء طال زمان كخرج حتى خرج عن  
 كونه معتكفا عزا فادخله المرض يخرجان ثم يقضي  
 مع الوجوه لا بد منه ويجوز كخرج لما اضطر اليه كحفل  
 المأكول والمشرب وقضا الحاجة ونحوها والى الطاعة  
 مطر كصلوة الجبارة وتشييعها ونحوها ونحوها  
 واقامة شهادته وقضاها مع كذا خطر وعدمه ونحو ذلك  
 بتقدير زمان كخرج مع العلة بعد الزمان بمحقق عدلها  
 فلا زالت وجب كخرج بموطان زمان الخروج لها حتى خرج  
 عن كونه معتكفا عزا فادخله الحاجة الى العادة والنية  
 بعد الرجوع ولا يجوز كصلوه خارج كسبح يخرج لصلاة

الو

الامع صق الوقت ملكه فيجوز مكة ولا يجوز من خرج ان  
 صلا لا لظن ولا لظن ثم ولا يقيد انكافه والحوط  
 الخلو من مكة فترك المشية تحت كذا لا لظن فلو وجب  
 احدها لظن فيه سلكه لان يكون اعد ولو وجب لظن فيها  
 قدم اقلها ظلا الا ان يكون اعدا شامرا باحدة ولو اشك  
 العدا والرجوع من ذلك الموضع فلو خرج لو خرج مع كذا  
 يجوز الرجوع مع التذليل والوجوه والاقوى عدم التوقف  
 على ان يكون في دار فاضل منها امام بدنه في كل الوجوه  
 الثالثة في الحكم وفي مسائل الاوى يلزم قضا او كذا  
 المعقود الوجوه من وجوه او بالحوط في الثالث مع تركه  
 انساره عند علمائه وجعلها وجوها فان وقع من الخروج  
 ان يكون اعتكافا مستقلا اعاده من زيارته ولو مضى  
 ان يكون اعتكافا مستقلا وترك من الوجوه بقائه  
 بنفسه مستقلا كما ذكرنا من تسعة من ذلك ومع  
 لضافه على قابلية الاستقلال كذا الرجوع من الزيادة المستدرة فلو

راحته بالخروج اعيد وندارتفع المنع والمدا على ما بين  
 مثل الكون والحقبة الحوى ونحوها ويحرم ثم ان راحته وهو  
 طاب يحرم من البناءا تالها كالمزارة وهي الحاد لولا  
 طلبا للوقوف واخطار الفضيلة في امر من الدنيا او  
 صفا او باطل فلو فعله عظم من وجوب كونه في نفسه  
 للوعكاف لا بعد البيع وكسرا واصالة ولا بد وكذا  
 المعاطاة فيها منها على الاقوى ولا يستدبر مع ذلك  
 وان كرم ولو كان لظن فلا بأس ولا منع في باقي العقب  
 كالحج واجاره وصلى وصية ووقف ونحوها ولا في خرو  
 الا كذا تا من الصاعا باسرها ونحوها مما اوجرام  
 باسرها كالحقل عن شئ لا وجوبه وكذا ان هذه كجواب  
 نعم العكاف الواجب عند التثنية بحرم عليه وجوب  
 معناه جميع معصدا الصوم وكما اضطر الصوم فلو  
 كالحجاء في كل وكسرها وكسرها وكسرها في العكاف  
 من صفة العكاف وان لم فيه العكاف كالحجاء فلو اخطى في

اضافة يومين اليه هذا الذي شرط التتابع امامه شرطه فان  
 عن عذرها كذا لا اعلا لا عكاف من الزمان في ما يحرم على  
 العكاف لولا ونحوها اعلنا يقتضي الاخطار فانه خارجا عنها  
 هو ضمان احدها عند العكاف فاض يلزم قضا فيه  
 الكفا وان وقع في عكاف واجب معين بدنه ونحوه او بال  
 في ثلثه وهو الجاء عن غير فرق بين كذا الزمان وعدمه ولما  
 لو وقع في منتهى او واجب مؤتمر قبل الدخول في ثلثها  
 كان حرم كخرج من العكاف فلا يشي عليه ولا فلو  
 لزوم الكفارة وهي بخيرة رمضان ولو جرد وجبه على  
 الجماع معتكفا في شهر رمضان كخرج عنها كذا اخطار ضمان  
 دور كفاة العكاف ولو طوعت فقلت بها الكفارة  
 والحوط الحاق الاستمتاع بالجماع في جميع الاحكام لثاني ما يحرم  
 ولا يوجب سدا ولا قضا ولا كفارة وان كان الحوط  
 الحوط الاضاحه وهو لو اخرجها النظر وكسبيل والمسحوق  
 محلل او محرم ثانيا ثم كسبيل مع استعماله وبدنه ولو وجب

للجنة



الثالث الذي هو الواجب اي مفسر كان على الجماع في غير  
 كفارة عليهم وكذا لو افسد اعتكافه بغير وجه من محله  
 نعم لو كان الاعتكاف مندورا فعنه ان كفارة المندور  
 كان صومه مندورا كذلك او كان صومه من شهر رمضان  
 او قضا به وجب الكفارة لذلك وقد تعدد الكفارة  
 وقد يتحد مع نجاسة وتخال في الجماع لئلا يعتكف في  
 شهر رمضان كفارة واحدة اذا لم يكن في الاعتكاف  
 المعتكف نذر وعقوبة وان كانت فيه لئلا كفارة ان افلح  
 فتلا نذر مما استمر ولو كان مقام النذر يبين خلت في  
 هكذا ولو تعد السبب في الواجب لا يجب على الوفي عمل  
 قضا كاعتكاف عن النبي وان كان الاخط ذلك في  
 يجب التناهي في الاعتكاف كمنه فلا ان شرط لفظا  
 او معنى من نذر ان يعتكف ستة ايام ان يعتكف فلا نذر  
 ثم يترك ثم ياتي بالباقي والاقر بحد اثباته يوم من النذر  
 واخر من غيره وهكذا استمر ان لا يجوز تفرق الساعات

على الايام ولقد كان يقين وكذا الزمان وكيفية فني  
 اعتكف مصليا او كصوم معتكفا وجب الجميع ولو نذر  
 الاعتكاف بغيره اذ ان يطل ولو نذر اعتكافا بغيره  
 ان المطلق الوجبة يجب عليها ان يخرج المقتل لها فلا  
 مع كون الاعتكاف مندوبا او واجبا غير معتكف او شرط  
 الحل ولو كان معتكفا من غير شرط ففي وجوبه وجهان الى  
 المنزل لا عند ادائه وجب اعتكافها

في المسجد قبل الاعتكاف

قوله

والنذر

١٢٣٣







